مستقبل الجامعة المصرية

د . محمد الجوادى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٠



الإهـــداء

إلى الأستاذ محمود عبدالمنعم مراد
تقديرًا لأبوته الحانية
وروحه السامية
ونفسه الصافية

هذا الكتاب

هذه مجموعة مختارة من الأفكار والتصورات والمقترحات التى كتبتها ونشرتها على مدى تسع سنوات واستهدفت بها إيضاح الصورة فى بعض الأحيان، وتغيير الصورة فى أحيان أخرى، وتأطير الصورة فى أحيان ثالثة. وفى كل الأحوال فقد كنت أصدر عن رؤية مختلفة عن تلك المطروحة على الساحة، وكنت من أجل هذا ألقى بعض العنت وبعض التعسف فى فهم ما أنادى به، ولكنى مع هذا كنت ألقى أيضا التشجيع والتأييد والتحبيذ والشكر، وقد عانيت كثيراً بسبب معظم هذه الأفكار واتجاهى إلى نشرها، ولكنى فى الوقت ذاته نلت كثيراً من التقدير وبخاصة التقدير النفسى.

ولست أزعم أن هذه الأفكار وحدها كفيلة بالإصلاح، ولكنى أستطيع أن أؤكد أن تجاهلها كفيل بأن يقلل كثيراً من قيمة كل إصلاح أو تطوير. ولست أدعى أن نشر هذه الأفكار كفيل بالاقتناع بها، ولكنى أتمثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم لأحد صحابته حين بعث به يعلم قوماً دخلوا الإسلام حديثاً وأراد أن يحميه من مشاعر الإحباط فقال له معناه: «لأن يهدى الله بك رجلاً واحداً خير من حمر النعم». وهذا هو فى واقع الأمر ما أبتغيه من نشر هذه الأفكار جميعاً. فلربما اهتدى واحد فقط أو أكثر فأنقذ جوهرة المعرفة فى بلادنا وهى الجامعة.

ولابد لى أن أعترف رغم كل معاناتى أن المناخ الذى نعيشه اليوم مناخ مثالى إلى أبعد الحدود فى ترحيبه بالإصلاح، ويكفى للدلالة على هذا ما يواجهنى به المثقفون والزملاء فى الجامعة والصحافة وهم مبتسمون من أننى دونا عن كل من كتبوا ومن يكتبون أنشر

كل هذه الأفكار فى كل صحفنا اليومية المتاحة : فى الأهرام وفى الأخبار وفى الجمهورية وفى الوفد، فضلا عن الصحف والمجلات الأسبوعية والشهرية على اختلاف نزعاتها السياسية والفكرية . وليس لهذا إلا معنى واحد، وهو أننا جميعا فى كل صحيفة ننشد الإصلاح، ونتمنى التطوير، ونرحب بالأفكار الجادة مهما كان جفافها، ومهما كانت مخالفة للشائع . . وليس لى فى هذا أى فضل، وإنما أنا المتفضل عليه من رؤساء تحرير وصحفيين يجمعون بين الوطنية الصادقة والذكاء المهنى وروح التسامح البناء .

وكعهدى فيما أكتب فإنى أحب أن أقول إننى أتقدم بأطروحتى راجيا الجميع أن يصححوا لى ما وقعت فيه من خطأ، أو زلل، أو استنتاج غير صائب، أو إدراك غير واقعى، أو مقترح غير قابل للتنفيذ. وليس لى فى الحقيقة من أمل إلا أن أرتقى بوطنى وبمواطنى، وأن أرتقى بنفسى أيضا .

ومع أن لى كثيرا من المقالات والدراسات الأخرى حول موضوع هذا الكتاب، فإنى أؤثر الآن أن أتقدم بهذا الجهد فقط مشيرا فقط إلى باب كامل كتبته من قبل عن التعليم الطبى ونشرته فى كتاب «الصحة والطب والعلاج فى مصر» الذى صدر عام سبعة وثمانين (١٩٨٧) .

□

وقد نظمت هذا الكتاب فى ثمانية أبواب تضم سبعة وثلاثين فصلا، تتناول الرؤية التى أنشدها من خلال زوايا متعددة، وربما شعر القارئ فى بعض هذه المقالات بتكرار الإشارة إلى حقائق معينة وهذا طبيعى، وربما أحس فى بعض هذه المقالات بالحاجة إلى تغيير بعض عناوين الفصول وهذا طبيعى أيضا .

ولست أنكر أنى كتبت كل هذه المقالات وعينى على صدورها مع بعضها فى كتاب واحد - إن عاجلاً أو آجلاً - وربما كان من المفيد أن أعترف أننى أعددتها للنشر فى كتاب واحد فى ثلاث مرات سابقة، ولكنى كنت أعود وأؤجل قرار دفعها إلى المطبعة، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يصدق عزمى هذه المرة وأن أدفع بها إلى المطبعة مباشرة بعد

الانتهاء من كتابة هذه المقدمة وتصحيحها. وقد حاولت أن تكون الأبواب الثمانية قادرة على تغطية الجوانب المختلفة للموضوع الذى يتناوله هذا الكتاب، كما حاولت أن يكون كل باب منها - على حده - قادراً على الإلمام بمعظم الجزئيات التى يدل عليها عنوان الباب.

□

ويتناول الباب الأول بعض القضايا التى أتصورها ضرورية وجوهرية لحسم توجهاتنا فيما يتعلق بمستقبل التعليم الجامعى، وقد هيأ الله لى الشجاعة والتوفيق لأن أتناول فى الفصل الأول مفهوم استقلال الجامعة من منظور جديد يقارن بين مفهومين، الأول ندعى أننا نأخذ به بينما لا نزال بعيدين عنه، والثانى هو ما نأخذ به بالفعل ظناً منا أنه هو النموذج المثالى.

وفى الفصل الثانى تناولت بعض الحقائق الواجب أخذها بعين الاعتبار حين نفكر فى جامعة المستقبل، سواء كانت كياناً جديداً أو كياناً متطوراً من الكائنات القائمة بالفعل، وربما دفعنى هذا إلى بلورة أفكارى بطريقة أكثر تركيزاً إيضاحاً حول الجامعات التى تحتاجها مصر فى القرن الحادى والعشرين، وهو موضوع الفصل الثالث.

وأعتقد أن من أهم التحديات التى ستواجهها جامعاتنا فى المستقبل القريب قدرتها على النهوض بدورها فى الدراسات العليا ذلك أن جامعاتنا المعاصرة تقوم الآن بوظيفة الدراسات العليا بالإضافة إلى قيامها بوظيفتها الجامعية، بل وتنفرد بأداء (أو احتكار) هذه الوظيفة، لكن دون تحديد واضح لكيانات الدراسات العليا فى الجامعة، لهذا فإنى أعتقد أن مستقبل الدراسات العليا فى الجامعات المصرية لابد أن يناقش بوضوح وجدية خاصة مع إقبالنا على عصر المنافسة فى الخدمات وفى مقدمتها خدمات الدراسات العليا الجامعية التى ربما ستظل لمصر ميزة تنافسية فيها على مدى عقدين على الأقل من الزمان رغم النهوض المتسارع والمكثف للجامعات العربية من حولنا. وعقيدتى أنه لابد لنا من الجدية فى تناول هذه المهمة التعليمية ذات الحيثية البالغة.

وعلى الطرف الآخر من الطيف عرضت فى الفصل الخامس رؤية محددة تجاه

مشروع الجامعة العربية المفتوحة، وهو المشروع الذى يبدو آخذاً فى التبلور بعد انتشار نظام التعليم المفتوح فى مصر، وزيادة الدعوة إلى الأخذ بالجامعات المفتوحة فى الوطن العربى، فضلاً عن بوادر قيام مؤسسة تتولى أمر هذه الجامعة، وقد كان هذا الفصل بمثابة الكلمة التى ألقيتها فى الندوة التى أقامها معهد الأهرام الإقليمى للصحافة.

□

أما الباب الثانى فيتضمن مجموعة من المقالات كتبتها فى مرحلة مبكرة (فى ١٩٩٣ ع ى وجه التحديد) وقدمت فيها تشخيصاً لأبرز المآزق التى تواجه الجامعات المصرية فى الوقت الحاضر، ومن سوء الحظ أن هذه المآزق قد تفاقمت مع مضى الزمن منذ ١٩٩٣ وحتى الآن، ويتضمن هذا الباب فصلاً بعنوان «الهرم المقلوب أبرز مآزق الجامعة المصرية» وهو الفصل السادس، كما يتضمن فصلاً تالياً عن إهمال الوظيفة Function فى الجامعة المصرية المصرية (وهو الفصل السابع).

أما الفصل الثامن فيتضمن مناقشة فى غاية الحيوية بالأسماء والأمثلة الواضحة على ضيق الأفق الذى اندفعت إليه الجامعة المصرية فى السنوات الأخيرة بعدما تميزت فى بداياتها بسعة الأفق. ويتناول الفصل التاسع أمثلة واضحة الدلالة على إهدار الطاقات فى الجامعات المصرية وكيف يمكن ترشيد هذا الإهدار، بل وكيف يجب الانتباه الفورى إلى هذا الإهدار، وقد خصصت الفصل الأخير من هذا الباب لمناقشة العنصرين المتنازعين (فى الظاهر) فى تطوير التعليم الجامعى، وهما الكم والكيف.

□

وفى الباب الثالث تعرضت لمكانة الجامعة ودورها فى عدد من مناشط الحياة المعاصرة، فناقشت فى الفصل الحادى عشر علاقة الجامعة بالثقافة العامة، وأقمت فى الفصل الثانى عشر البينة على دعواى أن جامعاتنا لا تخدم الأدب العربى (على سبيل المثال)، وناقشت فى الفصل الثالث عشر غياب مفاهيم التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر وتعليم الكبار على الرغم من ضرورتها الجوهرية، وختمت هذا الباب بفصل

حديث عن عقيدتى فى ضرورة أن يتوجه التعليم الطبى إلى الحرص على النجاح فى توفير صحة أفضل للمواطنين .

□

وفى الباب الرابع قدمت بعض المقترحات الهادفة إلى تطوير الأداء الجامعى ، فطرحت فى الفصل الخامس عشر رؤيتى حول أهمية تطوير القوى البشرية المتمثلة فى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، وجعلت هذا الفهم تحت عنوان «كيف يمكن تطوير الأداء الجامعى بتطوير القائمين عليه» . وطرحت فى الفصل السادس عشر رؤية مكملة لرؤية الفصل الخامس عشر قارنت فيها ما بين أساتذة الجامعة المنتمين إلى جيلين مختلفين ، ثم قدمت فى الفصل السابع عشر رؤية متكاملة لتطوير نظام تنسيق القبول بالجامعات .

ونبهت فى الفصل الثامن عشر إلى أهمية وحدة العام الدراسى كعامل جوهرى وحيوى من أجل تطوير الأداء الجامعى والارتقاء به وتحقيق الانضباط و«الرزمية» فى شتى مناحيه . وختمت هذا الباب بفصل مهم عن الخطط العاجلة والآجلة التى ينبغى الالتزام بها من أجل النهوض بالمكتبات الجامعية .

□

وفى الباب الخامس الذى خصصته لمناقشة تطوير هياكل التعليم الجامعى عرضت مشروعات خطط تفصيلية كاملة من أجل إعادة تنظيم مؤسسات التعليم العالى (لا الجامعى فحسب) ، وأكدت فى فصول هذا الباب تصوراتى الملحة لأهمية أن تكون كل مؤسسات التعليم العالى مؤسسات جامعية ، والانتهاء من حالة البعثرة غير المبررة التى هى قائمة الآن .

وقد عرضت فى الفصل العشرين - وهو أول فصول هذا الباب - مقترحاتى من أجل إعادة النظر فى كثرة الأقسام الجامعية والعودة إلى الأصوب وإلى النظم الكلاسيكية المستقرة فى العالم كله ، وذلك من أجل الحفاظ على العلم وعلى وظيفة الجامعة .

وفى الفصل الحادى والعشرين قدمت رؤية عملية لإعادة هيكلة الجامعات المصرية بلورت فيها مُجمل دوافعى ومبرراتى لما أراه وأقترحه .

وفى الفصل الثانى والعشرين رسمت صورة جديدة تتضمن خطة لإعادة هيكلة كل مؤسسات التعليم العالى المتاحة (وليس الجامعى فحسب) .

وقد بذلت جهدى فى إعداد هذه الخطة على نحو متناسق مع خطط التنمية والتطوير فى مصر المعاصرة والمستقبلية .

وختمت هذا الباب بالفصل الثالث والعشرين ، وفيه قدمت صورة متفردة لمدى الاختلاف غير المبرر بين كثير من مؤسسات ونظم التعليم العالى فى مصر .

ومن حسن الحظ أن الدولة قد أخذت بما كنت قد ناديت به من تحويل معاهد التمريض العليا إلى كليات مستقلة فى إطار الجامعة ، وليس فى إطار كليات الطب .

□

وخصصت الباب السادس للحديث عن بعض آفاق التقييم التربوى فى الأداء الجامعى ، وقد جعلت أول فصول هذا الباب (وهو الفصل الرابع والعشرون) مقالى الذى نشرته الأهرام حول قضية الدكتور نصر حامد أبوزيد ، وهو المقال الذى قدم للمثقفين والقراء من غير الأكاديميين صورة مهمة عن أسلوب تقييم أعضاء هيئات التدريس بكل ما فيه من إيجابيات ملموسة أو سلبيات مظنونة .

وفى الفصل التالى قدمت مقترحا فى غاية البساطة ، لكنه فى غاية الحيوية والجوهرية ، وهو كفيل بضبط حركة الشهادات الطبية فى الجامعات المصرية .

أما الفصل السادس والعشرون فطرح تساؤلا حول مدى فعالية أساليب التقييم الحالية فى مرحلة البكالوريوس والليسانس من خلال التساؤل المبرر عما إذا كانت معاهدنا العلمية فى سبيلها إلى الاكتفاء بتخريج أرباع المتعلمين؟

وقد خصصت الفصل السابع والعشرين لنشر دراسة مبكرة قدمتها كطالب فى المعهد

القومى للإدارة العليا فى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وكانت عن مدى فعالية الأسلوب المتبع فى ترقيات أعضاء هيئات التدريس من وجهة نظر علم الإدارة العامة.

□

وآثرت بعد هذا كله أن أقدم فى الباب السابع بعض العناصر الحاكمة لسياسات وخطط تطوير الجامعة.

وقد عرضت فى الفصل الثامن والعشرين معتقداتى حول أهمية إعلاء قيمة الأخلاق فوق القانون فيما يتعلق بالأداء الجامعى والقواعد الحاكمة له.

وفى الفصل التاسع والعشرين عرضت دراسة مطولة كنت قد أعددتها للاتحاد الدولى للجامعات حول إشكالية التوفيق بين التعليم العالى والثقافة فى الوطن العربى.

وفى الفصل الثلاثين ناقشت مدى مصداقية الحكم على ارتقاء الجامعة من خلال ارتقاء وقدرة خريجيها، وهو مفهوم مهم جداً فى ظل الحكم على النجاح بجودة المنتج.

وفى الفصل الحادى والثلاثين ناقشت عقبة محدودية الموارد ومدى تحكمها فى خطط تطوير الجامعة، وقد تعرضت لهذه القضية من خلال أبسط جوانب التطوير وأكثرها مساسا بحياة أعضاء هيئات التدريس فى نفس الوقت.

وآثرت بعد هذا أن أخصص الفصل الثانى والثلاثين لمناقشة قضية فى غاية الحيوية رغم عدم طرحها على بساط البحث فى سياسة التطوير، وهى لغة التعليم الجامعى. وفى هذا الصدد قدمت للقارئ فصلاً بعنوان «الحقائق الغائبة فى تعريب الطب»، والمقصود بالطبع هو تعليمه باللغة العربية. أما الفصل الثالث والثلاثون فهو مقالى الذى نشرته فى أعقاب التصريح ببعض ملامح مشروع القانون الجديد للجامعات وقد أشرت فى المقال إلى خمس إيجابيات محددة تضمنها هذا المشروع.

□

وفى الباب الثامن قدمت بعض الأفكار العامة عن قضية البحث العلمى ومستقبل

البحث العلمى فى مصر، وقد قدمت فى الفصل الرابع والثلاثين مقالى الذى أثار لحسن حظى موجة رائعة من التقدير، والذى نشره الأهرام تحت عنوان «ثلاثية زويل والفياجرا وتفجيرات الهند»، وقد نبه المقال إلى أن اسم البحث العلمى وحده هو الذى ما يجمع الأحداث الثلاثة الذى طغى الاهتمام بها على الحياة العامة فى مصر على كل شىء لفترة ممتدة من الزمن.

وفى الفصل الخامس والثلاثين أقمت الأدلة على دعواى أن رؤيتنا لمستقبل البحث العلمى تكاد تكون غائبة لا غائمة فحسب. ورسمت فى الفصل السادس والثلاثين بعض ملامح مؤسسات البحث العلمى التى تحتاجها بلادنا فى الوقت الحاضر، راجياً أن تكون من خلال تصوراتى وتصويراتى صورة كفيلة بإيجاد هذه المؤسسات أو بعضها.

أما الفصل السابع والثلاثون فقد خصصته لاستعراض تاريخى وفكرى لتطوير البحث العلمى من خلال تشجيع العلماء بشتى الوسائل الممكنة، ضارباً أمثلة كثيرة من التاريخ، وقد رأيت واجباً علىّ أن أنشر ستة تعليقات مهمة لأساتذة أفاضل أجلاء نشرت تعقيباً على بعض المقالات التى تضمنها هذا الكتاب، وهى كل ما وصل إلى يدى ووقع تحت نظرى من تعقيبات، وكلى أسف لأنى لم أعرف الطريق إلى تعقيبات أخرى نشرت لتوضيح أو تصحيح بعض ما ارتأيت.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى، وأن يرزقنى الهدى والتقى والعفاف والغنى، وهو جلّ جلاله الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى - بالطبع وبالتأكيد - كثيرة ومتواترة ومتنامية.

كما أسأله جل وعلا أن يجعلنى قادراً على الوفاء بحق شكره وحمده.

د. محمد الجوادى

الباب الاول

مستقبل التعليم الجامعى

استقلال الجامعة أم استقلال الجامعات

قد يبدو هذا العنوان مثيراً للتساؤل حول المقصود منه ، ولهذا فسوف أبادر إلى التفريق بين نوعين من الاستقلال الجامعى .

النوع الأول : هو أن تكون الجامعات جميعاً ومع بعضها كيانا مستقلاً له طابعه المميز والمنفصل تماماً عن كل المؤثرات السياسة والبيئة الوقتية وعن الخضوع للسلطة المحلية وعن التأثر بسياسات التمويل والانفاق على المصروفات الجارية والاستثمارات .

النوع الثانى : هو أن تكون كل جامعة من الجامعات الموجودة فى الوطن مستقلة تماماً عن الجامعات الأخرى كبديل عن استقلال المؤسسة الجامعية ككل الذى وصفناه فى النوع الأول من الاستقلال وإن لم يمنع هذا من وجود بعض صور أو درجات من صور الاستقلال الذى أشرنا إليه لتونا.

ومن الواضح لكل ذى بصيرة أن الجامعات فى مصر قد جنحت إلى الاستقلال الثانى وتنامت فيها روحه بدءاً من انشاء جامعة أسيوط والقانون الخاص الذى صدر لها ثم تكرس هذا الوضع بصدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بكل ايجابياته وسلبياته ، ومع مضى ربع قرن من الزمان على العمل به أصبحت الجامعات القائمة بالفعل جزراً منعزلة ومستقلة تماماً عن بعضها فيما عدا حدود دنيا جداً من الارتباط بين الجامعات المختلفة .

ولست أحب أن أفيض فى الحديث عن الآثار السلبية للأخذ بسياسة استقلال الجامعات بديلاً عن سياسة استقلال الجامعة ، ولكنى سأحاول أن أدل القارئ على بعض المظاهر التى تصور كثيراً من المفارقات التى تنشأ عنها كثير من الآثار السلبية على مستوى الاداء الجامعى ، وسأحاول - ما أمكننى - البعد عن التنظير وعن الاحكام العامة مفضلاً تناول الأمور من منطق ما هو موجود بالفعل :

١ - نحن فى وطن واحد ولايعقل أبداً أن تكون هناك كلية فى الجامعة القديمة تضم ألف أستاذ أو الفى عضو هيئة تدريس بينما الكلية المناظرة فى الجامعة الجديدة لاتضم اكثر من خمسة أساتذة أو عشرين عضو هيئة تدريس أى أن النسبة فى حدود ٢٠٠ إلى ١ بين الموارد والقوى البشرية فيما بين هذه الكلية القديمة والكلية الحديثة .. وهكذا يحكم على الكليات الجديدة والجامعات الجديدة بأن تبدأ فى وضع قزمى محكوم عليه بالاستمرار إلى أبد الآبدين إذا ما واصلنا الأخذ بالسياسة القائمة . ومن الملفت للنظر أن هذا الوضع الذى يكرس التفاوت الشاذ لم يحدث بين أقدم الجامعات وأحدثها فحسب ، ولكنه تكرس أيضاً فى نفس الجامعة الأم حين انشئت على سبيل المثال كليتان الطب فى فرعين من فروع الجامعة خارج العاصمة وهكذا فرض النمط القزمى نفسه حتى فى داخل الجامعة نفسها وأصبح الفارق بين الكلية القديمة وبين كليتى الفرعين شاسعاً جداً ، ومن المفهوم أن أحداً لن يضحى بمكانه فى الجامعة الأم وفى الحرم الأصلى وفى المدينة الكبرى ليأخذ مكانا موازيا فى فرع جامعة فى مدينة أصغر وفى كلية أحدث إلا إذا كانت هناك إغراءات قادرة على تحريك الأعداد الكبيرة المكدسة إلى حيث يمكن أن ينتفع بها من أجل العلم ومن أجل المجتمع ومن أجل المرضى ومن أجل البيئة ومن أجل المستقبل ، وإلا فسوف تظل نضحى بكل هذا خوفاً من أن يسقط بنا الحبل المشدود.

٢ - يجدر بنا أن نعود خطوة للوراء لنتأمل كيف بدأت تجربة استقلال

الجامعات كبديل لاستقلال الجامعة ، كان سلك القضاء هو المعيار الذهبي الذى تقاس عليه الكادرات الخاصة (ومازال هذا المبدأ ساريا حتى فى تعديلات قانون الجامعات التى ادخلت فى ١٩٩٤) ولكن الدكتور سليمان حزين يروى فى كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر العربية » أنه هو الذى استطاع أن يقنع السلطات العليا عند انشاء جامعة أسيوط بأن يكون للجامعة الجديدة وضع خاص وألا يندرج أعضاء هيئات التدريس فيها فى ظل الكتلة الكبيرة من أساتذة الجامعات القائمة على نحو ما هو قائم فى كادر القضاء أى بحيث لايكون رئيس القسم فى أسيوط تاليا لرؤساء الأقسام المناظرة فى الجامعات الأقدم (القاهرة والاسكندرية وعين شمس) كما يحدث فى القضاء حين يكون رئيس محكمة استئناف القاهرة مقدماً على رئيس محكمة استئناف الاسكندرية ورئيس الاسكندرية مقدماً على رئيس محكمة استئناف المنصورة وهكذا طبقاً للبروتوكول المعمول به بين رجال القضاء .. وقد كان هدف الدكتور سليمان حزين نبيلاً وواقعياً فى الوقت الذى اقترح فيه هذا الاقتراح وأخذ به ، وقد مكن هذا جامعة أسيوط أن تستحوذ تماماً على طائفة كبيرة ومتميزة من الاساتذة المبرزين الذين تشجعوا على العمل بها لأنهم شغلوا مناصب أساتذة الكراسى وهى أرفع المناصب الجامعية فى ذلك الوقت حين كانوا حول سن الأربعين ، وشغل بعضهم هذه المناصب وهو دون الأربعين ، وكان مقتضى هذا مع تطور الزمن أن شغل هؤلاء الاساتذة مناصب الرئاسات الجامعية والاستاذية المؤثرة لمدة عشرين عاماً بل وصل الأمر أنه فى مطلع التسعينات كان حوالى ٩٠ ٪ من أقدم الاساتذة فى كل تخصص من اساتذة جامعة أسيوط ، وكان الاستثناء من هذه القاعدة لاساتذة الجامعات الأخرى الذين انتقلوا من جامعة أسيوط إلى الجامعات الأحدث منها (كالزقازيق وقناة السويس وطنطا والمنوفية والأزهر) ووصل الأمر فى إحدى السنوات أن كان تسعة من رؤساء الجامعات كلها أنفسهم ممن بدءوا وظائف هيئات التدريس فى جامعة أسيوط نفسها أو مروا بها .... ومع هذا فقد انتهى الأثر المفيد لهذه التجربة مع توالى

السنوات على حين بقى الأثر السلبى ، وأصبحت هناك صور بديلة أخرى من أبرزها أن يصل الأستاذ فى الجامعة الأقليمية إلى رئاسة مجلس القسم قبل أن يصل استاذه إلى هذه الرئاسة فى الجامعة القديمة التى تلقى فيها أستاذ الجامعة الاقليمية دراساته العليا .. وليس هذا فى حد ذاته بالأمر المستهجن إذا حدث على سبيل الاستثناء ولكنه يصبح مستهجناً حين تصبح هذه هى القاعدة بل والقاعدة المطلقة ، وليس سرا أن جميع رؤساء الاقسام فى اكثر من كلية من كلياتنا هذ العام وبلا استثناء وصلوا إلى هذا المناصب قبل اساتذتهم فى الجامعات الأم .. هنا يصبح الأمر مزعجا حين يكون النمط الاستثانى هو القاعدة المطلقة . . . ذلك أن هذا النمط ليس ذا دلالة مطلقة وإنما هو فى الواقع ذو دلالات ثلاث تبعاً لمدى التوسع فيه : فقد يكون دلالة على عظمة النظام حين يظل فى حدود الاستثناء ، ولكنه يصبح دلالة على فشل النظام حين يصبح قاعدة ، ثم يصبح دلالة على عقم النظام حين يتجاوز ذلك ويصبح قاعدة مطلقة .. وتكون النتيجة أن ينظر إلى الكيان الجديد بطريقة كلية على أنه وليد بالنسبة للكيان القديم ، وهذا هو أخطر ما يهدد المؤسسات الجديدة .

ومن العجيب أن المؤسسات المالية والمصرفية والحزبية فى مصر حين تكاثرت أخذت بمبدأ الحفاظ على التوازى المعقول فى هياكلها بين الوليد والقديم ولكن الجامعات الاقليمية بحكم الأخذ بمبدأ أستقلال الجامعات اضطرت نفسها إلى هذا الوضع الذى يحكم على الجامعات الأحدث أن تظل دوماً فى هذا الوضع البعيدٌ عن نظرية الأوانى المستطرقة التى لابد منها إذا أردنا أن يكون للجامعة المصرية (أينما كانت وأينما وجدت) كيان واضح بعيداً عن تاريخ نشأة كل جامعة وعن مكان وجودها .

وبدون حدوث تجديد الدماء وانتقالها من جامعة إلى أخرى فسوف يتأسس وضع جديد تصبح فيه كل جامعة منفصلة تماماً عن الأخريات تطبيقاً لمبدأ استقلال

الجامعات العجيب والذى حل للأسف الشديد محل المبدأ الأولى بالرعاية وهو مبدأ استقلال الجامعة !!

٣ – مع الزمن انعدمت الروابط بين الجامعات المصرية المختلفة ، ولم تعد هناك رابطة تجمع اساتذة هذه الجامعات إلا رابطتين ضعيفتين جداً لأنهما لاتحققان الترابط الا مرة واحدة على أقصى تقدير كل شهر (بالنسبة للرابطة الاولى) ، وكلما سنحت الظروف (بالنسبة للرابطة الثانية) أما الرابطة الأولى فهى عضوية اللجان الدائمة الخاصة بترقى أعضاء هيئات التدريس وهى الآن تضم ١٥ عضواً فى كل تخصص (فى كل لجنة علمية دائمة) ولولا حكمة الوزير الحالى لظل الوضع على ما تعسف السابق باتخاذه من قرار بتحديد عدد أعضاء هذه اللجان بسبعة فقط على أقصى تقدير ، وقد أحسن الوزير الحالى حين جعل معيار الاختيار هو الاقدمية المطلقة ، ولكن هذا بحكم طبائع الاشياء استتبع أن تخلو معظم اللجان من تمثيل كل الجامعات ، وبهذا أصبحت مثل هذه الرابطة غير قادرة على تحقيق الترابط ، فضلاً عن محدودية لقاءات هذه اللجان .

أما الرابطة الثانية التى ماتزال موجودة فهى إلزام القانون للدراسات العليا بأن تضم لجان مناقشة الرسائل العلمية استاذاً من خارج الكلية (فى حالة الماجستير) أو من خارج الجامعة (فى حالة الدكتوراه) وبهذا فقد ظل هناك باب شبه مفتوح لتزاور الاساتذة للجامعات الأخرى للاشتراك فى مناقشة الرسائل ، وفى الطب يفتتح الباب بدرجة اكبر للاشتراك فى امتحانات الدكتوراه والماجستير ، ومع هذا التقليد المحدود فان هذه الرابطة تظل خاضعة للعلاقات السابقة ولاتخلق علاقات جديدة ، فالاساتذة يتبادلون مع بعضهم بعضهم مناقشة رسائل بعضهم ، وبودى لو صار الأمر بطريقة دورية وبطريقة الجدول على نحو ما تفعل المحاكم فى انتداب الخبراء من أساتذة الجامعات عند الحاجة إليهم ، وعندئذ يجد الاساتذة بل والطلاب أنفسهم وهم يتعرفون إلى استاذ جديد فى نفس التخصص من جامعة أخرى لانه

حل عليه الدور فى المناقشة بطريقة مجدولة بعيداً عن سياسات التعارف والتبادل والمجاملات ، سوف يعطينا تطبيق هذا المبدأ كثيراً جداً من المصداقية وكثيراً جداً من فرص تقوية الروابط العلمية التى هى الأساس الحقيقى لتفاعل العلم من أجل المعلم والمتعلمين والمجتمع .

هذه بعض الآفكار وبعض الظواهر لم أرد بها أكثر من شحذ الذهن ونحن نفكر اليوم بصوت عال فى مستقبل الجامعة المصرية ككيان كبير وعظيم مهما اختلفت أماكن وجودها وتواريخ نشأتها ، ولنتذكر بشىء من الحكمة أن القضاء المصرى قضاء واحد ولم نسمع عن القضاء المصرى فى القاهرة أو فى عين شمس أو فى الاسكندرية أو فى الزقازيق أو فى قناة السويس أو فى جنوب الوادى ولولا لهذا لكان للقضاء المصرى شأن آخر .

وأحب أن أنبه ثانيا إلى أن الجامعة المصرية فى كثير من مواقعها ما تزال فى دور النشأة ولهذا فمن الحكمة تقديم كل ما يمكننا من مساعدة كفيلة بتحقيق أفضل صورة من صور التطور الفاعل والفعال .

ولنذكر ثالثا أن الجامعات الخاصة المتزايدة فى حاجة إلى المثل الذى لابد أن تضربه لها جامعات الدولة .

ولنذكر رابعاً أن كثيرا من البلدان التى من حولنا ماتزال تأخذنا كقدوة أو على أقل تقدير كمعيار للمقارنة .

ولنذكر قبل كل هذا أن أقدم جامعة وجدت فى التاريخ كانت على أرض مصر وأن أقدم جامعة ما تزال موجودة فى التاريخ ما تزال موجودة بالفعل على أرض هذا الوطن ، وأن تقاليدها كانت وما تزال نبراساً لكل العالم حتى إذا لم تكن حتى اليوم قادرين على استيعابها على وجهها الصحيح .

[الاهرام : ٩ ديسمبر ١٩٩٨]

مصر وجامعة المستقبل

من ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر أن النجاح يغرى بالتكرار النمطى ، وربما يصل التكرار إلى أن يكون كربونيا أى كأنه نسخة بالكربون أو الزيروكس مع تطور التكنولوجيا الخاصة بالتصوير الاستنساخى ، وعلى هذا النحو افتتحت فى فترة قصيرة من الزمن مجموعات من محلات الأحذية إلى جوار بعضها بعد نجاح ساحق حققه المحلان الأولان ، وقد حدث هذا أيضا فى محلات الأطعمة والمشروبات ويبدو أنه يحدث حاليا فى الجامعات والمعاهد الخاصة ، والأرقام وحدها هى التى تدلنا على جوهر ما حدث فقد أصبح هناك قرابة ستين معهدا خاصاً عاليا بالاضافة إلى أكثر من أربعين كلية فى أربع جامعات خاصة ، وهكذا زادت منافذ التعليم العالى والجامعى بمقدار مائة منفذ مرة واحدة فضلاً عن الاتجاهات المدمرة التى وجدت السبيل إلى الخروج إلى النور بتكرار انشاء شعب لتدريس العلوم التجارية والقانونية باللغات المختلفة فى الجامعات القومية .

ولم يقف الفكر التكرارى عند حدود تكرار الكليات أو المعاهد ، وإنما امتد ليشمل تكرار فكرة الجامعات ، فاذا كانت هناك جامعة أمريكية فلم لا تكون هناك جامعات بريطانية . . وفرنسية . . وألمانية . . ويابانية . . وأظن أن التكرار لن يقف عند هذا الحد وإنما سيمتد لتكون هناك جامعات سعودية وخليجية فى القاهرة ، وسيقال إن ذلك كله لخدمة أبناء هذه البلاد الذين تضطرهم ظروف

عمل آبائهم إلى الاقامة خارج أو طانهم ! أليست هذه هى فكرة المدارس والجامعات الأمريكية فى الأساس ! .

وعلى الرغم من اتساع المجال لانتقاد مثل هذه التجارب إلا أنى أكثر ميلا إلى ترك التجربة تأخذ فرصتها مع يقينى وإدراكى التام للنتائج الطبيعية التى ستنتهى إليها كل هذه التجارب بحكم ما درسناه وفهمناه واستوعبناه من علوم التاريخ الطبيعى وهى علوم متقدمة جداً وقادرة على الفهم والاستيعاب والتنبؤ والحكم الصائب على الأمور .

ولكن مصدر خشيتى وانزعاجى هو أننا نستنفد الموارد بكل ما فى الموارد من جهد ووقت ومال فى تجارب تعليمية كفيلة بانصرافنا التام عن التفكير فى« جامعة المستقبل » التى ينبغى لها أن توجد على أرض مصر .

وإذا عدنا بأنفسنا إلى الوراء مائة عام لوجدنا مفكرى الأمة يفكرون باخلاص يومها فى إنشاء جامعة مصرية ، وقد نجحوا فى ١٩٠٨ فى إنشاء هذه الجامعة وإخراج فكرتها إلى حيز الوجود بجهود أهلية تماماً ودون استهداف للربح . . مع أنه كان فى وسعهم أن يكتفوا بوجود المدارس العليا الموجودة يومها ، وأن يضفوا عليها مسمى الجامعة ، أو أن يجعلوا الجامعة « مظلة » تحتوى هذه المدارس العليا ، ولكنهم لحسن الحظ لم يلجأوا أبداً إلى هذه الفكرة السهلة التى نقوم بها اليوم مرات ومرات ونحن سعداء وفى غاية النشوة بأرباح مادية هزيلة !! .

وعلى مدى أقل من عشرين عاماً (١٩٠٨ - ١٩٢٥) فقط تطورت الجامعة الأهلية لتكون أكبر مؤسسة جامعية فى العالم العربى والاسلامى ، بل وليكون لها من القيمة والزخم ما مكنها أن تحتفظ بهذه المكانة المتقدمة جداً حتى الآن رغم كل الضربات الإيجابية والسلبية التى وجهت إليها على مدى سنوات متتالية .

وإذا تأملنا بجدية ما فعلته الجامعة المصرية الأولى (جامعة فؤاد الأول - جامعة

القاهرة فيما بعد) فى مجال التعليم الجامعى فسوف نفهم بعض الأسس الكفيلة بوضع تصورنا لجامعة المستقبل التى نفرط فيها مع قدرتنا عليها . ولأن هذا المقال موجه بالطبع إلى الرأى العام فسوف أكتفى بالاشارة إلى مثل واحد بارز للفكر الجامعى الواعى لضرورة تجويد عمليتى التعليم والتطبيق والفصل بينهما وهو التحدى الأكبر الذى يواجه جامعة المستقبل فى العالم كله ، ولعلى أسارع بنفى أن يكون قصدى هو مجرد اثبات أن الجامعة المصرية فى الأربعينات كانت أقدر على أن تكون بمثابة جامعة المستقبل من جامعاتنا اليوم .

□□□

لم تنشأ فى الجامعة الأولى كلية للتربية أو للمعلمين مع أنه كانت هناك مدرسة للمعلمين العليا قبل وجود الجامعة بل وقد تخرج فى مدرسة المعلمين العليا كثير من الذين أتموا دراستهم العليا فى الخارج وعادوا ليشغلوا وظائف هيئة التدريس فى الجامعة المصرية ومن هؤلاء العملاقان مشرفة وأحمد زكى وزملاء كثيرون لهم فى كلية العلوم ، ونظراؤهم الكثيرون فى جميع أقسام كلية الآداب ، ولم يكن هذا التوجه إهمالا لشأن « المهنة » المقدسة مهنة التعليم ، ولكن المعنى الواضح كان هو توجيه الاحترام المطلق للعلم المطلق (قبل أن يوظف من أجل مهنة) بحيث ينال الخريج الجامعى أقصى صور الاهتمام بفرع تخصصه حتى يحصل على درجة البكالوريوس فيه فاذا حصل عليها كان بوسعه بعد ذلك أن يختار المهنة التى ينشد العمل فيها طبقا لظروفه وامكاناته ومهاراته وظروف سوق العمل نفسه ، ومن الطريف أن هذا المعنى لم يقف عند حدود كلتيى الآداب والعلوم اللتين لم يكن لهما وجود قبل نشأة الجامعة وإنما امتد بالطبع ليشمل كل التخصصات .

بل إن المؤسسة التعليمية الأولى فى مصر وهى الأزهر العريق لم تبق بعيدةً عن فكرة الجامعة ، وسرعان ما أحدث رجاله (فى أقل من خمس سنوات من نشأة

الجامعة الجديدة) دون تدخل من رجال الحكم أو رجال الثورة (!!) تطويراً جذريا فى الدراسات الجامعية والدراسات العليا فيه ، ونشأت ثلاث كليات للتخصصات الكبرى فى الدراسة الازهرية ، كما تم وضع نظام عبقرى للدراسات العليا المتقدمة بمرحلتيها (الماجستير - والدكتوراه) فيما سمى يومها بتخصص المهنة وتخصص المادة وكلا التخصصين كان يندرج تحت مسمى العالمية مع اختلاف مسمى درجتها ! .

على هذا النحو الذى كانت كل الأطراف فيه واعية للدور الأساسى للعلم والتعليم الجامعى فى صياغة الثقافة القومية أمكن أيضاً أن يتم تبادل الطلاب بين التعليم الأزهرى العام والتعليم الجامعى متمثلا فى دراسة الحاصلين على الثانوية الأزهرية فى دار العلوم (ومنهم الآن آلاف من الخريجين) وفى الآداب (ولم يستمر هذا النظام بسبب نزعات فئوية ضيقة الأفق على الرغم من أن رئيس مجمع اللغة العربية الحالى نفسه كان أبرز ثمار هذا النظام) .

ليس هذا فحسب ، ولكن معاهد التربية العليا وكانت خاضعة لوزارة التربية والتعليم (المعارف سابقاً) كانت تستقبل بلا أى تفرقة كل أصحاب الشهادات الجامعية سواء من جامعة فؤاد أو جامعة الأزهر ليحصلوا على دبلوم عال فى التربية يؤهلهم للعمل بوظيفة التدريس ويضيف إلى آفاقهم المتمكنة من علومهم الأصلية آفاقاً وخبرات تربوية متقدمة ، وهكذا كان من الممكن أن تضم الدفعة الواحدة من خريجى هذا المعهد خريجين تخرجوا من قبل فى كليات تبدو متباعدة ولكن يجمع بينهم جميعا أنهم يتأهلون للقيام بوظيفة واحدة هى وظيفة التدريس ، وهكذا كان ذلك المعهد يضم خريجين من كليات الزراعة والطب البيطرى جنبا إلى جنب مع خريجى الآداب والعلوم جنبا إلى جنب مع خريجى دار العلوم والفنون الجميلة وجنبا إلى جنب مع خريجى كليات الشريعة والقانون واللغة العربية وأصول الدين ، وهكذا كان بالامكان بل وحدث بالفعل مرات ومرات أن

تضم مهنة التدريس مَنْ تؤهلهم دراستهم الأولى للعمل والانطواء تحت نقابات المحامين (خريجو الشريعة) والزراعيين (خريجو الزراعة) والبيطريين (خريجو الطب البيطرى) والعلميين (خريجو العلوم) . . . . . الخ . ولم يكن هذا إلا صورة مما هو موجود الآن على نطاق ضيق فى نوادى هيئات التدريس التى يجتمع فيها أساتذة الكليات المختلفة .

لعلى أفضت وأسهبت فى هذا المعنى ولكننى كنت أود إيضاح معنى معين هو فكرة الفصل بين التعليم والمهنة على مستوى ، ثم فكرة الربط بين التعليم والمهنة على مستوى آخر ، وقد كنت وما زلت أعتقد أن هذه الفكرة البسيطة هى أهم الأفكار المحددة لنجاحنا أو نجاح غيرنا فى بناء أو تطوير جامعة المستقبل .

وسأقفز إلى تعليم التكنولوجيا مباشرة (ونحن لم ننجح حتى يومنا هذا فى انشاء جامعة تكنولوجية) لألفت نظر القراء جميعا إلى أن الحاسبات الالكترونية أصبحت تمثل مجال دراسة أساسى جداً ، وواضح الهوية تماماً ، ولكن تطبيق علوم الحاسبات الالكترونية يتسع كما نعرف ليشمل كل أنشطة الحياة بدءا من الاتصالات إلى الطب إلى الهندسة إلى التصميم الهندسى إلى الطيران إلى حسابات البنوك إلى الطباعة والنسيج والسجاد . . . وهكذا نفهم أن التعليم الجامعى لعلوم الحاسب ينبغى أن يعنى فى المرحلة الأولى بعلوم الحاسب من حيث هى علم ، ثم هو فى مرحلة ثانية يؤهل المتخصص فى الحاسب ليكون قادراً – بحق – على ممارسة تطبيقات الحاسب فى مجال ما من الحياة .

وليس معنى هذا أن نسلك سلوك الأقدمين فى الحصول على بكالوريوس فى الحاسب أولا ثم دبلوم دراسات عليا فى تطبيقاته ثانيا ، وإنما هناك اكثر من عشر صور لترتيب إتمام هذا التكوين العلمى منها أن تتم المرحلتان بالتتابع (وليس بالتوازى) على مستوى مرحلة البكالوريوس (على نحو ما يدرس طلاب الطب العلوم الاكاديمية لمدة ثلاث سنوات قبل أن يبدأوا دراسة علوم الطب الاكلينكية

فى العـام الرابع) . . ولا بأس أبداً من التـضحـية بقـاعدة السنوات الأربع فى الكليات الجامعية لتختلف على نحو ما استثنى الطب بسبع سنوات واستثنيت الهندسة والصيدلة بخمس سنوات ، ومن الصور الأخرى التى أتاحتها تجربة العالم المتقدم إمكان البدء بالمنهج (أ) قبل المنهج (ب) أو بالمنهج (ب) قبل المنهج (أ) بحيث يمكن لدارسى تطبيقات الحاسب من المهندسين أن يعمقوا علمهم بعلوم الحاسب بعد تخرجهم بالفعل فى كليات الهندسة وعملهم كمهندسين . . ليس هذا المقال كما اتفقنا مجالاً لتفصيل الطرق الكفيلة بصياغة ملامح التكوين العلمى فى جامعة المستقبل ، ولكنى حاولت أن أدل القراء على حقيقة مهمة وهى ضرورة أن تؤهل جامعة المستقبل خريجها أو اللاجئ إليها ليجيد قيمتين كبرتين منفصلتين ولكنهما متكاملتان : التخصص من ناحية ، والمهنة من ناحية أخرى .

أما إذا صممنا على المضى فى تكرار ما نحن فيه فسنظل بعيدين جداً عن النجاح فى أى من الجانبين ، مع أن النجاح فيهما معاً ممكن ، كما أن الفشل فيهما معاً ممكن ، أما ما نوهم به أنفسنا حتى اليوم من أننا قد ننجح فى إحداهما ونفشل فى الآخر (ولا بأس عندئذ من نجاح نظن أنه خمسين فى المائة) فليس إلا محض خيال لا يتوافر إلا للقانعين بالفشل وليس فى المستقبل ولا فى جامعاته مكان لهم .

[الأهرام : ١١ يونيو ١٩٩٩]

الجامعات التى تحتاجها مصر فى القرن الحادى والعشرين

بدأت الجامعة المصرية فى عام ١٩٠٨ كجامعة أهلية تعنى بركنى الثقافة والمعرفة اللذين كان لهما المحل الأسمى بين المعارف فى ذلك الوقت، وهما الآداب والحقوق، فلما أنشئت جامعة فؤاد الأول بعد ١٧ عاما فى عام ١٩٢٥، كانت «العلوم» إحدى الكليات الثلاث التى بدأت بها الجامعة الأم (جامعة القاهرة الآن) إلى جوار الآداب والحقوق اللتين كانت نواتهما موجودة منذ عام ١٩٠٨، وإذن فقد كانت العقلية المصرية على مستوى طبقة المثقفين وأصحاب القرار بل والشعب نفسه فى نهاية الربع الأول من هذا القرن (عام ١٩٢٥) منتبهة تماما إلى أهمية «العلوم» فى التعليم وفى الثقافة وفى الجامعة!!

وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك مجال وظيفى محدد ينتظر خريجى هذه الكلية الجديدة، فقد ألحق الشعب الواعى أبناء له بهذه الكلية تخرجوا فيها بعد أربع سنوات، وأثبتوا جدارة فى كل المواقع التى أتيحت لهم بعد تخرجهم فى الأقسام المختلفة من الكلية الوليدة.

يجدر بنا أن نسأل أنفسنا: هل تستطيع العقلية المصرية المعاصرة فى نهاية الربع الرابع من القرن العشرين أن تزعم أنها تحظى بنفس القدر من استيعاب حركة العلم والثقافة والمعرفة فى العالم المحيط بنا، وأنها قادرة على استشراف المستقبل فيما تنشئ من جامعات أو كليات جديدة؟ أغلب الظن أننا لا نستطيع الزعم بهذا على أى مستوى، فنحن مشغولون بالتوسع الأفقى وبالنمو التكرارى إلى أبعد

الحدود . . ونحن نعتقد أن إنشاء كليات طب جديدة ـ على سبيل المثال ـ هو السبيل الأفضل لتحقيق الازدهار فى التعليم الطبى ، وأن إنشاء شعب للغة الإنجليزية (أو الفرنسية) فى كليات التجارة (أو غيرها) هو أقصى ما يمكن تحقيقه من إنجاز ، وإذا جاز أن يكون هناك فعلا ما يمكن أن يطلق عليه العقل الجمعى ، وإذا جاز أن نقيم جهود عقليتنا الجمعية اليوم فسنعجب من أن العقل الجمعى المصرى منذ سبعين عاما كان يستشرف مستقبل الدنيا فى وقته بأفضل مما نستشرف نحن مستقبل العالم فى القرن الحادى والعشرين .

إذا كان لنا أن نختار مقياسا واحدا من المقاييس الكفيلة بتوضيح الصورة التى نهدف إليها من مقالنا فسوف نبدأ بأحد المقاييس التى يشخص بها خبراء التربية العالميون مدى نجاح التعليم الجامعى فى أية دولة فى صنع مستقبلها وهو المقياس البريطانى الذى كان سائداً جداً فى السبعينات الذى يطلق على نظام التعليم المهنى الذى يشمل مقررات تكنولوجية وحرفية اسم تعليم الياقات الزرقاء ، ويطلق على نظام التعليم الثانوى العالى الذى يشمل مقررات تؤدى إلى التعليم الجامعى فى العلوم والهندسة والطب والآداب اسم تعليم الياقات البيضاء .

فى البلدان الصناعية المتقدمة فإن نسبة المنتسبين إلى الفرعين من التعليم هى ٥٠ : ٥٠ ، أما فى البلدان الشبيهة بنا فإن النسبة هى ١٠ : ٩٠ (طبعا ذوو الياقات البيضاء يمثلون ٩٠٪ ، على حين أن ذوى الياقات الزرقاء يمثلون ١٠٪) .

فى مصر ومنذ أكثر من عشر سنوات أصبح التعليم الفنى الثانوى يستوعب حوالى ٥٠٪ من الحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة ، فى مقابل ٥٠٪ يتوجهون إلى التعليم الثانوى العام . . ولكن المأساة ما تزال موجودة ، بل لعلها اليوم أبلغ أثرا . . ذلك أن الجامعات المصرية لم تتطور كما تطور التعليم العام وإنما مازالت محتفظة لنفسها بالياقات البيضاء . وهكذا فإن سياسات القبول فى الجامعة المصرية ترحب بالياقات البيضاء وتعطيهم أكثر من ٩٠٪ من أماكنها ،

بينما تنظر شذرا إلى الياقات الزرقاء وتضع كل العراقيل أمام قبولهم.

ومع هذا فإن الجامعات المصرية تظن نفسها قادرة على أن تشارك بفعالية فى صياغة المجتمع المصرى فى القرن الحادى والعشرين. . كيف يكون ذلك. . لا أحد يدرى!

ومن الطريف أن فرص التعليم العالى المتاحة أمام خريجى المدارس الفنية الثانوية لا توجد فى الغالب فى الجامعات المصرية، وإنما فى معاهد التعليم العالى التى هى خارج الجامعات وأبرزها معهد التعاون التجارى فى المنيرة، ومعهد التعاون الزراعى فى شبرا الخيمة.

وحين تعقد كلية التجارة - على سبيل المثال - امتحانات معادلة لقبول أوائل خريجى المدارس التجارية، فإنها تحرص على مستويات عالية من التأهيل بحيث لا يلتحق بها من هؤلاء إلا الندرة.

ونفس الأمر يحدث فى كليات الهندسة وفى المعاهد العليا للتمريض.

وتسأل عن السبب فتجد الإجابة الجاهزة بضعف مستوى هؤلاء الحاصلين على دبلومات فنية فى اللغات، أو بضعف قدراتهم الذهنية. . وكأن جامعاتنا لا تضم إلا الأفذاذ فى اللغات وذوى القدرات الذهنية العليا. . ومع هذا ومع تسليمنا جدلا بأن جامعاتنا لا تضم إلا هؤلاء بالفعل، فإن هذا المفهوم نفسه هو أولى المفاهيم بالاستغناء عنه، ذلك أننا نحتاج جامعات تعنى بالمعرفة التكنولوجية قدر ما تعنى بالمعرفة السقراطية والأفلاطونية.

نحن فى واقع الأمر فى حاجة إلى جامعات تكنولوجية تستطيع أن تقضى على ما يسمى بالأمية التكنولوجية التى هى السبب الأول للبطالة، وللتخلف التكنولوجى الذى نعيشه اليوم وغدا.

وإذا كانت تجاربنا المحدودة فى المعهد التكنولوجى فى العاشر من رمضان وفى

فرعه فى بنها ومن قبل فى معهد كيما فى أسوان، قد أصبحت نموذجا واضحا على النجاح الساحق فى هذا المجال من التعليم التكنولوجى العالى، فماذا ننتظر؟

هل ننتظر التمويل بينما المليارات فى بنوكنا تحتاج إلى مجالات لاستثمارها؟

هل ننتظر اقتناع أبناء الشعب بينما هم يتسابقون على هذه الفرصة المتميزة من التعليم رغم تكلفتها العالية جدا بالنسبة لدخول شعبنا المطحون والمجاهد والمتحضر فى الوقت ذاته؟

متى نستطيع أن نأخذ القرار فى مجلس الشعب قبل الحكومة بإنشاء عشر جامعات تكنولوجية على مدى السنوات العشر القادمة فى عشر من المدن الجديدة؟

هل يستطيع الإنسان أن يحلم بأن تتبنى لجنة التعليم فى مجلس الشعب مشروع قانون يلزم الدولة بهذا الهدف النبيل الذى يتوقف عليه مستقبلنا فى القرن الحادى والعشرين حين تكون كل شعوب الدول الآخذة فى التقدم حريصة على أن يلم أبناؤها بالالكترونات المصغرة قبل أن يلموا بالكليات الفلسفية السقراطية العقيمة التى أوقفت تقدم العلم نفسه قرونا من الزمان؟!

هل يجوز لى أن أختم هذا المقال بأن أسأل القراء الدعاء بأن يلهمنا الله الصواب، وأن ننتبه قبل فوات الأوان؟

[الوفد: ٢٤ فبراير ١٩٩٧]

تطوير الدراسات العليا فى الجامعات المصرية

أصبحت معايير الجودة فى الدراسات العليا فى جامعاتنا المصرية محل شك كبير، ولقد كان من الممكن أن تصاب بأضعاف التدهور الذى أصاب الدراسات الجامعية لولا أن طبيعة هذه الدراسات ترتبط باختيار الأشخاص المتقدمين لها لأنفسهم أولاً، وتحكم هيئة التدريس فى اختيارهم إلى حد ما (ثانياً)، ولطبيعة العلم (ثالثاً)، والعلم ينفى خبثه كما قال الفقهاء والفلاسفة القدامى. ومع هذا فإن إصلاح الدراسات العليا وتدارك أمرها لم يدخل بعد مرحلة الاستعصاء على الحل، فمازالت هناك إيجابيات كثرية قادرة على استعادة الوجه المشرق للجامعات المصرية فى هذا المستوى التعليمى الرفيع، وبصفة خاصة حين تصبح الدراسات العليا الجامعية أحد مجالات الاحتكاك والمنافسة البارزة التى يمكن لمصر أن تتبارى فيها فى ظل العولمة القادمة، وفى ظل الفهم الجيد الذى يتمتع به وزير التعليم العالى الحالى تجاه الإصلاح المدروس، وفى ظل التوسع فى تجارة الخدمات مع تقدم خطوات تنفيذ اتفاقيات الجات، ونظلم أنفسنا كثيراً إذا لم ننتبه بسرعة إلى حقيقة أن الدراسات الجامعية العليا هى أرحب مجال ثقافى يمكن لمصر أن تحقق فيه إنجازاً ذا بال، وفى هذا الصدد فإنى أحب أن أشير إلى بعض الملامح الحاكمة:

(١) على حين تأخذ بعض كليات الجامعة بمبدأ عدم تسجيل الموضوع إذا كان قد سبق تسجيله فى أية جامعة أخرى، فإن بعض الكليات الأخرى تسجل نفس

الموضوع أكثر من مرة دون أدنى اعتبار للمبدأ الذى تأخذ به الكليات الأولى التى تجعل طلبتها يدورون على الجامعات كلها على هيئة قريبة مما يسمى «كعب داير» كى يتم التأكد من أن أحداً لم يسجل ذات الموضوع من قبل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بعض الأقسام تترك للمشرفين أو الطلاب مطلق الحرية فى اختيار موضوعات رسائلهم، على حين تلتزم أقسام أخرى قليلة بخطط بحثية متكاملة، ولست أشك فى أننا جميعا نعرف أن لكل تخصص ظروفه وخصائص دراسته، ولكننا نعرف أيضاً أنه لابد من خطة عامة ومنهج واضح فيما يتعلق بهذه الأطروحات الجامعية حتى لا تتحول إلى ما تحولت إليه فى بعض الكليات من أنها استيفاء للشكل، ولابد أن تضع كل لجنة دائمة من لجان المجلس الأعلى للجامعات التى تفوق مائة وعشرين لجنة تصورها المرتبط بتخصصها، وأن تلتزم به الأقسام المعنية فى كل الجامعات .

(٢) من تقاليد الدراسات العليا الراسخة فى العالم كله أن الإشراف على الرسائل العلمية يكون لأستاذ واحد فقط، ولكننا فى مصر - ولظروف لم تعد مبررة - وسعنا قاعدة الإشراف ليكون المشرفون أربعة فى بعض الأحيان وثلاثة فى معظم الأحيان واثنين فى النادر وواحداً فى الأندر، وقد ترتب على هذا ضياع معنى الأستاذية تماماً، وتفرق دم الطالب بين المشرفين دون أن يعنى به أحدهم عناية المشرف الوحيد، بل كثيراً ما حدثت نزاعات ومشاحنات بين المشرفين ليس هذا مجال الحديث عنها.. و قد حان الوقت للعودة إلى التقاليد الجامعية الصحيحة والسليمة بدءاً من العام الدراسى القادم مباشرة، مع استمرار التسجيلات السابقة على ما هى عليه وبدون إحلال أحد محل من يسقط عنهم الإشراف بسبب الإعارة أو غيرها من الأسباب، وأرجو أن يعيدنا هذا إلى عصر التلميذ والأستاذ الحقيقى على نحو ما كانت كتب الطبقات (فى عالمنا وفى العالم كله بعد ذلك) تذكر أن شيخ الأستاذ كان فلان، وأنه تلقى عنه العلم فلان وفلان، و من ثم تعود لتظهر فى محيطنا الجامعى مدارس علمية متميزة لا تهتم بكثرة العدد وإنما يهتم

فيها الأستاذ بأن يكون تلميذه نفسه خير دليل على أستاذيته.

(٣) لا أعتقد أن الرسالة أو الأطروحة الجامعية فى القرن الحادى والعشرين تصبح وحدها كافية للتعبير عن تمكن أستاذ المستقبل من أدوات البحث العلمى فى محيط تخصصه .

ولهذا فإنى أعتقد أنه لابد لكل تخصص علمى من جهد أكاديمى مواز ينجز فيه طالب الدراسات العليا إنجازاً كفيلاً برفع قدراته البحثية والعلمية والتخصصية خصوصاً وهو فى سن التكوين العلمى المتميز ، ولست أستطيع أن أتصور أستاذا فى اللغة العربية أو التاريخ أو الفلسفة دون أن يحقق فى كل من مرحلة الماجستير والدكتوراه كتاباً على الأقل من التراث العلمى .

كما لا أظن أستاذاً فى الجغرافيا أو الاجتماع دون أن يرسم خريطة علمية لمنطقة لم ترسم من قبل ، ولا أظن أستاذا فى احدى اللغات الأجنبية دون أن يترجم نصاً أدبياً متميزا من اللغة التى تخصص فيها إلى العربية ونصاً من العربية إلى اللغة التى تخصص فيها.

وهذا هو ما تأخذ به الجامعات المتقدمة فى الدول الغربية ، ولا أظن أستاذاً فى أية كلية للطب أو العلوم أو الهندسة لا يقدم لنا كتاباً فى أحدث إنجازات تخصصه العلمى مكتوباً بلغة عربية سليمة ، وأن يكون هو نفسه قد استحدث المصطلحات العلمية العربية التى تقابل المصطلحات الأجنبية ، ولا أظن أستاذاً فى الإدارة لم يقدم المثل فى تطوير إحدى مؤسساتنا العامة أو الخاصة حتى لو كانت شركة لا يعمل فيها أكثر من مائة... وهكذا.

(٤) أعتقد أنه قد آن الأوان لتكون الأعوام الجامعية فى الدراسات العليا منضبطة بعض الشىء لا تبدأ فى أى يوم ولا تنتهى فى أى يوم ، وقد فصلت هذا فى مقالى السابق " الف باء تطوير الاداء الجامعى " الاخبار : ٢٧/ ٥/ ١٩٩٩.

(٥) لابد من زيادة عدد الأساتذة المناقشين للرسائل الجامعية إلى أربعة أو خمسة، وأن يكون أحدهم من خارج التخصص تماماً حتى نعود أصحاب الرسائل أن يصلوا بالإيضاح فى لغة العرض، وبوضوح الفكرة التى توصلوا إليها من دراستهم إلى حد إقناع مَنْ هم خارج التخصص تماماً بما أنجزوه فى تخصصهم الدقيق، وهذا ليس بالأمر الهين، بل ربما هو جوهر العلم الذى يقوم على الوضوح، وبهذا فقط نقضى على عقليات النقولات والقص واللصق.

كما أقترح أن يكون تكوين لجان المناقشة خاضعاً لجدول الأساتذة فى كل الجامعات بترتيب دورى مطلق دون اعتبار لعلاقات الصداقة والتبادل بين أستاذ وأستاذ أو بين كلية وأخرى، ومن سخريات القدر أن جامعة مصرية كبيرة لا تنتدب للمناقشات فى الماجستير أحدا من خارجها لأن فيها كليتين مكررتين ولا تنتدب أحداً لمناقشة الدكتوراه إلا من جامعة قريبة منها. ورغم أنها جامعة متميزة إلا أنها لا تفعل هذا أبداً من باب التستر على طلاب ضعفاء، وإنما لأن الأجيال الصاعدة فيها قد تصورت أن هذا الأسلوب هو القاعدة من كثرة ما تكرر.

[الاخبار : ٣ نوفمبر ١٩٩٩]

الجامعة العربية المفتوحة
حلول غير تقليدية لمشكلات تقليدية

مما لاشك فيه أن التعليم المفتوح يمثل أسلوباً أمثل للتغلب على ندرة الموارد غير البشرية من أجل تعظيم الافادة من المعرفة المتاحة فى الارتفاع بالمستوى المعرفى لأكبر عدد ممكن من البشر المقبلين على الفرص المحدودة للتعليم الجامعى والعالى

وفى ظل الصعوبات التى ندرك جميعا مدى تفاقمها وفى ظل الامكانات والقدرات والخبرات التى يتميز بها وطننا العربى الكبير ،

وفى إطار دعوة الأمير طلال بن عبد العزيز لإقامة جامعة عربية مفتوحة فإنى أود أن أضيف الى الأفكار التى تفضل سموه بطرحها عدداً من الأفكار والتصورات المهمة الكفيلة بتحقيق النجاح الطبيعى والحقيقى لمثل هذه الفكرة ، ذلك أنه بدون تحقيق نجاح طبيعى وحقيقى لفكرة التعليم الجامعى المفتوح فإن الفكرة نفسها تتحول إلى ضرب من الأمانى والتخيلات ، وتفقد بالتالى قوة الدفع الكفيلة بتقدم المشروع وازدهاره .

وفى هذا المجال فانى أحب أن اركز على ثلاثة اتجاهات تعليمية وتنظيمية مهمة

الاتجاه الأول :

أن تتميز الجامعة العربية المفتوحة **بوجود مقر متميز** ، وليس من المهم فيه أن

يكون متميز المعمار ولا التشييد ولا الموقع وإن كان كل هذا لايضر وإنما يفيد .. ولكنى اتصور المقر قادرا على القيام بوظيفتين أساسيتين **الأولى** هى أن يكون بمثابة معمل انتاج **(استوديو)** المواد التعليمية التى سيتم بثها عبر قنوات التليفزيون والاذاعة ، وأن يكون بمثابة **الأرشيف** الممتاز لهذه المواد عندما تتنوع وتتعدد وتتكاثر على مدى السنوات والتخصصات التى ستغطيها الجامعة .. ويمكن بالطبع للمقر أن يكون بمثابة **محطة البث** لهذه المواد وأن يكون بمثابة **المنفذ** الذى يمكن من خلاله الحصول على نسخ من كل هذه المواد التعليمية .. وهكذا ..

ولن أفيض فى الحديث عن التصورات التالية التى أظن أننا جميعا قد أدركناها الآن من واقع تجاربنا السابقة حتى على مستوى **المواد** الترفيهية فى المسرح والسينما التى باتت ذاكرتها مهددة بالضياع فى احيان كثيرة .

أما **الوظيفة الثانية** التى سيؤديها المقر فانه سيكون بمثابة **البيت الكبير الذى يلتقى فيه طلاب الجامعة المفتوحة** حين يريدون وحين يستحسن (أو يجب) أن يلتقوا (على نحو ما سنبينه فى الفقرتين التاليتين) ولهذا فإنى أعتقد أن أهم جزء فى هذا المقر وأهم مكون فيه هو مكتبة ضخمة لايقل عدد كتبها عن خمسة ملايين وتحتاج مثل هذه المكتبة إلى تمويل يتراوح بين خمسة وعشرة ملايين دولار شاملا المبنى والتجهيزات والكتب وسوف تكون هذه المكتبة بمثابة الركن الأكبر لطلاب التعليم المفتوح حين يلجأون اليها فى الأوقات التى تناسبهم هم ليقضوا بين جدرانها الأوقات التى تتاح لهم ..

ويقتضى هذا أن تكون هذه المكتبة (شأن كثير من مكتبات عالمية وبالذات فى بريطانيا) مفتوحة ٢٤ ساعة على مدى الأيام السبعة وعلى مدى ٣٦٥ أو ٣٦٦ يوما فى السنة بما فى ذلك أيام الأعياد القومية حتى تتاح الفرصة لكل الطلاب

للتردد عليها حتى لأولئك الذين لايتاح لهم وقت إلا فى الأعياد القومية ! !

كما ينبغى أن يتضمن نظامها قواعد مرنة وتسهيلات فائقة لطلاب التعليم المفتوح فى استعارة ما يشاءون حتى لو وصل الرقم إلى ثلاثين كتابا فى المرة الواحدة .

الاتجاه الثانى :

مع ايمانى التام وفهمى الكامل لفكرة التعليم المفتوح فإنى أحب أن أؤكد ضرورة **قضاء طلاب الجامعة المفتوحة وقتا محدداً ، ولو محدوداً داخل أسوار جامعتهم المفتوحة ! !** ويقتضى هذا فى تصورى وطبقا لظروف العمل فى وطننا العربى أن تنضغط هذه المدة إلى أقصى ما يمكن ، وأن تكثف فى ذات الوقت بحيث يمكن على سبيل المثال قضاء ألف ساعة تعليمية على مدى ثلاثة أو أربعة شهور فقط ، ويكون هذا من خلال اللجوء إلى أسلوب قد نسميه من الآن « معسكرات التعليم المفتوح المكثفة » حيث يكون فى وسع طلاب الجامعة المفتوحة أن يتفرغوا تماما خلال هذه الفترة القصيرة للقاءات علمية وتعليمية وبحثية مباشرة مع الاساتذة الجامعيين فى مكان منعزل عن الحياة الصاخبة يكفل الإعاشة الكاملة والترفيه الكامل أيضا ..

وهنا نلفت النظر الى الأهمية القصوى لهذا الاحتكاك المباشر سواء بالأساتذة الجامعيين أو بالزملاء الجامعيين فى هذا المعسكر التعليمى الذى تمتد فيه المحاضرات طيلة ١٦ ساعة يوميا يختار منها كل طالب حوالى ١٠ ساعات حسب عادات نومه وقدراته الذهنية على التواصل على مدى فترة واحدة أو فترتين أو أكثر طوال اليوم ..

وأعتقد أن حضراتكم تشاركوننى الرأى هذا الاحتكاك يمثل أهم عنصر فى تكوين الطالب الجامعى بعد ما نسميه بالمنهج الجامعى فى الدراسة .

الاتجاه الثالث :

إن الجامعة المفتوحة فى وطننا العربى ضرورة قصوى لأداء وظيفة أهم بكثير من إتاحة التعليم الجامعى لفئات جديدة ..

هذه الوظيفة هى **تهيئة الفرصة لاعادة التعليم على ثلاثة مستويات ..**

المستوى الأول

هو إتاحة تعليم متميز للذين حصلوا على الشهادات الجامعية بالفعل **ولا يزالون يحسون أنهم فى حاجة إلى أن يلموا بالعلم الذى حصلوا على شهادة فيه ..** سأبسط المسالة على الرغم من أنها واضحة للكثيرين فأضرب المثل بالذين يحصلون لأسباب لانجهلها على رخصة قيادة السيارة ثم يتعلمون قيادة السيارة لأنهم بالطبع فى حاجة إلى هذا التعلم فالرخصة قد تعطيهم ميزة ، ولكنها فى حد ذاتها لاتكفل لهم أن يقودوا السيارة بالفعل !!!

المستوى الثانى : هو **التعليم المستمر وتعليم الكبار**

وهما مفهومان لايزالان فى حاجة إلى ترسيخ فى وطننا العربى .. ولكننا جميعا نستطيع أن نتصور مدى الحاجة الملحة إلى تجديد معلوماتنا بنفس التخصص الذى نمارسه ، وفى أحيان كثيرة جدا فإن هذا التجديد لايكتفى بمعرفة اخر التطورات ولكنه يقتضينا العودة إلى المبادىء والأساسيات التى تقوم عليها تخصصاتنا لنعيد .

فهمها وتفهمها من البداية وفى ضوء التراكم المعرفى الضخم .. وليس عجبا أن تسمع أستاذ أساتذه تخصص علمى معين وقد بلغ السبعين من عمره وهو يقول إنه لم يفهم هذه الجزئية البسيطة والحقيقة البدائية إلا الآن !!

أما المستوى الثالث:

فهو **اعادة التأهيل** ومن العجيب أن الأمريكيين مغرمون إلى أبعد حد باعادة التأهيل هذه فأنت تجد محاسبة وصلت إلى درجة متميزة ، وفى الأربعين من عمرها قررت أن تغير التخصص « الكاريير » تماما وتبدأ دراسة العلاج الطبيعى أو التمريض أو التربية وسرعان ما تنتهى من هذه الدراسة الجامعية فى ثلاث أو اربع سنوات لتبدأ مهنة جديدة بقدرات مرتفعة جداً لأنها بدأت بثقافة مختلفة وبالتالى بعقلية رحبة ونفسية قادرة على العطاء وخبرة أعمق وأرقى .. ولن أخفى على القارئ أنى كنت أجد فى مستشفيات الولايات المتحدة من بين أطباء الامتياز الأمريكين الذين تخرجوا لتوهم فى كلية الطب سيدات ورجالا قاربوا الأربعين (بل والخمسين فى بعض الأحيان) .

وظنى أن الجامعة العربية المفتوحة ستكون هى الرائدة فى هذا الاتجاه إلى أن تقتدى بها جامعاتنا التقليدية وتكون لها أبواب مفتوحة على طرق أخرى بالاضافة إلى بابها الوحيد المفتوح على مكتب التنسيق حيث تتلقى فقط الحاصلين على الثانوية العامة الطازجة جدا فحسب ، ولن يكون هذا اليوم - بفضل جهود مخلصة وعقليات واعية - بعيدا إن شاء الله .

[الاهرام : ٤ / ١ / ١٩٩٨]

الباب الثانى

مآزق التعليم الجامعى

الهرم المقلوب أبرز مآزق الجامعات المصرية

تواجه الجامعات المصرية شأنها شأن مؤسساتنا المختلفة عدة مشكلات حادة نتيجة للمتغيرات السياسية والتحولات الاقتصادية الاجتماعية فى نهاية القرن العشرين والعجز الواضح لكل من التشريع والنظام الإدارى عن مواكبة هذه المتغيرات والتحولات . وعلاوة على هذا تواجه الجامعات أيضاً عدة مشكلات خطيرة كان لابد لها حتى بدون هذه التحولات وإنما بحكم ماضيها وحاضرها القريب أن تعانى منها نتيجة للسياسات الحاكمة التى ضبطت تشريع وتنظيم وتسيير الجامعة المصرية الأولى منذ نشأتها فى ١٩٠٨ وحتى بعد مضى خمسة وثمانين عاماً فى ١٩٩٣ .

وتمثل مشكلة انقلاب الهرم الوظيفى بين أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات أبرز التحديات أمام إصلاح الجامعات المصرية والعودة بها إلى مصاف دور العلم والبحث العلمى الهادف . وليس من شك أن تنظيم الهيكل البشرى فى المؤسسات العلمية هو العامل الأول فى تحديد قدرة هذه المؤسسة العلمية على العطاء المتميز ، وفى غياب تنظيم الهيكل البشرى يمكن للجامعة أن تعطى ولكن عطاءها فى هذه الحالة لن يكون مؤسسياً ، بل ربما لن يكون منهجياً كذلك ، وسيصبح فى الغالب كما هو الآن شذرات متناثرة بل ومتنافرة من بحث علمى فى ظاهره ، بينما هو ذاتى إلى أبعد حدود الذاتية وإن اتخذ شكل العلم بحكم معرفة القائمين عليه بالشكل ، وتكون النتيجة الحتمية أن المجتمع يجد مشكلاته جميعاً وقد تعرضت

لبحوث جامعية من دون أن تكون هناك نتائج قابلة للتطبيق من أجل مواجهة - ولا أقول حل - هذه المشكلات !! وهذا هو جوهر ما يحدث فى مصر الآن .

الهرم المقلوب فى تزايد مستمر :

ومن المؤسف أن الهرم المقلوب يزداد انقلاباً عاماً بعد عام ، فالمشكلة إذن ليست مشكلة مؤقتة يمكن التغلب عليها بحلول مسكنة أو وقتية ، ولا هى مشكلة طارئة يمكن التغاضى عنها حتى يتم تجاوزها ، ولكنها للأسف الشديد مشكلة متنامية ومرتبطة تماماً بجوهر نظام الجامعات الذى يحكمه الآن ومنذ عشرين عاماً قانون متكامل وحيد هو القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الخاص بتنظيم الجامعات المصرية .

وقد يكون من التجنى أن نقول اليوم إن السبب الجوهرى فى هذه القضية كان اتجاه المشرع فى القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ إلى ما اتجه إليه من إطلاق عدد درجات الأساتذة فضلاً عن تخفيض المدد اللازمة للترقى فيما بين الوظائف الثلاث التى تكون هيئات التدريس (أستاذ - أستاذ مساعد - مدرس) والوظيفتين الأخريين اللتين تهيئان المرء ليكون عضواً بهيئات التدريس (مدرس مساعد - معيد) .

ومن دون أن أتطرق بالقارىء إلى تفصيلات النظم الجامعية العالمية وتطور النظام الجامعى المصرى فى هذا المجال سأكتفى مؤقتاً بتلخيص ما انتهى إليه الموقف فى الجامعات المصرية الآن على وعد بالعودة إلى هذه التفصيلات عند مناقشة الحلول المقترحة .

العقم المبكر :

لعل أدق وصف لما أدى إليه القانون الحالى هو أنه استطاع أن يصل بشباب هيئات التدريس إلى حالة من العقم المبكر حين أتاح لهم أو اضطرهم إلى العمل على التجاوب الناجح مع القانون بالحصول المبكر على درجاتهم الجامعية الأولى (البكالوريوس : معيد) والثانية (الماجستير : مدرس مساعد) والثالثة (الدكتوراه :

مدرس) والرابعة (أستاذ مساعد) والخامسة (أستاذ) ثم الوقوف عند هذا الحد.

وبلغة السن يمكن القول إن متوسط الوصول إلى الأستاذية فى الجامعات الإقليمية لغالبية أعضاء هيئات التدريس كان حوالى ٤٠ عاماً يرتفع فى الجامعات الكبرى إلى ٤٢ عاماً على أكثر تقدير، ويختلف هذا المعدل بالطبع ما بين كلية وأخرى.

وقد سجلت كليات الطب البيطرى أسرع المعدلات على حين سجلت كليات التجارة أبطأ المعدلات على عكس ما هو متوقع فى الكليتين.. وفى الكلية الواحدة نجد اتجاهاً عاماً إلى الاعتقاد بالقول والفعل بأن دكتوراه الكيمياء مثلاً أسرع على العموم وعلى الدوام من دكتوراه الفيزياء!!! وفى أحيان أخرى كثيراً ماتدخلت العوامل الشخصية البحتة فى تحديد هذه المعدلات!!

وقد أدى هذا الوضع بالطبع وكنتيجة منطقية لأبسط العمليات الحسابية والإحصائية إلى ظاهرة تكوم أو تكدس الأساتذة لأنهم يشغلون بحكم السن الشريحة السنية فيما فوق الأربعين أو قل ما فوق الخامسة والأربعين (وحتى الستين بل وما فوقها بحكم امتداد عملهم) على حين أن من يشغلون وظيفة أستاذ مساعد لا يبقون فيها إلا أربع أو خمس سنوات على الأكثر أى أنهم لا يشغلون إلا شريحة سنية توازى ثلث أو ربع الشريحة المتاحة فى حالات الأساتذة!! وقل مثل هذا فى حالات المدرسين والوظائف الأخرى مع تضاؤل المدد فى حالتى المعيد والمدرس المساعد.

والأدهى والأمر أن المعيد فى كليات الطب لا يبقى فى الأغلب الأعم فى وظيفة أكثر من يوم واحد يرقى بعده إلى مدرس مساعد بحكم أنه لا يعين معيداً إلا بعد قضاء ٣ سنوات فى وظيفة طبيب مقيم وهى مدة كافية لحصوله فى اثنائها على درجة الماجستير!!

الأرقام تتحدث:

وهذا الكلام ليس كلاماً نظرياً ولكن الأرقام التى سنوردها حالاً هى خير دليل على صحة ما نقول، وقد اخترت أن أضرب للقارىء المثل الأول بجامعة القاهرة وهى الجامعة الأم فقد بلغ عدد الأساتذة فى العام الدراسى (٧٧/ ٧٨) ٦٣٠ أستاذاً على حين كان عدد المعيدين ١٦٣١ معيداً، وفى العام الدراسى (٨٩/ ٩٠) أى بعد ١٢ عاماً فقط بلغ عدد الأساتذة ١٤٤٦ على حين انخفض عدد المعيدين إلى ١٢٨٢ معيداً وينتظر إذا سارت الأمور على ما هى عليه الآن أن يبلغ هذا العدد فى العام الدراسى (١٩٩٩/ ٢٠٠٠) ثلاثة آلاف أستاذ، وألفا وسبعمائة أستاذ مساعد وألفا ومائتى مدرس أى حوالى ستة آلاف عضو هيئة تدريس على حين يكون عدد المعيدين لايزال فى حدود ١٣٠٠ معيد وكذلك المدرسون المساعدون وبهذا تصبح نسبة عدد أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم إلى الطلاب مع حلول عام ٢٠٠٠ حوالى ١ : ١٠ على أقصى تقدير.

على مستوى الجامعات الإحدى عشر ةجميعاً ستكون صورة المأساة أكثر وضوحاً حين يبلغ عدد الأساتذة فى العام الدراسى (١٩٩٩/ ٢٠٠٠) حوالى تسعة عشر ألفاً وحين يكون عدد الأساتذة المساعدين قرابة تسعة آلاف والمدرسين قرابة سبعة آلاف . .

ما يهمنا هنا من ناحية الهرم رقم الأساتذة التسعة عشر ألفاً الذين من المفترض أنهم يناظرون طبقاً لمعادلات الكادر الخاص لرجال الجامعات بالكادر العام للعاملين بالدولة وبكادرات السلك القضائى والسلك الديبلوماسى والبوليس والجيش . . ولك أن تتخيل أن فى القضاء ١٩ ألف مستشار، أو فى الخارجية ١٩ ألف سفير، أو فى البوليس ١٩ ألف لواء، أو فى الجيش ١٩ ألف لواء، أو فى أى وزارة أخرى ١٩ ألف وكيل وزارة هل يستقيم أمر أى من هذه الهيئات على هذا النحو؟ وهل وهذا هو الأهم يكون من حق صاحب وظيفة أستاذ الجامعة أن يزعم لنفسه عند ذلك أو للناس (فى محيط أسرته على سبيل المثال) أنه يناظر أى

درجة من هذه الدرجات : السفير - المستشار - اللواء - وكيل الوزارة ؟

بالطبع ستنخفض درجة معادلة أستاذ الجامعة إلى مستوى الدرجة الأولى من الكادر العام أو أقل قليلاً لأنها بالطبع وفى ظل هذه الأعداد لا يمكن حتى أن تتوازى مع الدرجات التالية لدرجة قمة الهرم الوظيفى فى الكادرات الخاصة والعامة درجات المدير العام أو مستشار السفارة أو رئيس محكمة (أ) أو رئيس نيابة (أ) أو عميد الجيش (أ) والشرطة وهذه هى النتيجة المنطقية للتشريع قصير النظر الذى بدأ فدغدغ مشاعر أسرة الجامعة فى ١٩٧٢ وما بعدها فانتهى إلى دغدغة النظام الجامعى نفسه اليوم وغداً .

حلول غير واقعية :

كثيراً ما يثور اللغط فى الوسط الجامعى باقتراح زيادة المدد اللازمة للترقى إلى ست أو سبع سنوات فى كل من درجتى أستاذ مساعد وأستاذ ولكن مثل هذا الحل سرعان ما يواجه بالوأد لأنه من غير المنطقى ولا العدل أن تجعل من ترقى على معدل السنوات الأربع يتحكم فى ترقية أبناء جيله نفسه على معدل هو ضعف معدله ، هذا فضلاً عن الاعتقاد اليقينى السائد فى جدارة التالين إذا ما قيسوا بالسابقين وهو أمر مُجسد تماماً فى الجامعات الإقليمية .

وفى الفترات الماضية حاولت بعض السلطات المحلية (أى فى بعض الكليات دون الأخرى وفى بعض الأقسام دون البعض الآخر) تعطيل بعض أعضاء هيئات التدريس استناداً إلى وجودهم فى إعارات خارج البلاد ، وعلى الرغم من أن بعض هذه المحاولات قد نجح إلا أن البعض الآخر قد باء بالفشل ، وبخاصة عندما دعت المصلحة النفعية إلى سرعة التنكر لنفس المبدأ فى نفس القسم والعمل على الإسراع بترقية آخرين بنفس القدر من تعطيل الأولين مع دوام نفس الظروف ، وهو ما أصاب القيم الجامعية أمام أعضاء هيئات التدريس بالاهتزاز الزلزالى .

ومن الواضح الآن أن أى حل يقوم على أساس الرجوع بالزمان أو التراجع عن الحقوق المكتسبة بل وحتى المفترض اكتسابها فى المستقبل بحكم الوضع القائم لن يكون عادلاً فضلاً عن أنه سيكون أرضاً خصبة لتحقيق نجاحات تظاهرية للتيارات السياسية التى لم تكف عن دأبها وسعيها فى استغلال الجامعات لإدارة صراعها السياسى مع الحكومة بدون أية أخلاقيات اللهم إلا الحرص على الكسب العاجل نظرياً .

عودة أستاذ الكرسى :

يتمثل الحل الأقرب إلى الواقعية وإلى التقاليد الجامعية فى ذات الوقت فى إعادة درجة أستاذ كرسى ، وربما درجتى أستاذ الكرسى وأستاذ التخصص .

على أنه لابد أن يكون واضحاً ومفهوماً فى تشريعنا الذى سينظم هذا الكادر الجامعى أن عودة هاتين الوظيفتين إلى الكادر الجامعى المصرى لن تكون فى المقام الأول من أجل إعادة ضبط الهرم المقلوب وإنما هذا هو الهدف الثانى ، أما الهدف الأول فهو إعادة القيمة العلمية التى افتقدناها منذ سارت الأمور على منوال طابور الجمعية وحين أصبحت الترقيات نوعاً من النشاط الأقرب إلى نشاط وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية .

وليس هذا هو موضع الحديث عن جوانب هذه المشكلة ، مع أهميتها القصوى ، ولكننا سنتناول فى عجالة أبرز الجوانب التنظيمية والإدارية للدرجتين المقترحتين .

درجة أستاذ الكرسى :

درجة أستاذ الكرسى هى جوهر الفلسفة العظيمة التى أخذتها الجامعات الأوروبية عن الأزهر عندما بدأت تنظيمها لأنفسها ومن العجيب أن العالم كله لايزال حتى اليوم يقيم الأستاذية فى جامعاته على المكانة الرفيعة التى لأستاذ

الكرسى ، إلا بلداً واحداً فقط هو للأسف الشديد البلد الذى أبتدع فيه ، وبدأ فيه نظام أستاذ الكرسى .

وقد كان نظام أستاذ الكرسى هو محور الكيان الجامعى المصرى حتى عام ١٩٧٢ حين تم إلغاء هذه الدرجة والاكتفاء بدرجة أستاذ فقط ، وكوضع انتقالى تم النص على أن يحتفظ الأساتذة من ذوى الكراسى بكراسيهم وأقدمياتهم وأفضليتهم مع الأساتذة حتى إحالتهم إلى التقاعد ، وهكذا أصبحت هذه الدرجة منذ ١٩٧٢ وحتى الآن درجة «منقرضة» إلى أن «انقرضت» تماماً هذا العام تقريباً بخروج آخر مجموعة الأساتذة الذين كانوا قد حصلوا عليها فى سن مبكرة جداً عند نشأة جامعة أسيوط ووجود عدد من درجات الأساتذة ذوى الكراسى فيها ، ونالها هؤلاء منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات وبقوا محتفظين بها ، أو بقوا أساتذة عاملين بحكم صغر سنهم .

من المعروف أن عدد درجات الأساتذة ذوى الكراسى يكون محدوداً وغير قابل للزيادة إلا بضوابط شديدة جداً ربما تقتضى موافقة مجلس الشعب نفسه . ومن الواضح كذلك أن هذه الدرجة سوف تكون بمثابة قمة الهرم الجامعى الحقيقية وأنها لن تشغل إلا بمن يتوفر فيهم عناصر رفيعة جداً من القدرة على العطاء فى جميع المجالات وفى العلم وفى البحث وفى التدريس وفى الإدارة الجامعية وفى خدمة الجمهور كذلك .

درجة أستاذ التخصص :

وهذه درجة أعلى من درجات الأستاذية ولكنها أقل من درجة أستاذ الكرسى ، ولكنها لا تعطى إلا بعد إجراء بحوث حقيقية ليست مستمدة بأية صورة من رسائل التلامذة المتقدمين للماجستير وللدكتوراه ، ومن المعروف أن أكثر من ٩٥٪ من أساتذة كلية رفيعة المستوى جداً لم يقوموا ببحث واحد خارج إطار رسائل تلاميذهم فى الماجستير والدكتوراه أى أنهم لم يتعدوا بالبحث العلمى مرحلتى

الماجستير والدكتوراة حين كانوا طلاب ماجستير ودكتوراة ثم حين لم يجدوا ما يقدمونه ساعة الترقى إلا بحوثاً مأخوذة من رسائل تلاميذهم فى الماجستير والدكتوراه.

من الواضح إذن أنه لابد من إضافة علمية حقيقية، وأنه لابد من تخصص دقيق تجرى فيه الأبحاث التى يسعى صاحبها للحصول على أستاذية هذا التخصص.

ومن الواضح أن تحديد التخصص مسألة مرنة جداً بما يتيح نشأة تخصصات جديدة فى أى وقت متى توفرت لهذا التخصص شخصية جامعية تقدمت بأبحاثها فيه، بل إن فى وسع الأستاذ الذى يتقدم لدرجة أستاذ التخصص أن يسمى بنفسه التخصص الذى يزعم أنه قادر على أستاذيته، فإذا أقرت اللجنة العلمية الدائمة رأيه فى أهمية التخصص وجدارة التخصص، أصبح التخصص بذلك وأستاذه موجودين فى الجامعات المصرية، ولنذكر فى هذا المجال أننا لم نجرؤ حتى الآن على إنشاء تخصص أستاذ الوراثة الطبية مثلاً على الرغم من أهميته الفائقة، وعلى الرغم من أن أساتذة أجلاء خصصوا أنفسهم له ولكنهم لايزالون أساتذة لطب الأطفال فحسب (وبيننا وبين بعض نعرف أنهم أساتدة فى الوراثة وهكذا)

من الواضح أيضاً أن درجات أساتذة التخصص درجات مفتوحة بمعنى أنها غير ثابتة ولا محددة من قبل المشرع Pre fixed كالحال فى درجة أستاذ الكرسى، وإنما هى تثرى الجامعة بل وتكون عاملاً للتفاضل بين الجامعات الأكثر قدرة على إقامة تخصصات أكثر بين أساتذتها العاملين.

[الوفد : ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ تحت عنوان : المتغيرات السياسية والنظام الإدارى ومأزق الجامعة المصرية]

كيف أهملت الجامعات المصرية وظيفتها ؟

ليس المقصود بإهمال الوظيفة تقصير الجامعات فيما نص عليه التشريع من وظائف محددة لها فى ثلاثة مجالات هى التعليم والبحث العلمى وخدمة البيئة فحسب ، ولكن المقصود الحقيقى من هذا الوصف هو غياب الجامعات حين كان ينبغى لها أن توجد ابتداء ، وأن يكون لها الحضور اللائق ثانياً ، وأن يكون حضورها بعيداً عن المكانة التى يطمح الجمهور لها أن تحتلها ثالثاً . . . وبناء على هذا التعريف يمكن للمواطن العادى فضلاً عن رجل الجامعة أن يرصد أكثر من غياب للجامعات فى الفترة الماضية :

أولا : الفشل فى الحفاظ على الريادة فى المنطقة :

كانت الجامعة المصرية الأم بمثابة النموذج الذى تحتذيه الجامعات الجديدة فى المنطقة ، حتى لتكاد بعض الجامعات العربية القديمة نسبياً تكون صورة من جامعة القاهرة مثلا ، ولكن هذا الوضع القديم لم يستمر ، فعلى سبيل المثال ازدهرت، منذ حرب أكتوبر الحياة الجامعية فى كثير من البلدان العربية وبخاصة بلدان الخليج ، وكان للدراسات العربية والإسلامية النصيب الأكبر فى هذا الازدهار من حيث الكم ، حيث التفتت بلاد كثيرة فى مقدمتها السعودية بالطبع إلى إنشاء عدد ضخم جداً من الكليات الجامعية والمعاهد العلمية المعنية بهذه الدراسات . وتطلعت هذه البلاد بالطبع إلى مصر واستعانت بلاشك بكل ما أمكنها أن تستعين به من أساتذتها فى كافة هذه العلوم ولكن الجامعات المصرية للأسف وحتى هذه

اللحظة لم تطور نفسها فى هذا المجال حتى من حيث الكم لكى تظل محتفظة بمستوى الريادة الذى كان لها . . ويؤسفنى أن أذكر أن الدراسات الإسلامية لاتزال حتى اليوم محصورة فيما تجود به أقسام اللغة العربية من اهتمام متناثر ، وفيما يوجد فى دار العلوم من بقايا تراث ، وحتى الكلية الوحيدة التى سعت جامعة المنيا إلى إنشائها تحت مسمى « دار العلوم » أوثر لها عند نشأتها أن تسمى بالدراسات العربية والإسلامية لتبقى دار العلوم واحدة فقط كشىء تاريخى فى جامعة القاهرة فى الوقت الذى تكررت من تربية عين شمس أكثر من ٣٠ كلية على امتداد الوطن كله أنقذت مصر (بصورة ما) من أزمة المعلمين التى أمسكت برقبتها فى منتصف السبعينات ، وحتى هذه اللحظة لا يوجد على الإطلاق فى بلد الأزهر قسم منفصل للدراسات الإسلامية فى أى جامعة من الجامعات المصرية كلها .

وتقوم أقسام التاريخ بالطبع بدراسة التاريخ الإسلامى ولكن التاريخ الإسلامى يبقى بمثابة فرع من فروع التاريخ المتعددة كالفرعونى والقديم واليونانى واللاتينى والمعاصر والحديث . . . إلخ . ولا يكاد يتميز أبداً عن هذه الفروع الأخرى من التاريخ ، وعلى مستوى الكم لايزال عدد المشتغلين به من بين أعضاء هيئات التدريس أدنى عدداً من المشتغلين بالتاريخ الحديث والتاريخ المعاصر مثلا ، وعلى حين يلقى هؤلاء تحديداً واضحاً فى تخصصهم الدقيق ما بين حديث ومعاصر وما بين قومى وأجنبى يؤخذ التاريخ الإسلامى كتخصص واحد بسبب عوامل بحثية هامة منها غياب المكتبات الكفيلة بازدهار التخصصات الدقيقة ، أو نبوغ أو تفرغ بعض الموهوبين فى دراسات محددة تكون كفيلة بإظهار أعمال علمية موسوعية عن دول الاسلام المتعددة وحضاراته الممتدة ، وتستطيع أن تبرز للجامعات المصرية فضلاً محدداً فى هذا الوقت الذى تتفرغ جامعات كثيرة فى العالم لدراسة الصحوة الإسلامية وإخراج إصدارات ممتازة عن التاريخ الإسلامى ، بينما نحن لا نستطيع على أكثر تقدير إخراج ندوة عامة من دون أن تكون حافلة

بالانتقادات المشروعة وغير المشروعة .

وعلى حين يوجد معهد للدراسات الإسلامية فى لندن وباريس وفى كل حاضرة أوروبية فإن جامعاتنا المصرية كلها تخلو من مثل هذا المعهد، ولأن الحال هكذا فى الجامعات المصرية فان المعاهد التابعة للجمعيات الأهلية كمعهد الدراسات الاسلامية لايجد فى نفسه الشجاعة لكى يرتاد آفاقا غير موجودة فى الجامعة . . . . وهكذا تظل الأوضاع على ما هى عليه .

□ □ □

ثانيا : الفشل فى مواكبة الحياة الاجتماعية ومشكلاتها :

نموذج آخر لغياب الجامعات عن الحياة الاجتماعية يتمثل فى تقصيرها الشديد فى دراسة الإرهاب ، ومن السهل أن يقال إن فلاناً كتب بحثاً عن الظاهرة كان من مسوغات ترقيته إلى درجة أستاذ فى قسم الاجتماع من كلية الآداب من جامعة كذا ، ولكن المقصود بالطبع دراسة علمية جماعية متكاملة فيها التأصيل الدقيق ، والإحصاء العلمى، وفيها مع ذلك توصيات محددة لحلول طويلة الأجل ، وقصيرة الأجل ، و متوسطة المدى على نحو ما تعالج كل الدول المتقدمة من خلال جامعاتها مثل هذه المشكلات الاجتماعية .

□ □ □

ثالثا : الفشل فى مواكبة التحولات التكنولوجية للمجتمع :

نموذج ثالث لغياب الجامعات تمثل فى تقصيرها الشديد فى دراسة السياسة التكنولوجية لمصر مع التحولات المتتالية فى الداخل والخارج ، ومن حق كل شركة ، وكل شركة قابضة أن تنتهج ما شاءت من سياسة تكفل لها النجاح العاجل والآجل ، ومن حق الحكومة أن تنتهج ما شاءت من سياسات تكفل لها النجاح فى خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وضبط الموازنة العامة ،

وميزان المدفوعات . . ولكن يبقى للشعب حقه فى أن يمارس ضبط تطلعاته مع الواقع من خلال جهد علمائه فى دراسة مدى التواؤم بين الآمال والظروف ، دراسة مجردة عن الغرض والمصلحة الخاصة . . ولكن الجامعة للأسف لم تبذل أى جهد فى هذا المجال .

□ □ □

رابعا : ضعف الإسهام فى تقديم حلول لمشكلات المجتمع المزمنة :

و تمثل مشكلة الإسكان أيضاً النموذج الصارخ لموقف الجامعات من المجتمع حين انصرفت الجامعات عن الإسهام فى حل هذه المشكلة ولو بتقديم نموذج المسكن الأنسب والأرخص على نحو ما فعل حسن فتحى منذ سنوات ليست بعيدة ، وانصرفت كل الجامعات بلا استثناء إلى إقامة مساكن لأعضاء هيئات التدريس بها معتدية جهاراً نهاراً على الرقعات الزراعية ، ضاربة المثل الواضح لأقصر السياسات البرجماتية نظراً ، وكانت النتيجة على كل حال كما يقول البعض " مشروعات لا تليق باسم الجامعات لأن الله لا يصلح عمل المفسدين " .

□ □ □

خامسا : الفشل فى توظيف العلم لخدمة الصناعة والتنمية :

على صعيد أكثر تخصصاً لم تجاهد الجامعات حتى بأدنى درجات الجهاد كالكتابة على صفحات الجرائد مثلا من أجل « توظيف العلم فى خدمة الصناعة » ويكفى أن نتأمل ما ندفعه من عملات صعبة فى شراء « حق المعرفة » فى الأجهزة المنزلية والسيارات حتى هذه اللحظة وما سنظل ندفعه مما لا تدفعه بلاد كالهند مثلاً ، ولا أقول النمور الآسيوية .

والكلام فى هذه النقطة بالذات يطول ويؤذى المشاعر . وليس هناك عالم فى مصر سواء فى الجامعات أو المركز القومى للبحوث إلا و يستطيع أن يحدثك عن

إجراء لو تركت له حرية التصرف لاتخذه فتكون النتيجة توفير مليون جنيه على الأقل كل عام على الاقتصاد القومى ، و تخيل عدد هذه الملايين بعدد علمائنا ، وعدد تخصصاتهم بالتالى . . .

وتثور فى بعض الأحايين أقوال من هذا النوع لعل آخرها ما رواه الأستاذ يوسف جوهر فى إحدى مقالاته بالأهرام عن تحضير عقار مضاد للسرطان وما عاناه صاحبه لكن المجاهدين قليلون ، وما يحكى عن جهادهم يجعل الباقين يفضلون عدم الدخول إلى حلقة الجهاد من البداية . . ولكن « حجماً حرجاً » كما يقول علماء الطبيعة من الجهاد سوف يكون كفيلاً بتغيير الصورة عن قريب .

□ □ □

دعك من هذه المجالات ولنتحرك الى المجالات الأساسية المنصوص عليها فى قانون الجامعات نفسه وتأمل معى ما وصلت إليه الجامعات من فشل ذريع فى أدائها لوظيفتها :

أولاً : فى مجال التعليم :

يكاد يكون هناك إجماع على تدنى مستوى التعليم فى الجامعات ، وكان يظن أن كثرة أعداد الطلبة بالنسبة لأعضاء هيئات التدريس هو السبب ، فإذا المرض يستمر حتى بعد أن وصلت النسبة بين الطرفين إلى مستوى أفضل من المعدلات العالمية ، ولكن يبدو أن التفاحة المريضة لم تصب التفاح بالعطب فحسب ، و لكنها تركت الجرثومة فى الصندوق نفسه كذلك .

و من المؤسف أن بدائل التعليم الجامعى الموجودة الآن أصبحت ـ عند الجمهور ـ فى الأغلب الأعم أعظم مستوى من التعليم الجامعى نفسه ، و خذ على ذلك مثلاً بالجامعة الأمريكية ، والأكاديمية العربية للنقل البحرى ، وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ومعاهد اللغات الأجنبية ، ومعهد كيما بأسوان ، والمعهد

التكنولوجى فى العاشر من رمضان . . . . . ، وربما يصل إلى هذا القدر من القبول الجماهيرى التعليم المفتوح فى المستقبل إذا تحرر من سيطرة الجامعة .

و تتعدد الأسباب بالطبع وراء هذا التدهور ، و لكن السبب الجوهرى الذى يمكن الوصول إليه من دراسة الأسباب المتعددة التى سنتناولها فى موضع آخر هو غياب الروح الجامعية الكفيلة بالسيطرة على مستوى من التعليم يكون لائقاً باسم الجامعة ، ولا يمكن العمل على إصلاح هذا العيب الخطير بمجموعة من الإجراءات المتعجلة ، ولكن الامر يقتضى فهماً دقيقاً لطبيعة تكوين الطالب الجامعى قبل اتخاذ أية إجراءات بل وقبل ترك أساتذة الجامعات يتخذون أو يطبقون هذه الإجراءات .

ثانياً : فى مجال البحث العلمى

و نقصد بالطبع البحث العلمى سواء فى العلوم الإنسانية أو فى العلوم الطبيعية ، ومن الواضح أن مستوى ما تقدمه الجامعات المصرية يقل كثيراً عن مستوى ما كان يقدم فى الثلاثينات على مستوى القمة مثلاً سواء فيما قدمه على مصطفى مشرفة من إسهامات علمية أو ما قدمه أحمد أمين من إسهامات فكرية ، و لا يستطيع منصف أن ينكر أن هذين الرجلين مثلا مع هذا قد شاركا بفعالية شديدة فى تيسير الأمور الإدارية فى كليتيهما حيث توليا العمادة ، وساهما فى الحياة العامة بعد ذلك ، وقبل ذلك أيضاً مما ليس هذا مجالاً لسرده .

و مع هذا فلا يستطيع أحد أن يتجاهل العمل الدءوب الذى يتفانى به نفر من علمائنا الأفذاذ اليوم لايقلون فيما يبذلونه من جهد عن مشرفة وأحمد أمين ، ولكن نتائجهم لا تصل إلى ما وصلت إليه نتائج السابقين ، و السبب واضح و هو غياب دور الجامعات . . التى تهيئ أدوات البحث بدءاً من المكتبة التى لا يكاد يضاف إليها شيء لعشرات من السنين ! !

ولك أن تقارن مكتبة جامعة القاهرة على مشارف عام ٢٠٠٠ بمكتبتها منذ ستين عاماً وعندئذ تعرف الفارق . . فما بالك بجامعة آثرت أن تجعل من مكتبتها المركزية مقراً لإدارة الجامعة !! و قل مثل هذا عن الدوريات والمعامل والنشر . . . إلخ .

وسوف تجد من ينبهك إلى أن لضآلة مرتب عضو هيئة التدريس سبباً . . ولكن السبب الحقيقى هو ضآلة نصيب بند البحث العلمى ككل إذا ما قيس ببند المرتبات والمكافآت ككل وليس سرا أن الانفاقات على الباب الأول قد تضخمت ميزانيتها إلى حدود لم يوازها الانفاق على البحث العلمى !! كأنى أريد أن أقول إن المرتبات التى تصرف اليوم على من يقومون اليوم مجتمعين بوظيفة أحمد أمين مثلا تفوق أضعاف ماكان يصرف له بمفرده ، حتى وإن كان مرتب نظيره (كفرد) يقل فى القيمة عن راتبه (كفرد) ، وحتى [وهذا هو العنصر الثالث فى المعادلة] إن كان العمل كله الذى يخرج به النظائر مجتمعين لايستحق بعض مايؤدى فى مقابله .

ثالثاً : فى مجال خدمة المجتمع :

كانت المستشفيات الجامعية فى كثير من الأحيان المثل البارز على قيام الجامعات بخدمة المجتمع . ويبدو أن المستشفيات الجامعية ستصبح عن قريب بمثابة المثل البارز أيضاً على فشل الجامعات المصرية فى القيام بخدمة المجتمع . فمع زيادة عدد البحوث المطلوب إجراؤها على مرضى هذه المستشفيات بسبب زيادة عدد الباحثين من أعضاء هيئات التدريس وبسبب ارتباط مستقبلهم بإجراء البحوث أصبح المريض المفضل هو ذلك المريض الذى يستطيع أن يلعب دور مريض التجارب المعملية وبالتالى انحسر هدف العلاج إلى الدرجة الثانية وربما الثالثة .

و على حين كانت المستشفيات الجامعية مكاناً لتقديم المساعدة إلى الفقراء وغير

القادرين على تلقى خدمة ممتازة أصبحت الآن فى المقام الأول مكاناً لتقديم الخدمة إلى العاملين فيها بتهيئة مرضى البحوث وكذلك مرضى الامتحانات (التى زادت زيادة فائقة على الحد بسبب كثرة الشهادات وتكرار الشهادات وتكرار الامتحانات لها) .

و بالإضافة إلى هذا فقد انتشرت رغبة محمومة فى زيادة عدد أسرة العلاج بأجر ، والوحدات الخاصة .

وليت هذا الدخل يعود بالفائدة على المرضى ، و لكنه فى الغالب يعود للأسف الشديد ليتخم جيوب القادرين من الأطباء من ذوى السلطة فى توزيع هذه الدخول . .

ومع هذا لا يزال هناك من لا يستحى وهو يجاهر بأن العلاج بأجر كفيل بالصرف على العلاج المجانى مع أن العلاج بأجر لم يستطع مرة واحدة أن يتكفل بالإنفاق على نفسه . .

ولكنها للأسف موجات تجد موجات أخرى تحملها فلا بأس من موجة تجرى فوق موجة .

[الوفد ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ تحت عنوان : مآزق الجامعة المصرية (٢) :
تدنى المستوى التعليمى وعدم مواكبة التحول التكنولوجى من مظاهر أزمة الجامعة]

هل تتخلص جامعاتنا من ضيق الأفق ؟

كانت الجامعة المصرية الأم فى أول عهدها واسعة الأفق ، حريصة على الاستفادة بكل الكفاءات العلمية الموجودة يومها ، حفية باختيار الأستاذ الأنسب لكل تخصص أو علم بصرف النظر عن الشكليات الخادعة ، ولكنها اليوم على العكس من ذلك تماماً أصبحت حريصة على السير فى نفق ضيق مظلم طويل تحت شعار « ذات التخصص » .

فالجامعات المصرية اليوم على عكس جامعات العالم لا تستطيع أن تعين أستاذاً فى تخصص ما إلا أن يكون قد عمل أستاذاً مساعداً لهذا التخصص فى ذات القسم ، ولا تستطيع أن تعين أستاذاً مساعداً إلا أن يكون قد عمل مدرساً ، ولا تستطيع أن تعين مدرساً لتخصص إلا أن يكون قد نال درجة الدكتوراه فى هذا التخصص بالذات ، وليس هناك خلال الأعوام الخمسة الماضية استثناء واحد لهذه القاعدة . . .

وعلى هذا النحو لا تستطيع الجامعات أن تبدأ تخصصات جديدة أبداً ، وهذا هو جوهر ما يحدث بها الآن بل ومنذ فترة ، وحين تضطر إحدى الجامعات إلى تجاوز هذه القواعد الصماء ذات مرة لتنشئ قسماً جديداً تظل لعنة القانون تحاصرها من خلال قنوات عديدة كاللجان الدائمة حين ترفض ترقية هذا المدرس

الذى عينته الجامعة ، وتقترح تحويل أوراقه إلى تخصصه الأصلى الذى لم يعمل به فى هيئة التدريس . . وهكذا ، وقد حدث هذا مرات عديدة هى تقريباً كل المرات التى حدثت فيها محاولات التجديد فى السنوات العشرين الأخيرة .

وينص قانون الجامعات الحالى صراحة على إرساء مبدأ النفق الطويل فى كثير من نصوصه فهو ينص مثلاً على أن التسجيل لدرجة الدكتوراه فى تخصص ما ينبغى أن يكون مسبوقاً بالماجستير فى نفس التخصص ، وأن تسجيل درجة الماجستير فى تخصص ما ينبغى أن يكون مسبوقاً بالبكالوريوس أو الليسانس فى ذات التخصص ، وهكذا . . مما يعنى تلقائياً أنه لكى يغير الباحث من تخصصه فى أثناء الدراسات العليا ينبغى له أن يبدأ مرة أخرى بإعادة الثانوية العامة ليدخل الجامعة من البداية مرة ثانية ليمضى فى نفق طويل مظلم .

يحدث هذا الآن فى الجامعات المصرية التى شهدت من قبل كثيراً من المرونة وسعة الأفق التى مكنتها من التطور العظيم الذى حققته فى الماضى ، وسأضطر لذكر بعض ملامح هذا التطور حتى أعمل على توسيع أفق فهمنا لتطور الهياكل الجامعية فيما مضى :

□ حين كان على طه حسين أن يبحث عمن يشاركه أستاذية اللغة العربية فى كلية الآداب ، رشح الرجل شيخاً جليلاً تعلم فى الأزهر ثم فى مدرسة القضاء الشرعى وكان وقت ترشيحه يعمل قاضياً شرعياً . . ولكن تكوين هذا الرجل كان أكبر مؤهل له لتولى هذا المنصب . . وربما لم يوفق طه حسين الذى كانت حياته حافلة بالتوفيق فى اختيار مثل توفيقه فى هذا الاختيار . فقد كان هذا الرجل هو أحمد أمين أستاذ الأدب العربى وعميد كلية الآداب بعد ذلك .

☐ وقد تكرر هذا الفهم عند اختيار الشيخ أمين الخولى أيضاً لأستاذية الأدب العربى وهو الذى درس فى مدرسة القضاء الشرعى وعمل إماما للمفوضية المصرية فى الخارج .

☐ وقد حدث من قبل هذين الاختيارين أن طه حسين نفسه حين نال درجة الدكتوراه أدى امتحانات فى التاريخ القديم وفى الجغرافيا والأدب . . ولم يفرض عليه تخصص واحد فى نطاق الرسالة .

☐ كذلك كان معظم أساتذة كلية العلوم عند إنشائها فى ١٩٢٥ من خريجى مدرسة المعلمين العليا (ما يناظر كلية التربية الآن) هكذا كان مشرفة وأحمد زكى ومع هذا كانت أقسام البيولوجيا من نصيب خريجى مدرسة الطب (الدكتور محمد والى) ومدرسة الزراعة (حسن بك أفلاطون والدكتور كامل منصور) .

☐ وحين تأسست جامعة الإسكندرية اختار كل من طه حسين مدير الجامعة الناشئة وعلى باشا إبراهيم مدير الجامعة الأم (جامعة فؤاد) الدكتور حسين فوزى ليكون أول عميد لكلية العلوم ، وكان كما نعرف فى الأصل طبيباً تخرج فى كلية الطب ثم نال بعثة فى علم الأحياء المائية ثم عمل بعدها مديراً لمحطة الأبحاث المائية .

☐ تخرج اثنان من أبرز رجال التعليم والسياسة فى مصر وهما الدكتوران مصطفى كمال حلمى ومحمد طلبة عويضة فى كلية العلوم من جامعة فؤاد الأول فى ذات الدفعة سنة ١٩٤٣ ، وقد عين الدكتور مصطفى كمال حلمى بعد فترة معيداً للكيمياء فى كلية هندسة عين شمس ، وتدرج فى مناصب هيئة التدريس فى هندسة عين شمس حتى درجة أستاذ مساعد ، أما الدكتور طلبة عويضة فقد عين

معيداً فى العلوم ، ونال الدكتوراه فى الرياضة حتى إذا خلت درجة أستاذ كرسى الرياضة المالية فى كلية التجارة تقدم لها ففاز بها

وهذان نموذجان لكثير من خريجى كلية العلوم الذين فازوا بالأستاذية فى كثير من الكليات الجامعية الأخرى بحكم أستاذيتهم المطلوبة ، ومن هؤلاء الأساتذة كثيرون فى كليات الطب والهندسة والصيدلة والطب البيطرى والاقتصاد المنزلى والتجارة ومعهد الإحصاء . . . . . أما رئيس قطاع كليات التربية ووزير التربية والتعليم الأسبق وعميد تربية عين شمس الأسبق لأطول فترة وهو الدكتور عبد السلام عبد الغفار فمن خريجى كلية العلوم هو الآخر (١٩٥٢) ويمكن القول بأن كلية العلوم الأولى قامت على عاتق خريجى المعلمين ثم حدث العكس حين قامت بعض كليات التربية على عاتق خريجى كلية العلوم .

☐ نشأت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من بين الذين تخصصوا فى مجالها فى كليتين كبيرتين وكان أساتذة كلية الاقتصاد يشغلون بالفعل مناصب جامعية فى كلا الكليتين ، فكان د. رفعت المحجوب ود. بطرس غالى من خريجى الحقوق على حين كان د. محمد فتح الله الخطيب من خريجى التجارة . . . وهكذا .

☐ كانت طلائع هيئة التدريس فى كلية العلاج الطبيعى من خريجى المعهد العالى للتربية الرياضية .

☐ حصل الدكتور مصطفى زيور على شهاداته العليا من كلية الطب وعمل استاذا للطب النفسى فى كلية الآدب .

☐ بعض أساتذة الاقتصاد فى كلية التجارة كانوا فى الأصل من خريجى كلية

الزراعة ، وتخصصوا فى الاقتصاد الزراعى ، وقد وصل أحدهم إلى عمادة كلية التجارة كما وصل اثنان منهم إلى منصب وزير التخطيط وكان ثانيهما أيضاً عميداً لمعهد التخطيط القومى وهو الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء الحالى .

□

كان هذا هو الوضع القائم فى الجامعات المصرية حتى استطاعت أن تصل إلى ما وصلت إليه مع مطلع السبعينات، ثم إذا هى تقف محلك سر ، وكأنها وصلت إلى النهاية فلا تسمح بعد هذا لقانون الأوانى المستطرقة أن يؤدى عمله فى إفادة الكليات الجامعية المختلفة بتبادل خبرات بعضها ، و إذا الأمور تجعل رجال الجامعات و شبابها لا يسيرون إلا فى نفق طويل مظلم تحت شعار « أن يكون مسبوقاً بالدرجة الأدنى فى ذات التخصص » وتحت شعار أن « كل كلية أولى بأبنائها وأن كل أبناء كلية أولى بكليتهم » . وهكذا تحولت الأمور إلى نوع واحد من الانكشارية المقيتة التى تبدت مظاهرها فى أكثر من موقف فى الآونة الأخيرة نذكر منها على سبيل المثال :

□ مع التوسع فى إنشاء معاهد أو كليات التمريض فى الفترة الأخيرة لم يكن هناك من يشغل مناصب المعيدات فى هذه المعاهد ، وأبدت كثيرات من خريجات الطب الرغبة فى شغل هذه الوظائف حتى بعد المرور بدورات أو امتحانات تؤهلهن لمثل هذه الوظيفة ، وكانت فرصة عظيمة لهذه المعاهد أن تستفيد بهذه الأعداد الراغبة من طبيبات حاصلات على تقديرات عالية ومراتب الشرف ولم يدركن وظائف هيئة التدريس فى كلية الطب ، وكن يؤثرن العمل فى وظائف معيدات فى معاهد التمريض على وظائف الطب الأخرى سواء اللاتى لم تعد تتوافق مع ظروفهن العائلية أو التى تقتضى منهن جهداً كن يشعرن أنهن لسن أهلاً

له . . . ومع هذا لم يكن من الممكن تعيين الطبيبات كمعيدات فى معهد التمريض ، وبعدم الإمكان هذا آذينا مشاعر مهنتى الطب والتمريض فى نفس الوقت فضلاً عن أن الجامعة كجامعة خسرت جيلاً بأكمله !

☐ كان أحد محاور الدفاع والهجوم فى موضوع انضمام خريجى معهد الكفاية الإنتاجية إلى نقابة المهندسين ، هو هيئة التدريس ، فعلى حين كان يقوم بالتدريس أعضاء هيئة التدريس فى كليات الهندسة ، وعلى حين تم تعيين معيدين فى الشعبة الهندسية من خريجى كليات الهندسة فإنه لم يكن من الممكن السماح بإنشاء درجات علمية عليا فى الكفاية الإنتاجية ولا السماح بتعيين خريجى الكفاية كمعيدين للهندسة . . ويروى أن رئيس جامعة سابقا كان رئيساً لقطاع التعليم الهندسى كان يصرح ويجاهر بما معناه إن المشكلة أنه ليس هناك فى مصر من هو مؤهل لتدريس التكنولوجيا – وأعتقد أن المشكلة لاتزال (على هذا النحو) موجودة ما لم نضع بسرعة نقاطاً للاختلاف والاتفاق أو للتفريق والتوحيد بين الهندسة وبين التكنولوجيا على المستوى الجامعى ! !

☐ على الرغم من هذا النفق الطويل المظلم فقد عجزت الجامعات عن أن تجد السبيل إلى إنعاش علاقتها بالتعليم قبل الجامعى بحيث يؤهل هذا التعليم أعداداً ممتازة للتعليم الجامعى المتميز ، أو بعبارة أخرى عجزت الجامعة عن تطويل النفق من ناحية البداية ، وهى الناحية الأكثر مناسبة وفائدة فى واقع الأمر ، فمعاهد التمريض العليا تؤثر خريجى الثانوية العامة على خريجى مدارس التمريض ، وكليات الهندسة والتكنولوجيا تؤثر خريجى الثانوية العامة على خريجى المدارس الصناعية ، وكليات التجارة تؤثر خريجى الثانوية العامة على خريجى مدارس التجارة . . . . وكليات الزراعة تؤثر خريجى الثانوية العامة على خريجى المدارس

الزراعية (وإذا استمر الحال على ما هو عليه فسوف تفضل كليات التربية الرياضية هى الأخرى خريجى الثانوية العامة على خريجى المدارس الثانوية الرياضية).

ومادام الأمر كذلك فلا غرابة إذا اعتبر الناس أن الجامعة هى نقطة البدء ، وأن علاقتها بما قبلها مقطوعة ، وأن الثانوية العامة هى كل شىء ، وأن التعليم الفنى الحقيقى لا قيمة له ، وأن القيمة كلها للتحصيل النظرى الذى تمثله الثانوية العامة

وفى هذا الصدد لا بد للجامعات (أو لا بد للدولة أن تفرض على الجامعات) أن تسعى إلى تطوير مناهج التعليم الفنى الجامعى لكى يكون مؤهلاً للجامعة ، وللأسف الشديد فإن الجامعات تشارك فى وضع الكتب والمقررات لهذا التعليم ، ولكن هذه المشاركة تتحول إلى مشاركة أفراد ، ويختزل الهدف منها إلى أن يكون مجرد الحصول على مكافآت ، ويضيع الهدف الأسمى والأهم وهو ارتباط الجامعات بالتعليم قبل الجامعى ارتباط النهاية بالبداية .

□ عجزت الجامعات عن استيعاب كل التخصصات العلمية الحديثة التى نشأت فى العالم كله بعد وقوفها داخل النفق المظلم الطويل الذى اسمه ذات التخصص ، فأصبحت البيئة تشغل العالم كله، وليس فى مصر تخصص لها إلا ذلك المسمى القديم الخاص بالبيئة الحيوانية والبيئة النباتية فى كليات العلوم ، وحين بزغت محاوله لإنشاء قسم الهندسة البيئية فى جامعة إقليمية سرعان ما تم ضم قسم البيئة إلى أقسام أكاديمية أخرى مع أول تعديل للائحة تلك الكلية .

أما الوراثة بفروعها سواء الوراثة البشرية فى كليات الطب ، أو الوراثة فى كليات العلوم والزراعة والطب البيطرى فلم تكن أسعد حظاً ، وكذلك الهندسة الوراثية والبيولوجية الجزيئية وما إلى ذلك من التخصصات العلمية رفيعة المستوى

الآن ، وقل مثل هذا عن علوم المستقبليات " التى لا تزال فى نظر الجامعة رجساً من عمل الشيطان أو بعبارة مهذبة مجالا لتخيلات الأدباء أو المفكرين يليق بأن يدرس ضمن أدب الخيال العلمى فحسب . . أما علوم الحاسب الآلى فإن اسمها يستغل أسوأ استغلال فى الدعايات السياسية للوزراء المتعاقبين من دون أن تقدم الجامعات شيئا ذا بال فى هذا المجال ، وقل مثل هذا عن فروع هندسة الحاسب الآلى ، وعن الهندسة الطبية . . الخ ، وكذلك فإن نظم المعلومات (كنظم وليس كإدارة) لا تحظى حتى يومنا هذا بأى قسم فى جامعاتنا ، إلا أن تضاف إلى قسم علوم المكتبات فى كلية الآداب ، وهذا القسم بالذات لايزال فى حاجة إلى أن يدعم دعما حقيقيا ، وإلى أن يتكرر فى باقى الجامعات ولكن ما من سميع .

والخلاصة أن الجامعات المصرية أصبحت غائبة تماماً عن كل ما تم استحداثه من علوم ربع القرن الماضى كله لأن روح قانونها تفرض أن يكون التخصص مسبوقا حتى ولو كان مستحدثا لتوه . . فهل هناك ضيق أفق أكثر من هذا ؟

[الاخبار : ٢٣ يوليو ١٩٩٧]

إهدار الطاقات فى الجامعات المصرية

يتمثل إهدار الجامعات للطاقات فى عدد لامتناه من المظاهر حتى ليبدو أن الجامعات تقوم على فلسفة إهدار الطاقة ، وسوف نلمس بمنتهى الرفق بعض هذه المظاهر .

١ - نظام السنوات الدراسية :

مازالت جامعاتنا تفضل الأخذ بالنظام القديم الآخذ بالسنوات الدراسية يمر بها الطلاب جميعاً دون تفريق بينهم تبعاً لأهوائهم أو ميولهم أو قدراتهم ، فإذا هم يمرون جميعاً بالسنة الأولى حيث يدرسون كذا وكذا ، ثم إلى السنة الثانية حيث يدرسون كذا وكذا ، ثم الثالثة ، فالرابعة يحدث هذا بينما الجامعات المجاورة فى البلاد العربية بل والجامعة الأمريكية وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية فى مصر تأخذ جميعاً بنظام الفصول أو الساعات المقررة .

وفضلاً عما تحققه هذه النظم من توافق مع أهواء وميول وقدرات الطلاب وإحساسهم لأنهم يختارون ما يدرسون فى إطار ما هو مؤهل لهم ، فإن نظام الفصول الدراسية والساعات المقررة كفيل بتوفير

□ هذا الازدحام المصطنع ،

□ وهذه الأعداد المهولة من الكتب التى تطبع وتباع ثم تحذف أجزاء منها تبلغ النصف والثلثين فى النهاية ،

□ وهذه المدرجات المشغولة على الدوام بطلاب يتخذون من وجودهم فيها فرصة لاستكمال الحديث الذى بدأ فى فناء الكلية .

ولو تأملنا مثلاً النظام الذى كان يأخذ به الأزهر فى مصر حتى مطلع هذا القرن لوجدنا فيه أساساً صالحا لنظام تعليمى حقيقى لا يقوم على طوابير طويلة متنقلة !

٢ - الكتاب الجامعى المقرر :

يمثل الكتاب الجامعى المقرر أكبر مأساة خلقية من حيث الأمراض الاجتماعية فى جامعاتنا المصرية اليوم، خاصة فى كليات الأعداد الكبيرة حيث يعتبر الكتاب المقرر بلا مواربة ولا خجل هو مصدر الرزق الذى يقسم على أعضاء هيئات التدريس .

وتحظى القواعد المنظمة لتقرير الكتب وعدد الملازم وسعر الملزمة . . الخ) باهتمام شديد من أجل تحقيق العدالة وبالطبع هى عدالة حقيقية ولكنها فى إطار العبث .

وقد كانت النتيجة الحتمية بالطبع مجموعة من الأمراض الاجتماعية التى استشرت فيما بين مجموعات كبيرة من أعضاء هيئات التدريس لتضرب قواعد القدوة فى الصميم .

وقد بلغ السيل الزبى ببعض أساتذة كلية لها مكانتها حين لم يجدوا الوقت لتأليف كتب من حقهم تقريرها على الطلاب فأصبحوا يؤثرون تصوير كتب الرواد كاملة اللهم إلا من الصفحة الأولى والتوقيع الذى تختم به المقدمة حيث يضعون أسماءهم مكان أسماء الرواد ليحصلوا على حقوقهم فليس هناك وسيلة أخرى للحصول على هذا الحق (أو الرزق) غير هذا . .

وعلى المستوى الجمالى حقق إنتاج هذه الكتب أسوأ مستويات سوء الإنتاج بدءاً من اختيار الورق الذى تطبع عليه هذه الكتب من أسوأ درجات الورق (وهو الورق الذى يمثل عادم ورق الصحف) إلى غياب الغلاف كلية فى معظم الأحيان ، وربما غياب التدبيس والتجليد أيضا حيث يوزع الكتاب فى ملازم متفرقة ، إضافة إلى غياب عمليات الجمع والتوضيب بحيث يكتب الكتاب فى أفضل صورة على الآلة الكاتبة إن لم يكن خط اليد ثم يدفع به إلى المطبعة (هذا إذا لم يكن مصوراً عن أصل قديم حين كانت الكتب القديمة تحظى باهتمام الرواد الذين حملت أسماءهم) .

وليس من شك فى أن هناك استثناءات لهذا الوضع المتردى ولكن هذه الاستثناءات تبقى لتؤكد القاعدة كما يقولون .

وغنى عن البيان أن هذا الكتاب الجامعى على هذه الصورة قد يمثل مع هذا الوضع توفيراً للطاقة لا إهداراً لها . .

لأن الإهدار تحقق من البدء بفكرة وجود كتاب جامعى مقرر على حين أن الفلسفة الجامعية تقوم على غياب الكتاب الجامعى المقرر ، ولكن المأساة أن كثيرا من الشباب الذين يقرءون هذا الكلام الآن سيستعيدونه مرة واثنتين لأنهم لم

يتصوروا أن فلسفة الجامعات هى غياب الكتاب الجامعى المقرر لا وجوده . . ولكن أصبح الخطأ الشائع هو الصراب المقرر.

أريد أن أقول إن كل ما ينفق على الكتاب الجامعى المقرر هو إهدار للمال العام سواء الآلاف التى يصرفها الاساتذة فى إنتاجه أو الملايين التى يصرفها الطلاب فى شرائه ، أو الملايين الأخرى التى تنفقها الدولة فى دعم شرائه .

أما الرشد فى هذه المسألة فهو العودة إلى ما يسير عليه كل العالم من احترام الكتب المراجع التى تكون موجودة بأعداد كبيرة فى مكتبات الجامعات للاستعارة عاماً بعد عام وتكون أيضا متاحة فى الأسواق وفى دور نشر محترمة لمن يبغى شراءها والاحتفاظ بها .

٣ - الإنفاق على المدن الجامعية :

على الرغم من أن الإنفاق على المدن الجامعية قد لا يتعدى ملايين محدودة إلا أن الطلاب أنفسهم يفزعون حين يقال لهم إن تكلفة الطالب فى المدن الجامعية كانت تبلغ أكثر من مائة جنيه فى الشهر الواحد (عام خمسة وثمانين). ولا أدرى هل وصلت هذه التكلفة إلى مائتى جنيه اليوم أم لا ، ولكنى اعتقد أن معدل التضخم كفيل بذلك .

ولا توجد دولة فى العالم تنفق أو بمعنى أصح تهدر هذا الإنفاق على هذا النحو ، خصوصاً إذا ما قرأنا فى دراسة عام ١٩٨٥ التى أعدها الدكتور يسرى حامد نائب رئيس جامعة أسيوط أن نسبة الطلاب الذين يتمتعون بالإسكان

الجامعى بلغت ٣١٪ فى جامعة قناة السويس مثلا ! !

٤ – الإنفاق على الامتحانات :

مازالت بعض جامعاتنا تجد اللذة بتعذيب نفسها حين تنصب سرادقات للامتحانات فى نهاية العام، وتستدعى لها مقاولى الفراشة ، ثم تستدعى رجال الخيالة يمرون بخيولهم لحراسة هذه الخيام والسرادقات على الرغم من أن مدرجات ومعامل وطرقات الكليات كفيلة مع شىء من التنظيم والتخطيط بالقيام بهذه المهمة بدليل أن كثيراً من الكليات المناظرة لهذه الكليات تؤدى امتحاناتها بدون سرادقات . .

ولكن التدليل الجامعى لا يسمح بالتراجع عن الموروثات الجامعية .

٥ – العمر الحقيقى للعام الجامعى :

يبدأ العام الجامعى فى أكتوبر ولكن جداول العام الجامعى نفسه فى كثير من الكليات لا تعلن إلا بعد شهرين ولا يعمل بها إلا بعد شهر آخر وأحيانا كثيرة ما تكون بداية العام الجامعى الحقيقية بعد إجازة نصف العام .

ومع هذا تبقى استثناءات مشرفة تدل على إمكان تحقق الأمل فى انضباط مثالى فإن بعض الكليات العملية تبدأ بالفعل منذ اليوم الأول ، وجداولها ثابتة لدرجة أننا كنا فى إعدادى الطب فى كلية علوم القاهرة مثلاً نفاجأ بأن من سبقونا بعشر سنوات كاملة يعرفون جدولنا لأنه لم يتغير . .

ولكن على الصعيد الآخر وبدون ذكر اسماء فإن الفرقة . . فى كلية . . . يعرفون أن أول محاضرة لأستاذهم . . . . . . ستكون فى شهرمارس !! فإذا كان الأمر كذلك فلماذا نبدأ عاماً دراسياً فى أكتوبر يقع العبء فيه على عاتق المرور والشوارع ووسائل المواصلات؟

بعبارة أخرى إذا كان من الممكن فعلاً أن تؤدى المواد الدراسية لكلية ما فى يومين فقط من الأسبوع ، فلماذا تظل الكلية المناظرة لها فى جامعة أخرى تستجلب طلابها ستة أيام فى الأسبوع ؟؟

بعبارة ثالثة إذا كان المعروف أن ما هو مطلوب حضوره من طلاب الفرقة الثانية بكلية كذا هو ١٨ أو عشرون ساعة فقط فما الداعى إلى أن تكون هذه الفرقة الدراسية مستغرقة عاماً دراسياً كاملا .

أى ما معنى أن تكون الدراسة الجامعية بهذه الكلية من ذوات الأربع بينما هى لا تستغرق فى الحقيقة إلا عامين دراسيين حقيقيين ؟

هل يمكن التكثيف ؟

أم إنه ليس مطلوبا لأنه سيعجل بتخريج من سيتعرضون حتى للبطالة لسنوات طويلة ؟

أم أنه - وهذا هو الأحرى - لا بد من إعادة النظر فى مناهج الكليات الجامعية والمقررات فى ضوء ما استحدث فى العالم من أشياء جديدة ليس آخرها الحاسب الآلى ؟

تطوير التعليم الجامعى بين الكم والكيف

ثمة حقائق بارزة ينبغى أن تكون واضحة أمام كل الذين يتصدون للتفكير والكتابة والبحث فى تطوير التعليم الجامعى فى مصر، إذ يبدو أن الصورة التى فى أذهاننا عن هذا التعليم فى حاجة إلى تطوير حتى تستطيع أن تواكب الحقائق القائمة بالفعل على أرض الواقع، وهى حقائق مهمة، ولكننا للأسف الشديد ننطلق فى خيالاتنا دون أن نستفيد منها على الرغم من أن الدولة فى أعلى مستوياتها تدرك الحاجة الشديدة والملحة للانطلاق فى هذا السبيل، وعلى الرغم من أن وزير التعليم يبذل جهودا مضنية وفوق العادة داخل الوزارة وداخل مصر وخارج مصر فى جولات سريعة ومتكررة.

وسأحاول فى هذا المقال إلقاء الضوء على عدة اتجاهات قائمة بالفعل فى سياساتنا التعليمية فى الجامعة والتعليم العالى، ولكنها تتعارض كلية مع توجهاتنا المنشودة لإصلاح وتطوير التعليمين الجامعى والعالى. . ومما لا شك فيه أن تعارض الاتجاهات مع التوجهات يمثل ظاهرة فريدة تعبر عن الحاجة الملحة إلى إعادة البحث فى سياسات التنسيق الكفيلة بتحقيق النجاح والتكامل والتضافر والتناغم بين الخطط المختلفة، وبين هذه الخطط من ناحية، والأهداف المرجوة من ناحية أخرى.

وسأحاول من خلال النقاط التالية تبسيط هذه المشكلات من خلال ثلاثة أسئلة بسيطة :

(١) هل يقوم التعليمان العالى والجامعى بوظيفتيهما فى تنمية المرأة المصرية؟

وهذا السؤال سيشمل بالطبع جانبين، هما جانب الكم وجانب الكيف، ونبدأ بجانب الكيف لنذكر أن التعليم الجامعى فى مصر الآن لا يقدم أى نوع من التربية الخاصة أو التنمية الخاصة بالمرأة، فالفتاة التى ستصبح بعد سنوات أو شهور قليلة مسئولة عن تربية الأجيال المصرية لا تجد فى مناهج الجامعة ولا فى الأنشطة الجامعية أى اهتمام محدد معنى بوظيفة المرأة. . هذه مشكلة كبيرة ليست مستعصية على الحل إذا ما تذكرنا أن التعليم المصرى فى الثلاثينات وحتى نهاية الخمسينات كان يقدم للمرأة المصرية فى صباها وشبابها جرعات تربوية مرتبطة بوظيفتها التنموية، وكانت هناك دراسات خاصة للمنزل والتدبير والفنون النسوية والطرزية. . إلخ. بل إننا أنشأنا كلية خاصة للبنات بمناهج خاصة. . ولكننا أخيرا حولنا هذه الكلية إلى تجمع ثلاث كليات مصغرة للآداب والعلوم والتربية(!!) وغيرنا القانون لينص على الاسم الجديد ورفعنا به أكثر من لافتة مضيئة على مبانى الكلية، أما كلية البنات الإسلامية التى أنشئت فى جامعة الأزهر كنواة لتحقيق حلم كبير (آخر) فقد تحولت مع الزمن إلى نواة لجامعة أخرى موازية، وهكذا أضاعت البيروقراطية، والهياكل الخاطئة، والنمطية التى نعشقها كل الأحلام والتجارب والنيات، فهل نأسى بعد ذلك على أن الجيل الحالى من الأمهات الصغيرات أقل ثقافة وقدرة على تربية الأنجال من الجيل السابق؟ لا شك أن الوزير سيجد المخرج من هذا المأزق كما وجدته كل الدول المتقدمة.

أما على مستوى الكم فإننى سأكتفى برقم واحد فقط سيدلنا على أننا نتشدق كثيرا بما نحن بعيدون عنه، ففى تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة (١٩٩٥) وجد أن نسبة الإناث إلى الذكور من المقيدين فى التعليمين العالى والجامعى فى مصر قد وصلت إلى ٥٢ : ١٠٠، ومعنى هذا بوضوح أن النسبة هى

فتاة فى مقابل كل طالبين، ولا شك فى أن هذا يعكس خلفيات اجتماعية واقتصادية مهمة لا بد لنا أن نعالجها بأسرع ما يمكن، خصوصا إذا عرفنا أن النسبة المناظرة فى دولة الكويت هى ١٢٩ : ١٠٠ وفى البحرين ١٢٢ : ١٠٠، وفى الأردن هى ١١٨ : ١٠٠، أما فى السعودية فإن النسبة التى سجلها تقرير الأمم المتحدة هى ٨٢ : ١٠٠، وأنا أعتقد أن هذه الأرقام سوف تكون أكبر حافز لكل المهتمين بقضايا تنمية المرأة فى مصر، وعلى رأسهم بالطبع السيدة الجليلة سوزان مبارك، ذلك أن توفير التعليم الجامعى للبنات يرتبط ـ جوهريا ـ بكثير من الحلول الذكية المطلوبة لمشكلاتنا القائمة على سبيل المثال:

١ ـ دخول البنات إلى سوق العمل بقدرات متميزة وكفاءة إنتاجية عالية.

٢ ـ صغر حجم الأسرة، وهو ما يغنى عن كثير من المحاولات المتكررة والفاشلة لبث الوعى بعد فوات الأوان.

٣ ـ النجاح فى تطبيق برامج الصحة الوقائية للنسل القادم.

٤ ـ تحقيق مشاركات سياسية واجتماعية واعية.

٥ ـ تكوين جماعات قادرة على خدمة البيئة وتنمية المجتمع.

وليس هذا المقال مجالا لإثبات نجاح التعليم الجامعى المتميز فى تحقيق كل هذه الإنجازات.

(٢) هل يحتاج التعليمان العالى والجامعى كثيرا من الدعم المادى والنفقات؟

وقد يبدو هذا السؤال غريبا على واحد من المنتمين إلى سلك هيئات التدريس فى الجامعات المصرية، وفى الحقيقة أن التعليم العام هو الذى يحتاج كل الإنفاق المالى والدعم فى المرحلة القادمة، ولحسن الحظ أن الرئيس مبارك نفسه، وأن الدكتور بهاء الدين كذلك، منتبهان إلى أهمية الإنفاق على التعليم العام، ولا بد

أن تنتبه الأجهزة المعاونة بأقصى سرعة إلى هذه النقطة الحيوية والخطيرة، ويكفى أن نذكر من تقرير التنمية البشرية (البنك الدولى) أن نسبة ميزانية التعليم العالى إلى جملة ميزانية التعليم فى مصر تصل إلى ٣٠٪، وهو رقم كبير جدا بالنسبة لأوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية، ولكن الجامعة ظلت على الدوام هى الأعلى صوتا، ولن أترك هذه النقطة قبل أن أذكر أن النسبة المناظرة فى فرنسا توازى ٧, ١٧٪ فقط، وفى إنجلترا ٧, ٢٠٪ فقط، وفى اليابان ١, ٢١٪ فقط، وفى أسبانيا ٥, ١٨٪ فقط، وفى كوريا الجنوبية ٧٪ فقط، وهذا هو أحد النماذج التى تبشر بها الآن الأوساط الاقتصادية والثقافية فى مصر.

ولكى نزيد الصورة وضوحا فإننا سننقل عن الكتاب التذكارى الذى أصدر. وزارة التعليم فى مصر فى أكتوبر ١٩٩٥ الرقمين اللذين يعبران عن نسبة التغير فى موازنة التعليم دون أن نزعج القارئ بحجم هذا التغير وملايينه، ففيما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٤ زادت ميزانية التربية والتعليم بنسبة +١٨ ٪ فقط، أما ميزانية التعليم العالى فقد زادت بنسبة +١٩٨٪ ، وأعتقد أن الصواب يقتضينا تبديل النسب فى السنوات القادمة.

(٣) هل يستوعب التعليمان الجامعى والعالى شبابنا؟

بعبارة أخرى هل يمكن القول بأن هذين التعليمين متاحان أمام الجميع كما تزعم شعاراتنا التى لا نمل من تكرارها بأن التعليم حتى الجامعة أصبح كالماء والهواء؟

فى الواقع أن معدل القيد فى التعليمين العالى والجامعى (لاحظ أنه معدل القيد وليس النجاح أو التخرج أو التعليم الحقيقى) النسبة للفئة المناظرة من السكان الذين فى الشريحة السنية فيما بين ١٨ و٢٤ عاما، وهو أحد مقاييس التنمية البشرية، هذا المعدل يصل إلى ١٩٪ فى مصر بالمقارنة بـ ٦٦٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية، و٦٦٪ أيضا فى كندا، و٤٩٪ فى الدول الاسكندنافية،

و ٤٠٪ فى اليابان وفرنسا وغيرهما من الدول . .

ومع أنى متحفظ على هذا الرقم الا أنى لا امانع فى ان اتقبله من الذين يصرحون به ، و لعلى اسألهم هم انفسهم هل يكفى هذا الرقم لإقناع أولئك الذين يطالبون بأن يكون التعليم الجامعى بمصروفات أسوة بحضانات اللغات؟

هل تستوعب الأصوات «الجديدة» هذه الحقيقة إذا علمت أن كثيرا من الدول العربية قد حققت هى الأخرى أرقاما مقاربة ومساوية وتتعدى رقمنا الذى لا يصل إلى الخمس حتى الآن .

أم إن هذا الوطن المصرى سيظل يعانى

من ظلم أبنائه لأبنائه ،

ومن ظلم الإنسان لأخيه الإنسان ،

ومن ظلم الإهمال للإتقان ،

ومن ظلم البيروقراطية للنيات الطيبة .

[الوفد : ٢٩مارس ١٩٩٦]

الباب الثالث

الجامعة والبيئة والحياة الثقافية

جامعاتنا والثقافة العامة

كانت كليات الطب والهندسة والزراعة والتجارة ودار العلوم مدارس عليا تخرج موظفين فنيين يتولون وظائف حكومية محددة فى ظل الاحتلال ثم فيما بعد الاستقلال ، وفيما بعد إنشاء الجامعة المصرية بدأ ضم هذه المدارس العليا إليها وتحويلها إلى كليات جامعية (فى أواخر العشرينات والثلاثينيات وأواسط الأربعينات على التوالى) ولكننا للأسف الشديد لم ننتبه إلى إضفاء الروح الجامعية وثقافتها على هؤلاء الخريجين ..

فلا نحن (أولا) فرضنا - كما تفعل جامعات العالم - مقررات جامعية فى الثقافة العامة يختار الطالب من بينها بمحض اختياره ورغبته حداً أدنى بما يتوافق مع ذوقه أو مع ثقافة بيئته ، و لا ينال الدرجة الجامعية إلا بعد اجتياز هذه المقررات ...

ولا نحن (ثانيا) وفرنا برامج ثقافية راقية فى صميم نسيج البرنامج الزمنى لطالب الجامعة بحيث يجد الطالب الجامعى نفسه مطلعاً على ما يصوغ فى شخصيته جانب الخريج الجامعى ويصعد به درجات ترتفع به عن أن يكون مجرد موظف فنى ..

ولا نحن (ثالثا) احتفظنا مع الزمن بالحد الأدنى لما صاغه رجال الجامعة الأوائل (لطفى السيد وعلى إبراهيم ومشرفة وطه حسين وأحمد أمين وكامل حسين

ومورو وأمين الخولى وكامل منصور وأفلاطون والحفناوى والساوى٠٠الخ) من روح جامعية حقه بما استنوه من عقد الندوات والمناظرات بين الكليات ، والمسابقات الجامعية ، والدورات الثقافية والرياضية ، ونشاط الجوالة والكشافة ، والقوافل الطبية والرحلات العلمية المنظمة ٠٠

ولا نستطيع أن ننكر أن هذه التقاليد الجامعية تتسارع فى تقلصها بسبب عوامل كثيرة حتى إنها بدأت تميل إلى الانقراض فى الجامعات القديمة، بينما هى قريبة من الانعدام فى الجديدة ، ولكننا لا نستطيع أن نغفل أن كليات العلوم فى جامعاتنا لا تزال تحافظ (بحكم القانون المتمثل فى لوائح الكليات) على رحلة علمية جماعية طويلة الأمد قبل تخرج طلابها بدرجة البكالوريوس٠

أما المكتبة العامة للجامعة والتى لابد منها فى كل كلية (من ذات الأعداد الكبيرة) أو فى كل حرم جامعى على الأقل حتى يجدها الطالب والمعيد والأستاذ واحة يلجئون إليها من حرارة التخصص للاستزادة والاستنارة والإمتاع والمؤانسة ، ٠٠ فقد أصبحت بمثابة النموذج الصارخ للحديث عن مأساة الأدب والثقافة العامة فى الجامعات٠٠ ولن أتحدث عن موقف «المكتبة المركزية» فى جامعاتنا المختلفة بأكثر من أن أدعو الله سبحانه أن يحفظ علينا المكتبة المركزية الوحيدة فى جامعة القاهرة حيث حماها الله وحمى مبناها الرائع ، وإذا كان الدعاء يستدعى الدعاء فإنى أدعوه سبحانه أن تعود إلى الوجود مكتبة عين شمس التى بُعثرت محتوياتها فى منتصف السبعينات ، وألا تلاقى مكتبة جامعة الإسكندرية عن قريب نفس مصير مكتبة عين شمس وأن تبقى كما بقيت مكتبة جامعة القاهرة فى مبنى قريب من مبنى كلية الآداب لتكون حقلاً لدراسة طلاب أقسام المكتبات والمعلومات التى انتبهنا أخيرا إلى أهميتها ، ولتكون بمثابة المستشفيات الجامعية من كليات الطب حيث يمارس الأساتذة وطلابهم العلم كما ينبغى أن يمارس ، ولتكون قبل هذا كله ممثلة للحد الأدنى لما تستمتع به كل مؤسسة فى العالم المتقدم

- دعك من الجامعة - من وجود مكتبة عامة بين جدرانها كرمز كبير ·

بقى أن أذكر الحقيقة الناصعة فى هذا الشأن ، وهى حقيقة مرة ولذيذة فى آن واحد ذلك أن الإنفاق السنوى المطلوب لأية مكتبة مركزية فى أية جامعة مصرية والكفيل بجعلها فى مستوى أحسن مكتبة جامعية فى مصر [وهى مكتبة الجامعة الأمريكية] لا يتعدى ٢ و٪ أى اثنين من عشرة فى المائة أو واحداً على خمسمائة من ميزانية الباب الأول لأية جامعة مصرية ·· دعك من الاعتماد الإضافى الذى تفضل به الرئيس محمد حسنى مبارك بفضل مساعى الدكتور حسين بهاء الدين والذى بلغ خمسين مليوناً من الجنيهات لتدعيم المعامل والمكتبات الجامعية ·

[الاهرام : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥]

فى مصر . . جامعاتنا لا تخدم الأدب العربى

تحرص كل الحضارات على أن تنقل إلى آدابها القومية كل ما هو متاح فى الآداب الأجنبية، لتستمتع به، ولتفيد منه، ولتتمثله فى ثقافتها ثم لتنمى به، وتخدم آدابها القومية. من هنا تجد أقساما للأدب العربى فى كثير من الجامعات الغربية (الأمريكية والأوروبية)، بل والشرقية، تفوق فى نشاطها وإنتاجها الفكرى والنقدى ودراساتها المتواصلة، جهود بعض أقسام الأدبى العربى فى جامعاتنا الكبرى.

بيد أن ما تتناوله رؤيتى اليوم هو ذلك الاضمحلال الذى يسيطر يوما بعد يوم على دور أقسام اللغات والآداب الأجنبية فى جامعاتنا المصرية فى خدمة الأدب القومى، حيث صارت هذه الأقسام من حيث لا تدرى ومن حيث لا تقصد أيضا، إلى حالة من الابتعاد التام عن خدمة أدبنا القومى بأية وسيلة من الوسائل المتعددة التى سنتناولها بعد قليل، وانصرفت تماما إلى دراسة الآداب الأجنبية وكتابة هذه الدراسات بنفس اللغات الأجنبية، وليتها قامت بهذه الدراسات بلغتنا القومية كما تفعل السوربون وأكسفورد ولندن وكامبردج وهارفارد، حين تقدم إليها الرسائل عن صميم أدبنا العربى باللغات الإنجليزية والفرنسية، لكن جامعاتنا للأسف الشديد استسهلت دراسة الآداب الإنجليزية وإخراج هذه الدراسات باللغة الإنجليزية، ودراسة الآداب الفرنسية وإخراج هذه الدراسات بالفرنسية. وهكذا فى الإيطالية والألمانية والأسبانية والروسية . . إلخ.

ومما يؤسف له أن يحدث هذا مع أن القانون الجامعى (عندنا وفى كل العالم) ينص صراحة على أن تقدم البحوث باللغة القومية (التى هى اللغة العربية بنص الدستور)، سواء فى ذلك رسائل الدكتوراه أو الماجستير أو البحوث التى تقدم للترقية إلى وظيفتى أستاذ مساعد وأستاذ، ولكننا نستعمل - فقط - الشق الثانى من هذ النص القانونى الذى يشترط تقديم ملخص باللغة القومية إذا قدمت البحوث بلغة أجنبية!!

وهكذا أصبح الاستثناء هو القاعدة بل والقاعدة المطلقة التى ليس لها استثناء على ما أعلم حتى الآن.

ولنتأمل مدى الثراء الذى كان أدبنا القومى سيصيبه حين تتاح له دراسات أكاديمية ممتازة بُذل فيها جهد ضخم لاشك فيه، أنفق فيه أصحابه أعمارهم فى أقسام اللغات والآداب الأجنبية فى اثنتى عشرة جامعة من جامعاتنا وفروعها فى كليات الآداب والألسن والتربية والبنات!! ولكن هذه الدراسات للأسف لم ولن ترى النور، وما أفادت إلا أصحابها فيما نالوا من درجات علمية أو من إحاطة بما درسوه.

ثم لنتأمل حال أدبنا القومى لو اشترطنا على كل هؤلاء الأكاديميين الممتازين أن يقدموا لنا ترجمات رائعة للأعمال الأدبية فى اللغات التى يتخصصون فيها وأن يقدموا للعالم أيضا ترجمات رائعة لأعمالنا الأدبية. كم يكون نتيجة هذا التشريع المهم من إثراء فعال لأدبنا القومى بما ننقل إليه وبما نتيحه له (على اليد الأخرى) من نوافذ هو أحوج ما يكون إليها.

يؤسفنى أن أذكر أن التقليد قد استقر فى اللجان العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين فى اللغات الأجنبية وآدابها على ألا يحتسب جهد الترجمة من وإلى لغتنا فى عداد الأعمال الأربعة التى تمثل الحد الأدنى من البحوث المطلوبة للترقية، ولا بأس بذلك (جزئيا) فلابد أن يكون هناك حد أدنى من بحث

علمى . . ولكن لابد أن يكون هناك بالإضافة إلى البحث العلمى حد أدنى لجهد ضخم فى الترجمة يليق بأن ينال لصاحبه مكانة الأستاذية ، وهو التلقيد الذى تتبعه كل الجامعات الغربية .

وللأسف الشديد وإحقاقا للحق فإن الذنب فى هذه الجزئية لم يكن ذنب أى من أساتذة الآداب على الإطلاق لا السابقين ولا اللاحقين ولا الرواد ، وإنما هو ذنب التشريع المصرى القاصر الذى عمد إلى اختزال الأمر بتوحيد متطلبات الترقية على مستوى كل تخصصات وكل كليات الجامعة فى سطر واحد يمثل كل «النصوص» التى تحكم هذه العملية . . على الرغم مما تحتويه الجامعة من تخصصات متباينة تماما وإلى أبعد حدود التباين لأنها بطبيعتها «جامعة» . .

ولكننا للأسف وحدنا المعايير فى معيار واحد ، وأصبح مثلنا فى هذا الأمر كذلك الذى يصمم على أن وحدة القياس هى المتر فحسب ، وصار يحاول أن يقنعنا بأنه يستطيع أن يقيس به الوزن والثُقل والجاذبية والطاقة والقدرة والمسافة والحجم ، مع أن المتر وحدة قياس للطول فقط . فهل ننتبه ونعترف لكل شىء بوحدة قياسه؟

[الاهرام ١١ إبريل ١٩٩٥]

التعلم مدى الحياة

يذهب كثير من المعنيين بالمستقبليات إلى أن المعيار الأول لتقدم دول العالم في القرن الحادى والعشرين لن يكون مرتبطا بارتفاع نسبة التعليم العالى أو المتقدم فحسب ، وانما سيكون مرتبطاً بمدى النجاح فى تحقيق أو تنفيذ سياسة استمرار التعلم المتجدد مدى الحياة .

وقد نجحت اليابان على سبيل المثال فى تحقيق هذا الهدف بينما لايزال هذا الأمل أمنية تتداولها أقلامنا فى الفترة الماضية دون أن نناقش هل من الممكن أن يحقق العرب أيضاً نفس هذا الهدف النبيل . . ولكن من الطريف أننا فى العالم العربى قد عرفنا هذا المفهوم من قبل ، بل وأوجدنا له مصطلحًا «جميلاً» وإن كان فى نفس الوقت «مضللاً» . . وهو مصطلح «تعليم الكبار» وهو ما يعنى أن التعليم موجه إلى طائفة تعلمت من قبل ووصلت إلى مرحلة متقدمة من العمر والهيكل الاجتماعى أيضا ، ولا يخفى المدلول اللفظى لكلمة الكبار ، وعلى الرغم من أن المعنى الذى أوضحته لتوى ظاهر جداً ، ولا يحتمل اللبس ، إلا أنه فى الغالب غير واضح بهذه الصورة فى أذهان كثير من القراء ويظن بعضهم أن تعليم الكبار هو نفسه « محو الأمية » ولا أنكر أن هذا المفهوم الشائع هو المسيطر تماما على الفهم الاجتماعى والثقافى لتعبير تعليم الكبار ، مع أن هذا الفهم بعيد عن الصواب .. ولكن ماذا نفعل ، قدر الله وما شاء الله فعل ، وفى الهيكل

الإدارى والتنظيمى للتليفزيون المصرى على سبيل المثال إدارة كبرى لتعليم الكبار . . . وهذه الإدارة هى المسئولة عن برامج التثقيف الصحى على سبيل المثال . . وقل مثل هذا فى هياكل وزارات التربية فى عالمنا العربى ، وقد حدثت مفارقة عجيبة . . وقد كان العجب فى هذه المفارقة أنها أنتجت اقترانا بين «محو الأمية» وبين «تعليم الكبار» ولم يكن الدافع إلى هذا فيما اعتقد إلا أن كلا المفهومين يرتبط بنوع غير تقليدى من التعليم بعيد عن النظامية البيروقراطية ، والشهادات والامتحانات المحددة باوائل الصيف ، والعام الدراسى ، والمناهج المقررة ، والحصص ، وأصبحت هناك على سبيل المثال إدارة كبيرة فى وزارات التربية تحمل اسم «محو الأمية وتعليم الكبار» وهكذا تم دمج الهدفين فى إدارة واحدة، وشأن ما يحدث فى كل التطورات الحضارية فى مجتمع بيروقراطى أصبحت الكلمتان وكأنهما مترادفتان . . وهكذا ضاع مفهوم التعلم مدى الحياة الذى كان اسمه البيروقراطى « تعليم الكبار » فى بحر « محو الأمية » التى تتوجه برامجها إلى محو أمية الكبار . . . و بدلاً من أن يكون معنى مسمى الإدارة التى تجمع اختصاصين أنه محو الأمية عند الكبار والصغار (بمنع التسرب) وتعليم الكبار الذين كانوا متعلمين أصلا أصبح المسمى متوجها بحكم اللفظ إلى معنى آخر تمامًا وهو محو أمية الكبار فقط . . . وهكذا تحقق أيضاً الاسراع فى زيادة معدلات التسرب بين تلاميذ المدارس لأن إدارة محو الأمية ظنت نفسها مسئولة عن محو أمية الكبار فقط . . وهكذا أيضًا تحقق الإهمال المطلق لمفهوم تعليم الكبار لأن الإدارة الكبرى التى أنيط بها هذا الهدف لم تدرك أن هذا هدف فى حد ذاته وظنت بحكم الآليات البيروقراطية أن تعليم الكبار هو محو أمية الكبار ! !

وكان هذا نموذجا «بديعا» و «معبرا» لهذا الفشل المزدوج حين نطلب من إدارة واحدة تحقيق وظيفتين ، فقد يكون المدير الأول واعيا لحدود الوظيفتين ، ولكن

ربما جاء المدير الثانى أو الثالث على أقصى تقدير وهو غير واع لوظيفة الإدارة لأنه جاء بحكم الترقيات الروتينية المتوازية . .

وكان لابد له أن يحصل على درجة مدير عام ولم تكن هناك إدارة خالية إلا هذه!! وجاء هو ومَن بعده ومضوا دون أن يعرفوا المقصود بتعليم الكبار .

□ □ □

هل طالت هذه المقدمة بعض الشىء؟ ربما . . وإذن فمن حق القارئ أن أسرع الآن وأعرض عليه التصورات الكفيلة بتحقيق النجاح فى سياسات التعلم مدى الحياة ...

بعبارة أخرى كيف يمكن للدولة أو للنخبة فيها أن يقنعوا السواد الأعظم من مواطنيها بأهمية وضرورة استمرارهم فى التعلم مدى الحياة ، وأن تكون شهاداتهم العليا أو المتوسطة نقطة بداية وليست نقطة نهاية ، هنا نجد أنفسنا أمام مجموعة من التصورات قد تبدو متنافرة ، وقد يظنها بعضنا خيالات ، ويحسبها بعض آخر حقائق .

لعل أول هذه التصورات يتعلق بمردود التعلم نفسه . هل يجد المواطن العربى جدوى من التعلم واستمراره يوما بعد يوم . لن أقفز إلى الحياة فى المجتمع الأمريكى ولا الأوروبى لأدلل على الفائدة التى تعود على المتعلمين فى حين يقع الغُرم أو التكلفة على غير المتعلم أو على غير المستمر فى تلقى العلم . . ولكننى أفضل أن أدخل إلى الموضوع من مداخل أخرى .

المدخل الأول : يفرق بين عمليتين انسانيتين مرتبطين بالنشاط العقلى ، وهما التعلم والتعليم وبالتالى مدى مسئولية الدولة عن إتاحة فرص التعلم الذى هو

عملية إيجابية تقتضى قدراً من الجهد (بأنواعه المختلفة) وهنا يأتى دور الفكر التنفيذى فى إرساء السياسات الكفيلة بالتعبير عن رغبة الدولة فى دفع مواطنيها إلى التعلم .

ولن أتحدث أيضا عن سياسات إيجابية مستقرة فى المجتمعات الغربية ، وأن هذه السياسات تدفع هؤلاء إلى التعلم المستمر بحكم أنهم لايستطيعون الترقى ولا حتى الاستمرار فى أى وظيفة فى الحكومة أو حتى فى القطاع الخاص أو الفردى بدون التعلم ، ولكنى سأ تنازل وأتواضع فى أهدافى إلى الحديث عن الجانب الآخر وهو جانب تقليل النفقات المعيشية (والجهد بكافة أنواعه فى مرحلة لاحقة) .

أى أنى أريد ما يسمى بلغة الاقتصاد إنقاذ الموارد وتوفيرها لاولئك الذين يستمرون فى التعلم مقارنة بالذين يحجمون عنه ، وبحيث تصبح تكلفة هذه العملية الإيجابية أدنى ما يكون بالنسبة لما يتكبده المواطن .

وهذا ما هو يدفع بنا مباشرة إلى الجانب الثانى أو المدخل الثانى فى فكرنا . . وأنا أفضل أن أعبر عنه فى صيغة سؤال واضح يحتاج إجابة واضحة . . ما هى الوسائل الكفيلة بتشجيع المواطنين العرب على التعلم وعلى المعرفة؟ هل تؤدى المعرفة مثلا إلى الثروة ؟ وهل ستصبح هى السبيل الأول فى المستقبل القريب إلى تحقيق مثل هذا الهدف المحبوب؟

بعبارة أكثر اختصارا هل يصبح استمرار التعلم بمثابة الوسيلة الحتمية أو الأكثر ضمانا لتحقيق الثروة فى المجتمع العربى مع حتمية تضاؤل دور الوسائل الأخرى بحكم الآثار المتسارعة والمتراكمة التى نشأت عن ثورة المعلومات؟ . .

وكالأمر فى المداخل التى تؤدى إلى بعضها فإننا نجد أنفسنا أمام المدخل الثالث والأخير وهو السؤال عن المناخ العام أى **«القيمة»** وذلك بعد السؤال عن **«الوسيلة»** وبعد السؤال عن **«التكلفة»**.

□ □ □

ولعلنا الآن نستطيع بشئ من التفصيل أن نتأمل هذا المدخل بعناصره الثلاثة : التكلفة ، والوسيلة ، والقيمة .

سنبدأ بالعنصر الأول من مداخلنا ، وهو التنبيه إلى أن ما ننادى به ونتكلم عنه اليوم هو التعلم مدى الحياة وليس «التعليم» مدى الحياة . وأظننى لست فى حاجة إلى أن أذكر بالفرق بين المصطلحين ، ولكنى مع هذا سأستعمل أحد أبسط الفروق بينهما ، وهو أن التعلم عملية إيجابية أكثر من أن تكون عملية سلبية ، أى أن الإنسان يبذل جهده لكى يكتسب المعرفة بدلا من أن يتلقاها . .

وليس التلقى فى حد ذاته بالعملية السلبية ، ولكنه على كل حال أقل إيجابية من الإكتساب . . كما أنه أكثر سلبية من الاكتساب . .

وهذا المفهوم النسبى للفارق بين التعلم والتعليم هو الذى يقودنا إلى استيعاب طبيعة الجهد الذى ينبغى بذله من أجل القضية التى نتناولها . .

فنحن كدولة أو كنخبة سيداهمها القرن الحادى والعشرون عن قريب لن نكون مسئولين عن رسم سياسات تعليمية بقدر ماسنصبح مسئولين عن تنمية ميول نفسية تجاه المعرفة .

وهكذا فلابد أن تعمل الدولة (والنخبة الحاكمة أو المفكرة) فى كل سياساتها

على تنمية احترامها للمعرفة ، وكذلك على تنمية عدم احترامها أو بالأولى احتقارها للجهل .

ونحن لا نطلب من الدولة أن تصوغ قوانينها وقواعدها بحيث تعاقب الجهل ، ولكننا نريدها أن تصوغ قوانينها بحيث تثيب وتكافئ وتشجع المعرفة وأن تيسر على العارفين ، وليس تحقيق هذا الهدف بالمستحيل ، فالدولة على سبيل المثال متحكمة فى أسعار تقديم الخدمات الإعلامية الجديدة سواء كانت خدمات القنوات الواردة عن طريق الأقمار الصناعية ، أو خدمات الطريق السريع الدولى القادمة عن طريق شبكة الإنترنت . .

وفى وسع الدولة فى هذه اللحظة أن تبحث عن السياسات التى تيسر بها المعرفة على طالبى المعرفة ، وأن تمول الانفاق على تيسير هذه الخدمات مماهى قادرة على استنقاذه أو تحصيله من طالبى المتعة !!

ومن العجيب أن الدولة كانت تتبع مثل هذا التفريق فى تقديم الخدمات وتسعيرها فى عدد من المنتوجات الخدمية ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : المشتقات البترولية حيث كانت الدولة تعيد تسعير مشتقات البترول بأسعار متفاوتة غير متطابقة ولا متكافئة مع سعر التكلفة . .

وكان الناس يلاحظون أن الكيروسين مثلاً لا يبلغ سعره إلا ٢٠٪ من سعر البنزين بينما سعره فى العالم المتقدم يبلغ ٩٠٪ من سعر البنزين . .

ولكن الدولة كانت تلجأ إلى سياسة إعادة تسعير المشتقات البترولية لتحميل المنتج الذى يستهلكه مستهلكو المتعة بتكاليف المنتج الآخر الذى يستهلكه السواد الأعظم (الكيروسين) فى إنضاج رغيف الخبز فى المخابز العامة ، وفى إضاءة

البيوت الفقيرة وفى تشغيل سيارات النقل العمومية . . وهكذا

وإذن فقد كان - ومايزال - من الممكن تحقيق ما يمكن أن نسميه بتمويل هدف نبيل على حساب المستفيدين من متعة قد تكون مشروعة ولكنها لا تتمتع من حيث الاستراتيجية القومية بأهمية الهدف النبيل ،

وهكذا يمكن رسم سياسات الدولة العليا بحيث تنحاز لما تراه ضروريا لتحقيق أهدافها الكبرى وحل مشكلاتها الطارئة . . حتى لو أن إعادة توزيع أعباء المعيشة قد فرض الإنحياز إليها على حساب الرغبة فى التمتع .

□ □ □

ولكن هل يكفى هذا التدخل السياسى لخلق الرغبة فى التعلم عند الناس؟ بالطبع لا ، فلربما ساعدت الوسيلة السابقة على تشجيع الراغبين فى التعلم على أن يواصلوا هذه الرغبة بأقل تكلفة . . ولكن يبقى السؤال الأهم وهو كيف نخلق الرغبة فى التعلم من الأصل؟ وهذا بالفعل هو السؤال الاكثر حيوية .. وأظننا جميعا نعرف إجابته وهى تتمثل فى أن تكون المعرفة نفسها هى السبيل الأقوم للوصول إلى كل المواقع المتقدمة بكل ما تعنيه كلمة الوصول من مستويات سلطوية وأدبية ومادية واجتماعية . . الخ)

فهل يمكن لنا اليوم أن نزعم أن العلم أو المعرفة أو الإجادة أو التفوق أصبحت - الآن ونحن على أعتاب القرن الجديد - بمثابة المعيار الأهم للوصول إلى المواقع الوظيفية الأكثر أهمية . . أو حتى إلى المكانات الاجتماعية الأكثر جاذبية .

سوف يسارع القارئ بالنفى ومعه كل الحق . ولعل هذا هو أحد مآزق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى عالمنا العربى المعاصر ولكن أحدا لا يستطيع

أن يتذكر أن معظم الثروات التى يشاهدها الناس اليوم فى أيدى المليونيرات لم تتحقق إلا بفضل « المعرفة » أياً كان نوع هذه المعرفة ، وفى كثير من الأحيان تكون هذه المعرفة مقتصرة على دهاليز السلطة وأصحاب القرار للحصول على الامتيازات والإعفاء من الواجبات ، ومن ثم يتحقق توازن إيجابى ضخم فى ميزان المليونير . . هذا صحيح . . ولكن من حسن الحظ أيضاً أن المجتمع المفتوح أصبح يهدد مثل هذا الأسلوب بشدة فالصحافة تكشفه ، والمجتمع يدينه ، والتشريع غير قادر على أن يحميه . . . . هذا فضلاً عن أن السلطة لا تستطيع أن تكرر حماية مثل هذا النوع من الثروة ولا سبل الوصول إليها .

وهكذا فإن « المعرفة الحقيقية » سوف تعود إلى أخذ مكانها ومكانتها كعامل أساسى مهما بدا لنا من أن النفوذ والواسطة والمحسوبية قد احتلت مكانها ، وربما تصل المعرفة عن قريب إلى حد أن تكون العامل الأساسى الأكثر خطورة وتأثيرًا فى صنع الثروة والحصول عليها . . ومن ثم تعود الرغبة الإيجابية فى التعلم إلى الوجود بصورة مكثفة فى سلوكيات الجماهير واتجاهاتها .

□ □ □

ولكننا نجد أنفسنا فى حاجة مرة أخرى إلى الاجابة على سؤال ثالث يقول هل يكفى وجود الرغبة فى التعلم من جانب الأفراد ووجود الرغبة من السلطة فى تشجيع التعلم لدى السلطة أو الحكومة؟

ربما كان الجواب بالإيجاب صعبًا إذ يظل الأمر فى حاجة إلى ما هو أوسع تأثيرًا من ذلك بكثير . . وهو ما قد يمكن لنا أن نسميه بالمناخ الداعى إلى المعرفة . . وهذا المناخ هو أصعب مكون من مكونات المشروع الذى نحن بصدده ، وربما

أبيح لنفسى أن أتجاوز فأقفز بعض الشىء إلى وصف دقيق يلخص كل ما قد أستطيع أن أصف به كلمة المناخ وذلك حين استعير مقطعًا من آية قرآنية يقول فيها الحق جل جلاله ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ . . . فهذه الرفعة التى ينبغى أن تحرص الدولة على توفيرها من جانبها للذين أوتوا العلم تمثل أفضل سبيل كفيل بتقديس العلم وتبجيل العلماء والنظر إلى العلم والعلماء نظرة مفعمة بالاشتياق إلى الانضمام إلى ركبهم ، على نحو ما يشتاق إلى السلطة الطامحون والمتطلعون فى كل مجتمع . . عندئذ يكون الحصول على تقدير علمى رفيع هو الشغل الشاغل لأحد المفكرين أو الجامعيين الكبار بحيث يشغله تماما عن البحث عن الوصول إلى منصب سلطوى كالوزارة مثلاً . . فإذا وجدت أن مجتمعًا قد أصبح يسير فى هذا الطريق فلك أن تطمئن على أن مناخ هذا المجتمع قد أصبح كفيلا بإعطاء الفرصة للتعلم مدى الحياة بين أبنائه جميعا .

ومما يؤسف له أن مجتمعاً عربيا رائداً كالمجتمع المصرى يسير فى الطريق المخالف تماما ، فأعظم جائزة فيه وهى جائزة الدولة التقديرية تحظى من السلطة بالتحقير يوما بعد يوم ، وهى تحظى بهذا التحقير فى اتجاهين اتجاه القرار السلبى بالامتناع عن زيادة قيمتها المادية زيادة حقيقية ، وبالتالى أصبحت قيمتها موازية لجزء أو أكثر من المائة من قيمتها يوم أنشئت حتى إنها حين زيدت أخيرا كانت الزيادة نفسها تكريسا لقيم التخفيف بزيادة عدد الحاصلين عليها باكثر من زيادة القيمة إلى ما ينبغى أن تصل إليه ، ثم باصطناع مستويات جديدة للجائزة تزيد فى التخفيف من قدرها ولو أن إجمالى المبلغ المخصص لزيادة الجائزة صب فى الاتجاه الصواب وعلى الجوائز التى كانت موجودة فى القانون الذى صدر فى عام ١٩٥٨ لكنا قد حققنا خطوة كبرى على طريق العودة إلى طريق الصواب .. ولكن روح التخفيف من كل شئ كانت قادرة على مسخ كل طعم جميل كما يحدث فى

العصائر حين يضاف إليها ماء كثير أكثر مما تستطيع المركزات أن تعطى معه طعما أو لونا أو رائحة ..

وبالاضافة إلى هذا الاتجاه السلبى متمثلاً فى السلبيات السابقة والايجابيات السلبية الجديدة فقد تكرس مؤخراً . . . اتجاه إيجابى تخريبى حين أصبحت أهواء الوزير هى الكفيلة بتوجيه الجائزة إلى حيث تريد السياسة أو المجاملة أو منفعته الشخصية وذلك بحكم سيطرته من خلال مجموعة من كبار موظفيه على المجمع الانتخابى الذى يقرر اتجاه الجائزة فى النهاية ! ! بل إن طبيعة الحياة القاسية قد فرضت ما هو أدهى وأمرّ من ذلك وهو أن السلطة نفسها رأت أن تجامل نفسها بالاستحواذ لنفسها على الجائزة وهكذا أصبح النفوذ كفيلاً بالحصول لنفسه على مكانة لم يسلك طريقها الطويل . .

ولكنى مع هذا كنت ومازلت أرى الخير الكامن فى هذا التصرف رغم كل شىء . . فقد كان هذا التصرف بمثابة الانتحار الذى أنهى فى الوجدان تسلط السلطة على العلم حتى ولو كان الأمر فى الواقع لم يتقرر بعد بنفس القوة .

[العربى الكويتية : يوليو ١٩٩٩]

التعليم الطبى .. من أجل صحة أفضل للجميع

للتعليم الطبى أهداف كثيرة شأنه شأن كل عملية تعليمية ، وتتحدد أولويات هذه الأهداف تبعاً لحاجة المجتمع ولقدرات مؤسسات التعليم الطبى نفسها سواء على مستوى الموارد البشرية أو إمكانات البحث العلمى والعلاج الطبى ، وإذا كان علينا أن نحدد الهدف الأول للتعليم الطبى فى المرحلة القادمة فلن يختلف أحد على أهمية وخطورة العناية بتقديم خدمة طبية كفيلة بتحقيق صحة أفضل لجموع المواطنين وبدهى أن هذا لايتم بدون النجاح الكامل فى تحقيق أهداف أخرى أساسية .

ويمكن لنا أن نلاحظ بأقل جهد ممكن أن التعليم الطبى يمر بأزمة واضحة ، ويمكن لنا أن نلاحظ أيضا بسهولة شديدة أن هذا يتم على الرغم من توافر الموارد (وبخاصة البشرية) بصورة لم يسبق لها مثيل على مدى تاريخ مصر كله منذ عهد قدماء المصريين إلى اليوم ، وأود أن اعترف سلفاً أنى لن أذكر الأرقام الدالة على حجم الموارد البشرية التى أصبحت متاحة فى مجال التعليم الطبى لسبب واحد ووجيه وهو أن هذه الأرقام أصبحت مذهلة بل ومذهلة جداً وهى كافية لأداء حجم من المهام يفوق عشرة أضعاف ما هو مطلوب منها الآن على الرغم من أنها فيما يبدو ظاهرا للعيان لاتؤدى ماهو مطلوب بالقدر الذى هو مفترض ولاحتى قريبا منه .

تشخيص الحالة التى نحن بصددها ليس صعباً بل يكاد يكون معروفاً ولكنه

يحتاج إلى كثير من أشكال التشبيه والتصوير حتى نكون صورة واضحة يمكن التعامل معها بالعلاج وليس بالتشخيص فحسب .

من هذا المنطلق فانى استأذن القارئ فى طرح رؤيتى على النحو التالى :

(١) نحن نعرف أن وضع كوب ماء تحت الصنبور كفيل بامتلائه ولو بعد حين ، ولكن تعريض الكوب للتيار المندفع من الصنبور لا يكفل هذا الامتلاء ولانصفه ولاربعه .. وتزداد المشكلة تعقيداً عندما تزداد قوة اندفاع التيار .. وهذا هو ما يحدث اليوم فى التعليم الطبى فى مصر فنحن نعرض الطلاب لكل ما هو طب دون أن نعلمهم الطب .. يستوى فى ذلك طلاب البكالوريوس وطلاب الدراسات العليا الذين يفاجئون باعداد لانهائية من المؤتمرات عن كل شيء ، وعن أى شيء وفى كل وقت وكل مكان دون أن يمتلئ الكوب لأننا نعرضهم للتيار دون أن نهدىء التيار نفسه بحيث يمكن للكوب أن يمتلئ .. أظن أن المثل واضح .. وأظن أن العلاج يقتضى شيئاً من الانصاف للمتلقين بدل أن نعايرهم بان العلم موجود فى كل وقت وكل مكان وأنهم هم الذين لايستطيعون التقاطه بينما يستحيل على هؤلاء بطاقتهم التقاط علم المؤتمرات الذى يلقى فى حجرات مظلمة بطريقة الشرائح الضوئية السريعة ، ودون مقدمات ، ودون تجاوب بين المتلقى والملقى .

وليس سرا أننا مانزال ندرس كتبا متأخرة عن التقدم الحديث فى التشخيص والعلاج باكثر من عشرين عاماً ، ويندر أن تجد كتابا يتحدث عن الجديد فى العلم فى صلب المنهج الكلاسيكى ، وبعض الكتب الطبية المشهورة فى كلياتنا ألفها أساتذتنا وزملاؤنا أثناء مذاكراتهم حين كانوا طلاباً أوطلاب دراسات عليا .. وهكذا فإن الفارق بين الكتاب والعلم أصبح موجوداً بصورة تتسع مع الزمن ، ومن المزعج أن نظام الامتحانات الحالى شجع على الانصراف عن الكتب والمراجع تماماً إلى ما يسمى بالمذكرات والملخصات .. ومن المستحيل أن يتم تعليم

طبى حقيقى اعتماداً على هذا الاسلوب ، ومن الطبيعى ألا يفرز هذا النوع من التعليم إلا هذا النوع الذى أصبحنا نحن والمجتمع نشكو منه .

(٢) نحن نعلم أن قراءة مراجع السباحة كلها لاتكفل للمرء أن يكون سباحاً ، وكذلك الأمر فى الفروسية أو حتى فى قيادة السيارات وإنما يستدعى الأمر أن يتعلم الانسان تحت إشراف غيره وتوجيهه .. ويصدق هذا فى المهارات كما يصدق فى الفنون .. وأحب هنا أن أكرر ما اذكره دائماً من أن خلاصة القول الفصل فيما إذا كان الطب علماً أو فن يميل إلى ترجيح أنه فن ولكنه مع الزمن أصبح فنا يمارسه رجل علم .. وهكذا فلابد فى التعليم الطبى من الفن والعلم معاً ، ومن المؤسف له أن حصة الفن فى تعليمنا الطبى أصبحت تتضاءل على الرغم من تزايد أعدادنا – هيئات التدريس – وحين تعجب السامعون من ضخامة الارقام التى أعلنها الدكتور وزير التعليم العالى فى معرض الكتاب علقت بأنها مع مرور الايام يوما بعد يوم أصبحت أقل من الواقع ، ولكل عضو من أعضاء هيئات التدريس فى كليات الطب المصرية اليوم عدد من الطلاب لايتجاوز أصابع اليد الواحدة (مازلت عند وعدى بعدم كشف حقائق الأرقام المذهلة) وهكذا فلو أننا بطريقة بدائية جداً خصصنا أستاذاً لكل طالبين وألزمناهما بمرافقته ما استطاعا من وقت على مدى اليوم الطويل فى الكلية وفى عيادته وفى زياراته المنزلية .... الخ لكسبنا مكسبا ضخما جداً حتى ولو لم يلازمه كل منهم إلا ساعة فى اليوم مهما كان تخصصه ، ومهما كانت سنتهم الدراسية فالمهم هو اكتساب قيم ومهارات كثيرة ليست مرتبطة بمنهج مقسوم على السنوات ولابمقرر ولا بامتحان .

ومع أن هذا ليس هو الحل النموذجى ولا الأمثل وربما ليس هو بالحل المعقول فى نظر الكثيرين إلا أنه يعطينا فكرة عن مدى تقصيرنا فى الأخذ بأى حل يكفل نشأة وتطور العلاقة بين التلميذ والأستاذ .

(٣) نحن نعرف أن الثقة فى النفس لاتتولد إلا من تلقاء الممارسة ، ويستوى

هذا فى الجد وفى اللعب ولهذا فان طالب الطب فى السنة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة فى الجامعات الأوربية مطالب بأشياء كثيرة أصبحنا لانطلبها نحن من أطباء الأمتياز .. وهكذا أصبحنا لا نثق فى الأجيال التالية ولايثقون فينا ولايثقون فى أنفسهم .. ومن العجيب أن كل مستشفياتنا فى حاجة إلى جهود الطلاب فى كثير من العمل اليومى حتى تصبح أيديهم فى الطب فعلا ، ومن أطرف ما يمكن أن تلميذات مدارس التمريض يؤدين أعمالاً فى المستشفيات الجامعية بينما طلبة بكالوريوس الطب لايؤدون أية أعمال !!

وفى كثير (ولا أقول فى كل) من المستشفيات الجامعية أصبح دور أطباء الامتياز مقصوراً على نقل الدم !!

(٤) تتزايد الآن نغمة تردد ذلك التشخيص الذى يتبناه بعض أولى الأمر فى النقابة ووزارة الصحة والمستشفيات والقائل بأن الأطباء زائدون عن حاجة العمل ، ومن المؤسف له أن يقال مثل هذا الكلام فى مجتمع يعانى ويبدو لى ولغيرى أنه سيظل يعانى إلى فترة قريبة من انتشار الأمراض وسطوة بعضها ، وتجدد حدوث وباءات فى أحيان كثيرة ونقص الرعاية الصحية [لا الثانوية فحسب ولكن الأولية أيضا] ، وتزايد الحاجة إلى إجراء المسوح الطبية هذا فضلاً عن حرمان كثير من مناطق وطننا العزيز من الرعاية الصحية وحرمان بعض محافظاتنا حتى يومنا هذا من اخصائى واحد فى فرع من فروع الطب بينما تحفل بعض العمارات والابراج الطبية فى القاهرة بوجود ثلاثة استشاريين فى كل تخصص دقيق !

وهكذا فان أى مراقب محايد يستطيع أن يجزم بأن الأزمة إذن وفى بساطة شديدة أزمة إدارة وتوزيع للموارد البشرية .. ولكن مما يؤسف له أن وزارة الصحة ما تزال حتى هذه اللحظة تأخذ بسياسات كانت ناجحة (ومطلوبة) منذ خمس

وثلاثين عاماً ولكنها أصبحت عقيمة جداً اليوم ..

خذ على سبيل المثال المأساة الكبرى التى يواجهها الأطباء عند انتهائهم من قضاء سنة الامتياز بأنه لابد لهم من قضاء فترة تكليف بالريف فى الوحدات الريفية ...

وقد كان هذا صوابا ومطلوبا ومندوبا وهدفا قوميا حين كانت الوحدات الصحية والمجمعة فكرة جديدة وفى حاجة إلى الأطباء .. ولكنها اليوم أصبحت مكدسة بالأطباء ولامكان فيها لأطباء جدد .. هذا فضلاً عن أن الزمان قد تقدم وأصبحت هذه القرى ذات الوحدات حافلة بالاخصائيين لا بالاطباء فحسب، بينما نشأت مجتمعات جديدة خالية من الوحدات وبالتالى من الأطباء ، ولكن عقم الأفكار فى وزارة الصحة أصبح هو المسيطر و اصبح من المحتم انه لابد كل عام من اجراء حركة تكليف واسعة على الورق ، ثم لاتنفذ الحركة من فورها ، و لكن بعد لأى : يذهب الأطباء المكلفون مرة فى الشهر لاستلام ماهياتهم فحسب ووصل الأمر فى العامين الأخيرين إلى منحنى خطر وهو أنهم جميعاً لم يذهبوا حتى اليوم (منتصف ابريل) على الرغم من أن الحركة تقتضى أن يتواجدوا فى مواقعهم منذ أول مارس وعلى الرغم من ذلك لم يسلموا أنفسهم حتى لمديريات الصحة التى وزعوا عليها لأن الصورية أصبحت بمثابة الأساس والجوهر .

ومادامت الأمور صورية فعلا فلماذا الاستعجال ؟

(٥) يقضى جموع الاطباء ممن لم يسعدهم الحظ بالعمل فى الجامعة أفضل فترات عمرهم فى انتظار أن تتكرم عليهم الوزارة بعد انتهاء ما يسمى بفترة التكليف بالسماح لهم بالتقدم للنيابات ودراسة التخصص ، ولست أدرى أى سبب يجعل الوزارة تلتزم حتى الآن ونحن مقدمون على القرن الحادى والعشرين

بهذا التعسف ، وفى وسعها أن تفتح الباب للتقدم للنيابات مع الانتهاء من عام الامتياز خصوصا وأنها ليست فى حاجة إلى فترة التكليف ، ولاهى قادرة على خلق وظيفة طبية حقيقية للاطباء فى هذه الفترة ..

ولكن يبدو إن الابداع العقلى فى الوزارة مشغول بأمور أخرى ذات عائد أفضل .

(٦) مازالت شهاداتنا الطبية بحاجة إلى أن تبلغ سن الرشد - كما أوضحت فى مقال سابق- وخلاصة رأيى هو توحيد مقرارت الدراسة فى الدبلوم والماجستير توحيداً كاملاً بحيث لايتميز الماجستير عن الدبلوم إلا برسالة يحضرها الطالب ويحصل عليها بعد نجاحه فى الدبلوم فيصبح مؤهلا بالماجستير للخطوات المتقدمة فى سلك البحث العلمى و لكى يدرس للدكتوراه ، وفيما عدا ذلك يكون الدبلوم والماجستير متساويين من حيث تأهليهما للطبيب للحصول على لقب الاخصائى وممارسة الاختصاص ..

ولست أرى أى داع للازدواجية التى نعيشها اليوم .. بنفس المنطق فانى أرى أن تقتصر زمالات الجمعية الطبية المصرية على درجة أرفع بكثير من الماجستير والدبلوم وأن تكون مجالاً لمرحلة تالية من التقدم العلمى والمهنى بحيث تكون موازية للدكتوراه من حيث مستواها .

وهكذا يتوافر لدينا خطان متوازيان قابلان للصب فى بعضهما .. الدبلوم يؤهل للزمالة ، والماجستير يؤهل للدكتوراه ، وفى وسع حائز الدبلوم أن يحوز الماجستير برسالة ماجستير كما فى وسع حائز الزمالة أن يحوز الدكتوراه برسالة دكتوراه ... وفى وسع حامل الماجستير أن يتقدم للزمالة كما أن فى وسعه أن يتقدم للدكتوراه ، وفى وسع حامل الدبلوم أن يتقدم للزمالة مباشرة أو للدكتوراه إذا ما حاز رسالة ماجستير ..

وهكذا يستطيع كل طبيب أن يواصل تعليمه العالى تبعا لقدراته على التحصيل والبحث والممارسة الطبية الصحيحة وتبعا أيضا لظروف الموقع الذى عمل فيه ولاحتياجات سوق العمل وبهذا نقضى على مناطق كثيرة تمثل عنق الزجاجة فى المسيرة العلمية والمهنية لأطبائنا.

(٧) يقتضى الأخذ بمثل هذه المقترحات جميعاً اعادة تنظيم الموارد البشرية والمادية بطريقة تكفل أداء وظائف أفضل بدون تكبيد موازنات الدولة اعتمادات إضافية جديدة ، وقد كتبت فى هذا المعنى كثيرا ولكنى أستطيع أن أعبر مقاصدى بأمثلة سريعة ، فليس من المعقول بقاء ما يسمى بالمؤسسة العلاجية شاملة مستشفيات مؤممة ذات قدرات طبية وفنية عالية ولكنها تتعامل مع كبار الاطباء من أساتذة الجامعة وأمثالهم بنظام التعاقد ، والحالة ، والنوبتجية ، واليومية ... الخ هذه النظم العجيبة ..

ومن الأفضل والأشرف والأوفق بل وقد أصبح من الأوجب أن تنشأ فى هذه المستشفيات فروع لكليات الطب على نحو ما هو حادث فى لندن وباريس منذ اكثر من ربع قرن ولقد تأخرنا بما فيه الكفاية ولقد ضربت أمثلة توضيحية لذلك كله فى مقالات نشرتها منذ عشر سنوات ، ولكنى اعد القراء بان اقدم لهم تصورا كاملا فى مقال تال باذن الله .

وفى جميع الأحوال فان انقاذ الخدمات الطبية والتعليم الطبى فى مصر أصبح فى أمس الحاجة إلى رؤية نافذة قادرة على اختراق غيوم الحاضر بكل ما فيه ، كما أصبح يحتاج إخلاصا لايقف عند حدود سلطه وزارة وسلطة وزارة أخرى .

[الاهرام : ٢٩ ابريل ١٩٩٩]

الباب الرابع

مقترحات لتطوير الأداء الجامعى

كيف يمكن تطوير الأداء الجامعى؟

لتطوير الأداء الجامعى مدلولات كثيرة بحكم لا نهائية المعرفة، وبحكم أن العلم نفسه لا يخضع أو لا ينبغى أن يخضع إلا لنفسه، وإلا أصابه التقييد ومن ثم الجمود والموات وفضلاً عن هذين العاملين فإن الأداء الجامعى نفسه ينبغى أن يكرّس قيم الحرية فى البحث العلمى والأداء المعرفى، ومن ثم يصبح تقييده بتعريفات محددة نوعاً من الارتكاس أو الانتكاس على نحو ما نعرف وما حدث حين خضعت الجامعات فى بيئات معينة لتنظيرات محددة استهدفت توظيفها لخدمة النظم الحاكمة والنظريات السائدة، فكانت النتيجة وبالاً على الجامعات وعلى الأنظمة نفسها.

ومن حُسن الحظ أن الدولة ، متمثلة فى الرئيس مبارك وفى الحكومة، واعية تمام الوعى لهذا المعنى، لهذا فإنها لا تفرض أبداً على الجامعة أساليب محددة لتطوير هذا الأداء وإنما تدعو الجامعيين إلى التفكير لأنفسهم فى هذا التطوير، وقد تجلى هذا فى كثير من التصريحات والخطوات الهادفة التى بدأها وزير التعليم العالى الحالى الدكتور مفيد شهاب، كما تجلى حرصه على تخليص الجامعة تدريجياً من سياسات الرؤية الأحادية المتعسفة التى فُرضت على الجامعات فى بعض الجزئيات فى عهد الوزير السابق، الذى كان ميالاً على الدوام بحكم تركيبته السياسية ومجده القديم إلى فرض المركزية والشمولية.

بيد أن أبرز تعبير عن إيمان الدولة بضرورة قيام الجامعة بمهمة تطوير

نفسها، كان فى أحد اللقاءات المفتوحة للرئيس فى معرض الكتاب منذ أكثر من عامين، حين حاول أحد الأساتذة الأجلاء أن يقنع الرئيس بتبنى مقترحاته من أجل تطوير الجامعة، وعند ذاك ذكر له الرئيس مبارك بكل وضوح أنه يستحث الجامعة نفسها وأساتذتها أنفسهم على أن يطوروا أنفسهم، وقد أردف الرئيس محذراً الكافة فى المحيط الجامعى من الوقوف «محلك سر».

□□□

أما فيما يتعلق بالأداء الجامعى نفسه، فليس من شك أنه قد أصبح فى حاجة ملحة إلى تطوير كثير، وكلنا نعترف بلا أدنى مواربة بأن مستوى الأداء فى كل المهام التقليدية التى تقوم بها جامعاتنا ما يزال حتى دون المستوى الذى حققناه على مدى فترات طويلة من عمر جامعاتنا المصرية.

ولست أحب أن أخوض فى تفصيلات كثيرة تنتقد المستوى المتدنى لأداء الجامعة المصرية المعاصرة لوظيفتها فى الوقت الحاضر، ولكنى فى الوقت ذاته لا أستطيع أن أتناول مقترحات محددة من دون الإشارة إلى انتقادات محددة، وفى هذا الصدد فإنى سأقتصر فى هذا المقال على أهم عنصر فى العملية التعليمية فى التعليم الجامعى وهو القائمون بالاداء الجامعى من أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم الذين سيصيرون حتما أعضاء فى هيئات التدريس ! أما القيادات الجامعية فانها لحسن الحظ وبقوة القانون تأتى من بين أعضاء هيئات التدريس وهكذا يمكن القول بأننا نتعامل مع طائفة واحدة مع اختلاف مستويات المسئولية أو الممارسة ولهذا فلا بد فى رأيى من الالتفات إلى أهمية إحساس أساتذة الجامعة بالأرستقراطية الفكرية، ونحن لا ندعو إلى إعادة النظام الطبقى ولا نرغب فى ذلك، ولا ننحاز لطبقة دون طبقة، لكن الجامعات فى كل دول العالم ونظمه وحضاراته، لابد أن تكون فى هذا الوضع الأرستقراطى الفكرى، إضافة إلى الأرستقراطية الاقتصادية

والاجتماعية، ومن المروع أن كثيراً من أساتذة الجامعة الآن لا يستطيعون فهم كثير من تطورات الحضارة، لا المغزى ولا المعنى ولا المردود ولا الفائدة من تذوق الفنون أو مطالعتها، وليس سراً أنى أعانى كثيراً فى حث كثير من زملائى على الاستمتاع بالفنون الجميلة والراقية، وليس سراً كذلك أنى أستعين على إقناع الزملاء الذين يصنفون على أنهم من الإخوان المسلمين أو من الجماعات الإسلامية بكتابات الأستاذ محمد قطب نفسه! وبما فى كتابات الأستاذ سيد قطب، هذا فضلاً عما فى كتابات الشيخ الغزالى والدكتورمحمد عمارة، وليس سراً كذلك أنى لم أفشل أبداً فى تحقيق هذا المعنى، وهذا من حسن الحظ، ولقد كانت هناك مشكلة ذات يوم فى تنظيم أداء عمل طبى لا يتم إلا بتضافر ثلاثة محاور، وقد انتهزت الفرصة للإشارة إلى قدرة المسرح الجاد بكل صوره بما فى ذلك عروض الأوبرا والباليه على تعويد المتلقى على ضبط الإيقاع من أجل إنشاء إيقاع كلى أكثر دقة وتضافراً وتجاوباً مع الحاجة الإنسانية، ومع المشاعر، وحتى مع ما تصدره الأجهزة الحديثة فى لمح البصر. وقد كان زملائى هؤلاء سعداء إلى أقصى حد بهذه الملحوظة، وقد دفعهم خلقهم العلمى المتميز إلى الاعتراف بالندم على أنها فاتتهم فيما مضى من زمنهم، وقد كانت وصيتى فى تلك اللحظة ألا يحرموا أولادهم مما حرموا منه، وأن يسعوا إلى تزويدهم بما ليس متاحاً من تلقاء نفسه فى جامعات اليوم للأسف الشديد.

[الأخبار : ١١ يوليو ١٩٩٩]

اساتذة الجامعة بين الامس واليوم

تكون الآن رأى عام ينادى بالدعوة الملحة الى تطوير الأداء الجامعى قبل أن يصبح هذا الهدف النبيل من المستحيلات ، في ظل ما نراه من تدهور مستوى الأداء فى كل المهام التقليدية التى تقوم بها جامعاتنا الى ماهو أقل بكثير من المستوى الذى حققناه على مدى فترات طويلة من عمر جامعاتنا المصرية.

وليس من شك أن القائمين بالاداء الجامعى من أعضاء هيئات التدريس هم أهم عنصر فى العملية التعليمية فى التعليم الجامعى ، ولا يمكن الحديث عن هؤلاء بمعزل عن الحديث عن معاونيهم من المعيدين والمدرسين المساعدين الذين سيصيرون حتما مع الزمن وفى خلال سنوات معدودة بمثابة أعضاء فى هيئات التدريس ! وفضلا عن هذا فان القيادات الجامعية بقوة القانون – لحسن الحظ – تأتى من بين أعضاء هيئات التدريس وهكذا يمكن التنبيه إلى أهمية العناية الفائقة بالتكوين العلمى والفكرى والثقافى لاعضاء هئيات التدريس .

وفى عقيدتى أننا أصبحنا فى حاجة إلى إعادة تأهيل معظم أعضاء الهيئات التدريسية القائمين بالعمل الآن كى يحققوا ما حققه الجيل السابق عليهم مباشرة ، وكلنا نعرف مدى اتساع الفجوة بيننا نحن الذين فى العقدين الخامس والسادس ، وبين أساتذتنا الذين سبقوا من أولئك الذين فى العقدين السابع والثامن من عمرهم وهم الذين تمتعوا بالفعل بتعليم متميز فى مدارس كانت تحبذ النشاط

وتوفره وتهتم به وتثيب عليه ، وكانت تتمتع بادارة حازمة وواعية ، وكان احترام المعلم من البدهيات والمسلمات بل والمقدسات قبل أن يأتى وزير مناور يعاقب المعلم إذا ما وجه التلميذ ، ويبذل جهده من اجل انشاء شرطة خاصة به تحت دعاوى تجرم فى حق التربية والتعليم.

كذلك تمتع أساتذتنا الذين سبقونا (من أولئك الذين فى العقدين السابع والثامن من عمرهم) بدراسة حقيقية و منظمة ومنتظمة وممتعة فى جامعات كانت ملاذاً للنشاط الهادف، ومنبعاً للفكر المتقدم، ومعيناً للفن المتجدد. ولست أبالغ فى هذا المجال، وإن كنت أفضل أن أصور الأمر بصورة أكثر دقة، معتمدا على اسلوب المثل او العينة العشوائية.

وفى هذا الصدد فقد اخترت قسما من الاقسام المتوسطة فى عدد من تضمهم من اعضاء هئية التدريس ومعاونيهم، اذ يبلغ عدد العاملين فيه خمسين فردا.

وقد كان الأستاذ الأول فى هذا القسم - ومايزال - أحد أقطاب الجماعات الإسلامية على مستوى مصر كلها، ومع هذا فإنه من بين أعضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والأطباء المقيمين فى القسم، مايزال هو أكثر الجميع - بلا استثناء - قدرة على تذوق الفن بكل صوره، والتعليق عليه بكل فهم، والإحساس بالجمال الفنى ونشدانه كذلك فى كل صوره الرفيعة.

وهو فى تذوقه للفنون التعبيرية لا يقل شجاعة عن تذوقه للفنون التشكيلية.

و هو لا يخلط ابدا بين مفاهيم الصواب والخطأ، والحق والباطل، والجمال والقبح على نحو ما يفعل المدعون .

و فضلاً عن هذا فانه مايزال أكثر الجميع متابعة للرياضة العالمية والمحلية، و

على الرغم من انه اعتزل الرياضة لاسباب قهرية فانه حريص على التريض، كذلك فانه مايزال أكثر الجميع مشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية على مستوى الجامعة والمجتمع كذلك.

وبالإضافة إلى هذا كله فما يزال - رغم الاجتهاد البالغ لمعظم تلاميذه ورغم جديتهم جميعا بلا استثناء - هو أكثر الجميع علماً بالقديم وبالجديد واكثرهم كذلك قدرة على الكتابة العلمية، ومع أنه لم يكن فى جيله أبرز أقرانه، إلا أنه - وهذا هو موطن العظة والاعتبار - أبرز من تلاميذه الآن جميعاً فى كل هذا الذى ذكرته، على الرغم من أنهم يمثلون شرائح سنية تمتد من الخامسة والعشرين إلى مافوق الخمسين، لكنه يتفوق عليهم جميعاً بتفوق جيله بأكثر مما يتفوق عليهم بتفوق شخصه.

ولست أنفى تفوق شخصه كما هو واضح من حديثى، لكن تفوقه المرتبط بانتمائه إلى جيل آخر يفوق بمراحل تفوق شخصه.

وعلى الرغم من أنه كان من الطبيعى او المتوقع أن يتفوق عليه تلميذه الأثير الذى منحه هو كل ما فى وسعه، إلا أنه يبدو واضحاً تمام الوضوح أن التلميذ (وقد صار استاذا بفعل الزمن وحده) لن يستطيع أبداً أن يصل حتى إلى البدايات التى بدأ منها أستاذه رغم كل الدفعات الشديدة والحاسمة التى قدمها له أستاذه على حساب محبة الآخرين لأبوته.

هذا المثل الذى ذكرته لتوى ليس مثلا واحدا، أو منعزلا، أو نادرا، ولكنه -للاسف الشديد- متكرر الى حد يبدو معه وكأنه هو القاعدة.

ولعل هذا يقودنى إلى الحديث عن أهمية صياغة برامج قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للنهوض بالمستوى الفكرى والاجتماعى والفنى لأساتذة الجامعة إلى ما ينبغى أن يكون عليه .

وسيشمل هذا بالطبع زيارات طويلة المدى لا تقل أبداً عن عام دراسى كامل لهم ولأسرهم لعواصم الحضارة فى عالمنا المعاصر ، ومشاركتهم الفاعلة فى النظم والمنظومات العالمية بما يكفل تطوير وتحديث أنماط التفكير العقلى عندهم (أولا) وتوسيع الآفاق المعرفية(ثانيا) وتهذيب الأذواق (ثالثا) وتنمية الشعور بالقيم الفاضلة فى نهاية الأمر كنتيجه طبيعية وحتمية لكل ما سبق.

[الاخبار : ١ أغسطس ١٩٩٩]

تطوير نظام تنسيق القبول بالجامعات

اعتقد أنه قد آن الأون لتطوير نظام تنسيق القبول بالجامعات المصرية بما يؤكد المبدأ الرائع الذى أرساه مكتب التنسيق القائم حاليا من تحقيق أقصى قدر ممكن من تكافؤ الفرص . ومع إقرارى العميق بأن نظام مكتب التنسيق قد حقق نجاحات قصوى فى تحقيق أهداف مجتمعية نبيلة فان الحاجة قد تزايدت يوما بعد يوم إلى ضرورة تطوير النظام القائم حاليا بما يمكنه من التغلب على بعض السلبيات ، وبما يمكنه من تحقيق هدف آخر وأهم وهو تحقيق الفعالية والتفوق لنظم القبول بما يضمن تحقيق أقصى قدر ممكن من أهداف الدولة والمجتمع من العملية التعليمية ، وبالاضافة إلى هذين الهدفين فان هناك هدفا يمثل عند تحقيقه أهم قدرة لجهاز الدولة أمام ابنائها الطلاب ، وهو قدرة الدولة والجامعات على أن يبدأ العام الدراسى فى سبتمبر بداية حقيقية وصحيحة وموفقة بان تكون هناك قوائم نهائية باسماء الطلاب المقيدين وتوزيعهم على فصولهم الدراسية من قبل بدء العام الدراسى وليس كما حدث فى السنوات الأخيرة وتفاقم بسبب جور الدور الثانى فى نظام التحسين .... وفى هذا الصدد أحب أن أشير إلى المقترحات التالية :

١ - ضرورة الإسراع بأن يتم تنسيق القبول على مرحلة واحدة فقط « وليس ثلاثا وأربعا كما هو حادث الآن أو كما حدث فى بعض السنوات » ومن المؤكد أن الامكانات الهائلة للحاسبات الآلية قادرة على تحقيق هذا الهدف فى ظل التقدم الرهيب الذى حدث فى أجهزة نظم المعلومات ، ولست أبالغ إذا قلت إن بامكان

علمائنا وأجهزتنا الحالية أن تتم عملية التنسيق كلها فى ساعات معدودات ، بدلاً من هذه المراحل المتتالية التى تخصص أسبوعا لتقديم الأوراق ، وأسبوعا لاعلان النتائج ثم استراحة بين كل مرحلتين تعلن فيها أعداد الاماكن الخالية فى الجامعات المختلفة أمام طلاب المرحلة التالية .. الخ » .

وقد لاحظنا أن التنسيق فى العام الماضى قد تم بسرعة رهيبة بالمقارنة بسرعته فى السنوات السابقة وذلك بفضل حرص الدكتور مفيد شهاب على عدم تعطيل بدء الدراسة فى الجامعات خصوصا بعد تأخر وزارة التربية والتعليم فى إعلان نتائج الثانوية العامة .. وهكذا فقط نبهتنا مشكلة السنة الماضية إلى إمكان الأخذ بنظام أسرع فى إتمام عملية توزيع الطلاب على الكليات والمعاهد العليا .. ومن المحتمل أن إتمام التنسيق على مرحلة واحدة قد يقتضى بعض التعديلات فى استمارات التنسيق كزيادة عدد الرغبات التى يمكن للطالب أن يختارها للتغلب على ما هو متوقع من الطلاب من عدم القدرة على الاستيعاب ، أو المضى وراء الأمانى البعيدة ، وأحب أن اطمئن القراء أن كل هذا ممكن ويسير على العقول الآلية وعلى القائمين عليها .

٢ - ضرورة تطوير ما يسمى بحركة الأوراق فى مظروفات التنسيق التى تملأ بواسطة الطلاب ، وليس من المعقول أننا ونحن نخطو إلى عصر يسمى «الادارة بدون أوراق » مانزال نضيع الأوقات فى ملء استمارات مكررة لاتقدم ولاتؤخر بينما يمكن تخزين كل معلومات الحاصلين على الثانوية على الحاسب الآلى مباشرة من كونترول الثانوية العامة بل إننا نفعل هذا بالفعل منذ فترة ، وقد تمكن الحاسب الآلى نفسه بالفعل من أن يكشف حالات التزوير فى درجات الثانوية العامة التى مرت بمنتهى السهولة وخدعت الذين فحصوا وراجعوا كم الأوراق الهائلة والمكررة .. وهكذا فإنى لا اتصور إلا أن يقوم الطالب الناجح فى الثانوية العامة بلصق طوابع الرغبات على الاستمارة المعدة لذلك وذلك بعد كتابته اسمه

أيضا بطريقة كودية أو رقمية digital « ربما تستخدم فيها الطوابع أيضا » ورقم جلوسه بطريقة كودية أيضا .. وهذا كله ممكن ، بل وأصبح معمولا به الآن على نطاق واسع حتى على مستوى السوبر ماركت .. وإذا استطعنا أن نتفهم جوهر هذه الفكرة فانه يمكن لنا أن نستغنى عن وجود كل منافذ التسليم والتسلم فى مكتب التنسيق الرئيسى وفروعه ، وأن يقدم كل ناجح فى الثانوية استمارة رغباته إلى نفس المدرسة التى تخرج منها أو إلى مقر اللجنة التى أدى امتحانه فيها ، وتتولى المدارس نفسها تجميع أو تلقى استمارات الرغبات وتسليمها للادارة المركزية فى التعليم العالى بنفس الآلية التى كانت تجمع بها وتسلم أوراق امتحانات الثانوية العامة نفسها .. وهكذا يمكن الاستغناء تلقائيا عن منافذ توزيع واستلام الاستمارات فى مكاتب التنسيق دون أن ننتقص من حقوق ومكافآت العاملين فيها الذين سيتولون اداء الوظائف السابقة ولكن فى هدوء وبدون طوابير .

٣ – نأتى إلى النقطة الأهم وهى تتعلق « بالموضوعية » وليس « بالاجرائية » فنحن نوافق ونؤيد كل مَنْ يطالبون باختبارات قدرات خاصة للقبول بكليات الجامعة والمعاهد العليا ، ومن حسن الحظ أن التعليم المصرى قد أخذ بهذا النظام منذ مرحلة مبكرة تحت مسمى اختبارات القدرات للقبول فى كليات الفنون الجميلة (قسم العمارة) .. ومن المهم أن نبدأ من الآن على مستوى مجالس الكليات والأقسام (ثم الجامعات) فى البحث عن صيغ عادلة وعملية لاجراء مثل هذه الاختبارات لكل كلية أو قسم يرى ضرورة توافر قدرات ذهنية معينة للالتحاق به ، وأن تتم هذه الاختبارات فى إطار امتحانات الثانوية أو قبلها وهذا ممكن بالفعل ، وأنا أرجو الإسراع فى اتخاذ خطوات فعالة وعادلة فى هذه الناحية وأن تظل هذه القدرات دائما فى إطار أنها « شرط » وليست « عامل تفاضل » بحيث يظل المجموع الكلى « أو الاعتبارى الذى يضم إلى المجموع الأصلى مجموع مادة أو مجموعة مواد محددة » بمثابة عامل التفاضل الوحيد بين كل الذين استوفوا شرط النجاح فى القدرات .

ولابد أن أنبه على استحياء إلى خطورة ما أصبح يتم الآن ومنذ عدة سنوات من باب خلفى للأسف الشديد فيما يتعلق ببعض أقسام اللغات فى بعض كليات الآداب بما يرسخ أنواعا بغيضة من طبقية مقيتة حاربت ثورة ٢٣ يوليو وجاهدت من أجل القضاء عليها .. ولكن يؤسفنى أن أقول إن بعض الذين أفادوا من ثمار هذه الثورة هم الذين بدأوا العبث بانجازاتها .

٤ - ونأتى إلى نقطة رابعة تجمع بين الموضوعية والاجرائية وهى القبول فى الكليات ذات الأقسام المختلفة ، وبصفة خاصة كليتى الآداب والعلوم (وكلية البنات بالتالى) وليس سرا أن التنسيق يعامل كل هذه الأقسام على أنها شىء واحد ، ومن ثم يصبح من الضرورى إجراء تنسيق ثان على مستوى هذه الكليات ، ويمثل هذا التنسيق (المحلى) صعوبة كبيرة لكثير من الكليات ، وبابا خلفيا للتحايل على الرغبات والامكانات ، واعتقد أنه قد آن الآوان لأن يعامل كل قسم من أقسام كليات الآداب والعلوم بصفة مستقلة على مستوى رغبات المتقدمين فيكون هناك طابع لقسم اللغة الانجليزية ، وطابع لقسم اللغة الفرنسية ، وطابع لقسم اللغة العربية ، وطابع لقسم علم النفس وهكذا .. وسوف يكون هذا النظام كفيلا بحفظ مكانة كل قسم على حده ، وبتوفير أعداد ثابتة ومحددة سلفا لكل قسم ، ولايخفى علينا ما يدور الآن من صراع على تحديد الحدود الدنيا فى درجة اللغة الأجنبية الأولى واختلافها من جامعة إلى جامعة ، وما ينشأ من تناقص أعداد الراغبين فى أقسام بعينها .. وقد وصل الأمر أن قسم الانثروبيولوجى الوحيد والرائد والمتميز فى جامعاتنا المصرية وهو الموجود فى كلية آداب الاسكندرية يكاد يغلق أبوابه فى ظل هذا الصراع غير المحسوم سلفا والذى يخضع لآليات السوق دون أن يحظى بمميزات آليات السوق .. وفضلاً عن هذا فان متطلبات الدراسة فى الأقسام المختلفة فى كليات العلوم متباينة إلى أقصى حد فيما يتعلق بالمواد المؤهلة من فروع الرياضيات والعلوم .

٥ - ونأتى إلى أصعب نقطة تواجه (وتضغط على) رؤساء الجامعات والعمداء عقب إعلان نتيجة التنسيق فى مراحلها المختلفة وهى الرغبة فى تعديل الرغبات للاستفادة من الموقع الجغرافى بعد الحصول على الهدف فى الالتحاق بكلية بعينها .. وتُذرف دموع كثيرة ، وتعلو صيحات من أجل تحقيق عدم الاغتراب مع أن الحق أن هؤلاء الطلاب كانوا قد سجلوا هذه الرغبات فى كليات بعيدة عن مواطنهم الأصلية من أجل اللحاق بركب الطب « مثلا » ثم هم يطلبون التحويل إلى طب القاهرة مثلاً مع أن مجموعهم لم يؤهلهم لها وإنما أهلهم لطب الفيوم فحسب ..

ولست أدعى أن هذه المشكلة بسيطة ، وقد اعترفت الوزارات المتعاقبة بحقوق لهؤلاء الطلاب فى التحويل ولكن بعد مضى سنة دراسية كاملة فى بعض الأحيان أو بعضها فى أحيان أخرى

ويرى البعض ولهم الحجة أنه ليس من حق هؤلاء التحويل أبداً لأنهم أخذوا هذا المكان بالذات « فى الفيوم مثلاً » وحرموا منه من كان يتمناه فى الفيوم ويتمنى البقاء فيه إلى نهاية سنوات الدراسة فى الكلية ..

ولا أذيع سرا أنه عندما تبنى أحد الوزراء السابقين مبدأ التحويل الثلاثى وهو مبدأ ليبرالى بديع فقد كادت بعض الكليات تخلو من الطلاب الذين رغبوا فى التحويل منها نهائياً ..

ولا أستطيع أن أقدم حلاً حاسماً فى مثل هذه القضية بمعزل عن طبيعة الفكر الذى تتباه الحكومة ، ولكن المؤكد أن هناك حلولا متعددة ولكنى لا استطيع أن أفاضل بينها إذا لم تكن عندنا كشعب وكحكومة « معا » الشجاعة الفكرية لأن

نقبل بسريان مبدأ واحد وألا نعدل فى مبادئنا من شهر لآخر ومن سنة لأخرى ..

وعلى الرغم من هذا كله فانى أرى من الآن أنه يمكن لنا فى ظل أى قرار نتخذه وأى فلسفة نقررها أن نفتح الباب لحركة تنسيق تكميلية تتيح للطلاب تعديل الرغبات فى ظرف ثلاثة أو أربعة أيام من ظهور نتيجة التنسيق بما يتوافق مع ما جبلت عليه النفس البشرية من تغيير الرأى فى كثير من الأحيان ..

وعلى أن تكون حركة التنسيق التكميلية هى آخر فرصة لتحديد الرغبة .. وبعدها ترسل الكشوف النهائية للكليات ويمنع منعاً باتا إتمام أى تحويل بين الكليات فى السنة الدراسية الأولى ، وسوف يقتضى هذا مراجعة سياسات القبول وأعداد المقبولين بصفة سنوية .

وعلى سبيل المثال فسوف يؤخذ فى السنة التالية وليس فى نفس السنة بمبدا إعادة النظر فى أعداد الطلاب التى تقبلها كلية ما على ضوء العدد الذى استقر فيها بعد إتمام حركة التنسيق التكميلية ...

أقول هذا وفى ذهنى ما حدث عاماً بعد عام من أن كليات معينة كانت ترفض التحويل منها حتى لاتخلو من الطلاب .

٦ - سيتبع هذا بالطبع تشجيع مبدأ تنموى خطير وهو أن بعض الكليات فى المجتمعات الجديدة والنائية سوف تتيح القبول فيها بمجاميع تنقص بنسبة تقدر بخمسة فى المائة وليس بنصف فى المائة عن معدل القبول فى الكليات المناظرة فى المناطق القديمة ..

ولكنها لن تقبل تحويل الطلاب منها لأنها قبلتهم على أساس هذا الشرط .. وهكذا يمكن لنا أن نعمر وبسرعة كليات للتربية ، والتربية الرياضية وبنين وبنات والتمريض والسياحة فى الجامعات الجديدة فى البحر الاحمر وشمال وجنوب سيناء ومرسى مطروح والوادى الجديد وتوشكى إذا ما أنشأناها ، وبدون إقرار هذا المبدأ المهم تزداد نظريات القفز على الفرص فى أماكنها دون إحداث تنمية فيها ..

ولست أشك أن مجتمعنا قادر على مثل هذه الخطوة فقد خطا مثلها من قبل كثيراً حتى فى الكليات القديمة وكلنا نذكر النموذج الناجح الذى اتبعناه فى السبعنيات بالقبول فى كليات التربية على أساس إقليمى وبمجموع ٥٠ ٪ فقط ولولا هذه الخطوة الشجاعة فى ذلك الوقت ما أمكن ولا إلى الآن التغلب على ذروة أزمة المعلمين فى ذلك الوقت .

□

وفى النهاية فانى أتمتع بأمل كبير فى أن تجد هذه المقترحات طريقها إلى التحقيق بدءاً من تنسيق العام الحالى ، ولايدفعنى إلى هذا الأمل إلا ما وجدته من روح جديدة مختلفة لدى معظم لدى القيادات المسئولة عن تعليمنا العالى والجامعى فى عهد الدكتور مفيد شهاب الذى أزال - ومايزال - كثيراً من العدوان الذى وقع على نظمنا الجامعية فى فترة سابقة .

[الاهرام : ١٥ مارس ١٩٩٨]

ألفباء تطوير الاداء الجامعى

على نحو ما تمثل السنين وحدات متكررة ومتعاقبة تضبط حياة البشر والانسانية فان الأعوام الدراسية تؤدى هى الأخرى نفس الوظيفة فيما يتعلق بالحياة الجامعية ، وليس معنى وجود أنظمة جامعية تأخذ بنظام الساعات المقررة أو الفصول الدراسية أن نظام العام الدراسى قد عفا عليه الزمن بل بالعكس فان الساعات المقررة والفصول الدراسية لا تأخذ تحديدها إلا من خلال العام الدراسى نفسه .

وهذه حقيقة أراد البعض تغييبها من أجل تصوير انجازات زائفة فى مجال القضاء على ما سمى باشتغال طلبة الجامعة بالسياسة ، وفى حقيقة الأمر فاننا إذا اردنا تطويرا حقيقيا ومثمرا للأداء الجامعى فانه ينبغى لنا أن نلتفت إلى عدة حقائق :

(١) أرجو أن يحقق التطوير التأكيد على وضوح مضمار فلسفة العام الدراسى كوحدة زمنية متكاملة غير قابلة للتجزئة ، فلا يسمح ببدء الإعارات فى أى يوم منه إلا للضرورة القصوى، وإلا إذا كان من الممكن القيام بأعمال المعار بسهولة ويسر وذلك فى الأقسام التى تزداد فيها الأعداد إلى حد تغطية أى طارئ، وذلك حتى يمكن أن يتولى الأستاذ تدريس المنهج المقرر فى عام دراسى كوحدة متكاملة محققا النجاح فى نقل القيم المعرفية والخلقية المرتبطة بتدريس المنهج، وبحيث

تحسب على المعارين كسور السنة الدراسية بمثابة سنة كاملة ، وذلك تقليلا للأوضاع العشوائية السامحة ببدء الإعارات فى أى يوم.

ومن الملاحظ الآن (وقد يغضب البعض حين أذكر هذا) أن الإعارات المسموح بها قانوناً وهى للجامعات ، تتم مرتبطة بالعام الدراسى نفسه ، أما الإعارات التى تبدأ فى أى يوم خلال العام الدراسى فإنها تكون تعاقدات فى جهات خدمية قد تعطى عائداً مالياً أكبر من الجامعة ، لكنها تظل بمثابة درجة أقل من درجة الجامعات فى بلادها. وقد كان هناك نص و تقليد يحظر الموافقة على إعارة أساتذة الجامعة إلى جهات أقل من الجامعة فى كيانها العلمى والاجتماعى ، لكن تم التجاوز عن هذا الشرط ، فلا أقل إذن من الانتباه إلى أن هؤلاء الأساتذة لهم وظائف مرتبطة بجداول زمنية ينبغى ألا يتركوها فى أى وقت على النحو المأخوذ به حالياً ، وستكون نتيجة تطبيق مثل هذه القاعدة رفع المستوى المادى والاجتماعى الذى يصل إليه الأساتذة المصريون فى دول النفط ، بل والأهم من ذلك الحفاظ لهم على انتظام أبنائهم فى الدراسة فى مراحل التعليم المختلفة حين يكون من الصعب بالطبع تحويلهم إلى بلدان الإعارة ، إلا إذا كان هذا قبل بدء العام الدراسى بفترة تسمح بإجراءات التحويل والقيد والانتظام.

(٢) أرجو العدول تماماً وبسرعة عن الأخذ بنظام الفصلين الدراسيين الذى اقتطع للامتحانات والتجهيز لها والانتهاء من نتائجها أكثر من خمسين فى المائة من الأيام المتاحة للتدريس الجامعى ، وأصبح بمثابة العامل الخطير فى إصابة المناهج الدراسية بفقدان التكامل النسيجى على مدار العام الدراسى الواحد ، وأصبحت المقررات الدراسية فى أغلب الأحيان ملازم ممزقة ومبعثرة لا رابط لها ، وقد يقول البعض إن نظام الفصلين الدراسيين كان كفيلاً بشغل الطلاب وصرفهم عن النشاطات السياسية غير المستحبة ، وقد يكون هذا صحيحاً إلا أنه ليس

بالأسلوب الوحيد والحتمى لتحقيق مثل هذه الغاية السياسية أو الأمنية، ولعل الجدية الحقيقية في الأداء الجامعى تفوق هذا الأسلوب المتعسف من حيث القدرة على تحقيق مثل هذا الهدف.

وسنرى أن تحقيق الجدية فى التعليم الجامعى ليس بالأمر الصعب، وأنها بالإضافة إلى ذلك هى أبرز الوسائل الكفيلة بتخريج مواطن صالح بدلاً من تخريج شبان ساخطين قادرين على التأقلم مع نظام امتحانات فحسب، وغير قادرين على التأقلم مع المعرفة نفسها ، وهذا للأسف الشديد أبرز ما نجح الوزير السابق فى تحقيقه ! .

(٣) أرجو العدول فى كليات الطب عن نظام الدورين فى امتحانات الدراسات العليا، وأن يكتفى بامتحان واحد فى العام بديلاً عن هذا العبث القائم بتكرار الامتحان مرتين فى العام، وتكرار رسوب الأطباء حتى يستوفوا النضوج الشكلى الذى يحكم عليه أساتذتهم بطرق ذاتية بعيداً عن كل أصول التقييم العلمى والطبى.

وسوف ييسر لنا العدول عن هذا النظام توفير كثير من الموارد المهدرة طوال العام على الامتحانات الاكلينيكية والتحريرية والشفوية والإجازات التى تمنح للطلاب – وهم أطباء عاملون فى نفس الوقت – قبلها استعداداً لها وبعدها حتى يتم الانتهاء من التصحيح ورصد الدرجات وتجميع النتائج. وليس سراً أن فترة امتحانات الطب تأخذ أكثر من ٦٠٪ من الأيام المتاحة للدراسة بلا أدنى مبالغة.

(٤) أرجو كذلك تقييد مواعيد التسجيل لدرجات الدراسات العليا بموعد واحد فى العام بديلاً عن الوضع القائم الذى يجعل التسجيل متاحاً فى كل وقت وفى أى يوم، وبالتالى تفتقد الدرجات العلمية إلى طابع التنظيم وإلى وجود عام دراسات عليا يبدأ بالسمنارات وينتهى بالمناقشات للرسائل المجازة. ولو فعلنا هذا

لأصبح من اليسير على طلاب الدراسات العليا الذين هم فى العادة غير متفرغون أن يجدوا الوقت الملائم لكى يتفرغوا فى أوقات محددة لحضور السمنارات التى تسبق التسجيل، ومجموعة مكثفة من المناقشات التى تكفل الارتقاء بمستوى بحوثهم العلمية بدلاً من ضياع الإحساس بـ«ألف باء» البحث العلمى حتى على مستوى الشكل فيما تفرزه جامعاتنا اليوم من رسائل (وبالتالى من بحوث).

[الأخبار : ٢٧ مايو ١٩٩٩]

المكتبات الجامعية فى حاجة إلى إنقاذ سريع !!

لا أعتقد أنه من الممكن أن يتحقق تطوير الاداء الجامعى من دون توجيه عناية عاجلة ومكثفة وجدية إلى المكتبات الجامعية سواء فى ذلك المكتبات المتخصصة أو المكتبات العامة ، وسواء فى ذلك المكتبات الجامعية على مستوى الأقسام العلمية أو الكلية أو الجامعة ومن المؤسف له أن مكتباتنا الجامعية أصبحت (الآن) من أبرز نقاط الضعف فى الجامعات المصرية ، وقد كانت فى عهد سابق من أبرز نقاط القوة.

ولعل وجود مكتبة جامعة القاهرة المركزية يدلنا على ما كان للمكتبة من شأن فى فكر رواد الجامعة فى مصر ، ونحن نرى مبنى عريقاً أسس وصمم ونفذ كمكتبة ومن مفاخر وطننا أن جامعة القاهرة نفسها بدأت خطوات عملية من أجل مكتبة جديدة أكثر حداثة ، وهكذا قد يصدق القول القائل بان الغنى يزداد غنى وأن . . . . ، أما جامعة الاسكندرية فتتميز عن كل جامعات مصر بوجود المكتبة العلمية المركزية للجامعة التى تكافح بفعالية ناجحة مبدأ بعثرة الدوريات والكتب العلمية ما بين الكليات العلمية المختلفة فى الجامعة رغم التخصصات المشتركة ما بين الطب وطب الاسنان والصيدلة والبحوث الطبية والهندسة والطب البيطرى والعلوم والزارعة والتمريض والصحة العامة والدراسات العليا والبحوث الطبية والتربية ، وهكذا تخدم هذه المكتبة اثنى عشر كلية (منها ما هو مكرر كالزراعة) ، وتعانى هذه المكتبة حالياً من تأخر مشروع ترميمها إلى معدلات بطيئة جداً كما

أنها بحاجة شديدة وماسة إلى دفعة مادية لتعويض النقص فى التزويد .

أما مكتبة الجامعة الثالثة (عين شمس) فقد فقدت كيانها حين وصل الأمر برئيس الجامعة فى نزوة تنظيمية (حسنة النية فى الغالب) فى نهاية السبعينيات، إلى تفتيت مكتبة الجامعة المركزية، وقد تكرر هذا فى جامعة أخرى .

ثم إذا بالجامعات الأحدث تفعل ما هو أسوأ، فيغفل بعضها وجود المكتبات المركزية من الأصل، ويعيد بعضها الآخر تخصيص الأبنية التى بنيت من أجل أن تكون مكتبات مركزية من موازنة الدولة على مدى خطتها الخمسية ، فاذا بالادارات الجامعية تعيد تخصيص هذه المبانى عند اكتمال انشائها لتكون بمثابة مقرات فخمة لإدارة الجامعة أو لغير ذلك .

وأصبحت النتيجة وضعاً مأساويا للمكتبات الجامعية : فلا المكان متاح ، ولا الكتب كافية ، ولا التمويل منتظم ، ولا الإدارة المكتبية الموجودة ترتقى إلى ما هو مفروض فى مكتبات الجامعات على نحو ما نرى فى مكتبات العالم كله ،

ولن أتطرق إلى اكثر من هذا فى تصوير الوضع الحالى .

وإنى أقترح أن نلتزم بأقصى سرعة بأن يكون لكل جامعة فى خلال عام واحد من الآن مكتبة عامة رفيعة المستوى تتكون من مليون كتاب على الأقل، وبأن يكون لكل كلية فى خلال عام واحد مكتبة من ربع مليون كتاب على الأقل، وسوف يلاحظ القارئ أننى لم أصل بعد إلى الحديث عن النوعية مكتفياً بالحديث عن الكم فقط .

وعندى أن العناية بالكم خطوة أولى لابد أن تتم على هذا النحو السريع، وبعد هذا يمكن لنا بعد استقرار المكان والأرفف والمخازن [فى خلال العام] ، أن نرتقى بالكم إلى أرفع مستويات نريدها من كيف متميز وذلك طبقا لبرامج مستمرة تتولى تنفيذ سياسات الإحلال والتجديد والتبديل ولاتكف عن الاستغناء

عن البالى وإحلال الأحدث وتجليد كل ما يستحق التجليد . . الخ ، وذلك على نحو ما يحدث فى كل مكتبات جامعات الدول المتقدمة ، لكن لابد قبل كل شىء من البدء فى إيجاد وتكوين الكيان الكبير بأثاثه الداخلى ، وبالقوى البشرية اللازمة لإدارته على نحو يومى متصل لعشر ساعات على الأقل فى اليوم ، وبسياسات إعارة وتزويد واضحة ومستقرة ، وربما موحدة على مستوى كل كلياتنا وجامعاتنا .

ولنتذكر بأسى حقيقة مرة وهى أن الموازنات التى أنفقت فى السنوات الأخيرة باستهتار بالغ على ادعاء إدخال نظم الكمبيوتر وأجهزته كانت كفيلة بتحقيق هذا الهدف النبيل لولا أن الهدف النبيل لايتيح ما يتيحه شراء أجهزة الكمبيوتر من بروباجندا زائفة ومزايا لاتخفى على أحد ، ومع هذا فقد أوشكت أجهزة الكمبيوتر التى أنفقت عليها أموال طائلة على التكهين رغم أنها لم تفد أحداً ومعظمها لم يخرج من صناديقه حتى الآن . .

أما الكتاب الذى هو خير جليس وأبقى انتاج للخلود فقد غفلت عنه مكتبات جامعاتنا لأنه « أصبح فى وهم بعض المتفعين مودة قديمة » !! وقد حدث هذا على الرغم من أن الرئيس مبارك نفسه أمر بنفسه (بل ونفذ) تزويد الجامعات بخمسين مليون من أجل المكتبات والمعامل .

وينبغى ألا ينسينا الاهتمام بالمكتبات المتخصصة فى الكليات الاهتمام الأولى بالرعاية بوجود وتطوير المكتبات العامة على مستوى الكليات كذلك لأنها تظل بمثابة أبرز ركن أساسى فى تكوين ثقافة وشخصية الجامعيين على نحو أمثل وإذا كان المبدأ الحضارى يقول إن كل تجمع بشرى لابد له من مكتبة عامة فان أولى هذه التجمعات بالمكتبة العامة هى التجمعات الجامعية !.

[الاخبار : ٢٧ أغطس ١٩٩٩]

الباب الخامس

هياكل التعليم الجامعى

هل يمكن إعادة النظر فى كثرة الأقسام الجامعية

كان هيكل الجامعات المصرية لفترة طويلة من أكثر الهياكل مثالية بما يتيحه من انضباط وتنسيق رائعين وقدرة على التعبير الصادق عن الوظيفة المؤداة ، ولكن هذا الهيكل أصبح اليوم بعد إساءة تعديله يواجه كثيراً من الصعوبات فى الاستمرار فى أداء وظيفته فى ظل جموده عن التطور اللازم للاحتفاظ له بالمرونة من ناحية ، وفى ظل الإسراف فى استخدام نصوصه لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية من ناحية أخرى .

ويتضح هذا الفهم بصورة صارخة إذا علمنا مثلاً أن عدد الجامعات لم يتغير منذ ١٧ عاماً حيث كانت ١١ جامعة ـ ثم أضيفت اليها أخيرا جامعة جنوب الوادى - أما عدد الأقسام فى أى كلية من الكليات فقد زاد زيادة سرطانية بانفصال أقسام عن بعضها وليس بنشأة أقسام جديدة أو تخصصات حقيقية جديدة ويكفى أن أذكر (بدون ذكر أسماء) أن كلية ما كان عدد أقسامها سنة ١٩٧٧ خمسة أقسام وفى ١٩٩٣ قارب هذا العدد ثلاثين قسما . . وهى ليست النموذج الوحيد فى هذا الصدد!! وعند هذه الكلية وغيرها استعداد لأن تصبح قبل عام ٢٠٠٠ وقد ضمت أربعين قسما ، فإذا عرفت أن مجلس الكلية يضم أستاذاً من كل قسم بالإضافة إلى رئيسه فإنك لن تتعجب من قصة الأستاذين عضوى مجلس الكلية اللذين تعارفا فى المصيف لأول مرة فى حياتهما ، لأنه حتى فى مجلس الكلية الذى كان من المفروض أنهما يحضرانه معاً منذ سنوات لم

يجذب أحدهما انتباه الآخر بأى شىء!!.

ومن نافلة القول أن تفتت الأقسام فى الكليات الجامعية شىء مقيت كفيل بضياع هيبة العلم نفسه لا الكلية وحدها فى نزاعات لا تنتهى، وهو أمر كفيل أيضا بعدم الإنجاز العلمى على أى مستوى اللهم إلا الزعم بدقة التخصص التى سخر منها توفيق الحكيم حين رسم لنا شخصية الدكتور المتخصص فى «حتى»، وهى الشخصية التى جسدها الفنان صلاح ذو الفقار، أو دقة التخصص التى عبرت عنها سيدة الغناء العربى أم كلثوم حين سألت طبيب الأنف والأذن والحنجرة الذى زعم أنه متخصص فى الأذن فقط وليس الأنف ولا الحنجرة فقالت رحمها الله : الأذن اليمنى أم اليسرى ؟

وتحت دعوى هذا التخصص الدقيق سوف يواجه المجتمع بعد مدة بأناس عاجزين تماماً عن اتخاذ أى قرار فى أى مشكلة إلا أن يشكل لهم مجلس أعلى يضم التخصصات المختلفة، وقد استشرى هذا المرض على مستوى القمة فى مجتمعنا فترة من الزمن، إلى أن استطاع الرئيس مبارك نفسه بدون ضجيج أن يحد منه حين أخذ بدون ضجيج أيضا بمبدأ ضم الوزارات المتقاربة فى العمل فى كيان واحد، أى أنه مع احتفاظ كل من وزارات النقل، والنقل البحرى، والمواصلات بكياناتها القديمة القائمة فإنها جميعاً تتبع وزيراً واحداً، وقد ثبت أن فى توحد الوزير الضمان الأكيد بالقضاء على كل مشكلات تنازع الاختصاصات التى لا تنتهى فى بلدنا العزيز، وقد حدث نفس الشىء فى وزاتى التعليم والتعليم العالى منذ منتصف عهد الرئيس السادات باستثناء فترة قصيرة كانت الأمور فيها شبه متوحدة، ولكن فى نفس الوقت كانت الأقسام [وهى الكيانات الصغيرة جداً إذا ما قورنت بالوزارات] تتسابق إلى الأخذ بسياسة الأقسام المتكررة، وخذ مثلاً على ذلك موقف قسم الأمراض الباطنة الذى يعرفه العالم كله على أنه أمراض باطنة فحسب وفى داخلها تخصصاتها مهما تعددت . أما عندنا فإن هذا

القسم ينقسم فى البداية إلى باطنة عامة وباطنة خاصة ثم تنقسم الخاصة عاماً بعد عام لتتحول تخصصاتها المختلفة إلى أقسام قائمة بذاتها للقلب ، والأمراض العصبية ، والأمراض النفسية ، والطب الطبيعى ، والروماتزم ، والتأهيل ، ورعاية الحالات الحرجة ، والأمراض المتوطنة ، والأمراض الجلدية ، والأمراض التناسلية ، وأمراض الذكورة ، وأمراض الصدر . . . . ياإلهى ! !

أما التخصصات التى كانت تكون مع بعضها قسم الباطنة العامة فإنها هى الأخرى بسبيلها إلى الانفصال (أمراض الكلى - أمراض الدم - أمراض الجهاز الهضمى - أمراض الغدد . . الخ) وسيعجب القارىء لهذا المقال من أسماء هذه التخصصات ، سيعجب لماذا كانت هذه التخصصات قد ذهبت فى طريق الباطنة العامة ، بينما التخصصات التى عددناها فى الفقرة السابقة كانت قد سلكت طريق الباطنة الخاصة . . وليس للقارىء أن يعجب فالمسائل كلها اجتهادات شخصية ، وعلاقات شخصية ، ومنافع شخصية أيضا ، وعلى حين أن تخصص القلب فى جامعات عين شمس والأزهر والزقازيق كان تابعاً للباطنة الخاصة مثلاً فإنه فى جامعات الإسكندرية والمنصورة وأسيوط وبنها كان تابعاً للباطنة العامة ، أما فى جامعة القاهرة فقد كان متحداً مع تخصصين آخرين هما الصدر وجراحة القلب والصدر لتكوين ما يسمى بقسم القلب والصدر وجراحتيهما ، وليس هذا موضع الإفاضة فى الحديث عن هذه النقطة فقد قتلتها بحثاً فى دراسة لى عن تكوين وتكون الأقسام والتخصصات فى كليات الطب " .

إنما يهمنى فى هذا المقال أن أشير إلى أن كليات الطب للأسف كانت هى الرائدة فى هذا المجال، مجال التقسيم . . وهى التى استهلكت نصوص القانون من كثرة استعمالها فى إنشاء ما شاءت وشاء لها الهوى من أقسام جديدة يوما بعد يوم ، ويظن الناس بمن فيهم بعض أساتذة الجامعات الذين يضطرون إلى الموافقة فى مجالس الجامعات والمجلس الأعلى للجامعات على هذا الهوى المستمر أن

الطب فقط هو الذى يستحق وصف « كثير التخصصات » ، وهذا وهم شائع ، فلو أن أى كلية أخرى كالطب البيطرى أو الزراعة أو الآداب أو الهندسة . . . الخ) نهجت منهج كليات الطب المصرى ما انقفل باب التفريع أبداً ، وخذ أمثلة على ذلك لما يعرفه الناس جميعاً وهو علم التاريخ الذى تحافظ كليات الآداب عليه قسما واحداً أليس فى وسعها أن تجعل من كل التخصصات التى يضمها هذا القسم أقساماً للفرعونى والآشورى والفارسى واليونانى واللاتينى والأموى والعباسى والاندلسى والاخشيدى والمماليكى والأيوبى والعثمانى والوسيط والحديث والمعاصر . . . الخ) ، وأليس فى وسع قسم اللغة العربية وآدابها أن ينقسم إلى أقسام للأدب الجاهلى والاسلامى ، والعباسى ، والأندلسى ، والفاطمى ، والعثمانى ، والحديث ، ، والمهجر ، وللبلاغة القديمة ، والحديثة ، وللنحو وللصرف ، وللعروض ، وللرواية ، وللمسرح ، وللشعر ، وللأدب المقارن و لنظرية الأدب ، وللأدب الشعبى ، ولتحقيق التراث و لعلم اللغويات ، واللهجات ، والأصوات . . . الخ)

إنما تقوم كليات العالم أجمع على عدد محدود جداً من الأقسام لا يكاد يجاوز أصابع اليد الواحدة أو اليدين على أقصى تقدير حتى يمكن للكلية أن تكون ذات طابع ، و حتى يمكن بلغة العسكريين أن تسهل عملية "التعبئة" والتعبئة لاتكون فى العسكرية فحسب ، ولكنها تكون أيضا فى العلم ، والتعبئة فى العلم تعنى محاربة الجهل والعلم الكاذب ، وفى غياب التعبئة يصبح الجهل هو السائد تحت دعوى غياب أو اختلاف التخصص !

ومنذ أكثر من ثلاثين عاماً ارتفعت صيحات المفكرين فى العالم المتقدم كله مهاجمين إعلاء مبدأ التخصص الدقيق لأنه كما قالوا يؤدى إلى أن تعرف كثيراً وكثيراً عن قليل قليل ، أو كما قالوا بالانجليزية :

To know more and more about less and less

ولست فى الحقيقة من أعداء التخصص بل ربما كنت أكثر الناس حماساً له فى كل مجال، ولكنى أعارض أن ينتقل التخصص من كونه مجالاً للبحث العلمى أو الفكر إلى أن يصبح عنوانا على الوظيفة ذاتها ومجالاً لتمزيق العلم على نحو ما حدث عندنا ، لأن النتيجة الحتمية لهذا الاتجاه هو "انقراض المعرفة" ، والمعرفة لا تنقرض أبداً ولكن أهلها لا يزالون يمزقونها حتى تنقرض عندهم ، فيبحثون عنها سليمة متماسكه فى مكان آخر.

وحتى نستطيع أن نجد حلاً لهذه المشكلة العويصة فى ظل الحفاظ للجامعيين على حقوقهم المكتسبة حتى الآن أرى أن نتجاوز نظام الأقسام هنا إلى نظام الشعب ، فيكون لكل كلية عدد محدد سلفاً من الشعب الواضحة المعالم على أن تضم كل شعبة من هذه الشعب ما هو موجود الآن تحت مسمى الأقسام . . وهذا النظام الذى أقترحه يكاد يكون موجوداً فى العالم كله من وجود divisions & departments . . فتكون الأقسام الموجودة بمثابة التخصصات وتكون الشعب الجديدة محددة العدد التى يصدر بها تعديل واضح لقانون المجلس الأعلى للجامعات .

وفى واقع جامعاتنا اليوم شيء شبية بهذا تماماً ، ففى قصر العينى مثلاً يوجد قسم للجراحة العامة ويضم هذا القسم أكثر من عشر وحدات لكل وحدة منها كيانها المستقل ورئيسها وهى تعرف عند الناس باسم قسم ٢٧ وقسم ٢٩ وقسم ٢٨ وقسم ٣٠ وقسم الحروق وقسم الحوادث وهكذا ولكن رئيس كل قسم منها رئيس قسم فحسب . أما رئيس قسم الجراحة العامة فرئيس أقسام . أى رئيس شعبة حسب تعبيرنا الجديد.

ومن الإنصاف أن نذكر أن المشرع فى القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ حين تناول هذه النقطة كان على حد كبير من الذكاء والنضج والإنصاف والاطلاع على النظم الجامعية العالمية فى هذه النقطة حيث نص على وجود ما يسمى بنائب رئيس

القسم لشئون التخصص وأعطاه كافة صلاحيات رئيس القسم . . . الخ ، وهذا هو ما نرجو أن يستمر فى ظل القانون الجديد بحيث يكون رئيس الشعبة هو رئيس القسم فى التشريع القديم ، ورئيس القسم هو نائب رئيس القسم لشئون التخصص فى النظام القديم ، وتعدل النصوص أوتوماتيكيا على نحو ما يقول القانونيون فيستبدل بنص مسمى رئيس مجلس القسم رئيس مجلس الشعبة ، وبمجلس القسم مجلس الشعبة وهكذا ، كما يستبدل بنص كلمة نائب رئيس مجلس القسم لشئون التخصص مسمى رئيس القسم . . وهكذا .

وفى هذه الحالة يصبح الاتجاه إلى إنشاء أقسام جديدة محدوداً بمستوى التخصصات داخل الشعبة الكبيرة الثابتة التى لا يصيبها التمزق ولا التمزيق بسبب الأهواء الشخصية ، وفى ذات الوقت يظل الباب مفتوحاً تماماً وبعقل شديد أمام كل تخصص دقيق وغير دقيق ليستقل فى إطار الشعبة .

و نأتى الآن إلى النقطة الثانية فى هذا المقال وهى المتعلقة بعدد جامعاتنا فعلى النقيض من هذا التسيب الواضح فى تقسيم الكليات إلى أقسام لا متناهية نجد اتجاهاً لا يُدرى له سبب ظاهر إلى تقليل أعداد الجامعات ، والإكثار من الكليات المتكررة فى ذات الجامعة على مستوى الفروع ، وكأننا بهذا نضعف الكليات الجامعية التى هى الوحدة الحقيقية فى بناء النظام الجامعى مرتين ، مرة حين نوهن سيطرتها على أجزائها بكثرة هذه الأقسام ، ومرة أخرى حين نضعف مكانتها بين شقيقاتها وأخواتها بكثرة هذه الشقيقات والأخوات فى الجامعة الواحدة .

إن الدول التى توازينا فى تطويرها الحضارى والجامعى وفى عدد سكانها (كتركيا مثلا) تضم مالا يقل عن أربعين جامعة من دون أن تشتكى من كثرة عدد الجامعات ، ونحن بالفعل نمتلك مثل هذا العدد ولكن مع ضمه وتكديسه فى عدد محدود من الجامعات . فهل يمكن لنا إعادة تنظيم الجامعات حتى بدون إنشاء جامعات جديدة؟

[الوفد ١٣ يناير ١٩٩٦]

رؤية عملية لإعادة هيكلة الجامعات المصرية

يتزايد الحديث فى الأوساط الجامعية عن ضرورة زيادة عدد الجامعات المصرية وبخاصة أن هذا العدد وصل فى ١٩٧٦ إلى ١١ جامعة ومنذ ذلك الحين لم يزدد هذا العدد إلا جامعة واحدة هى جامعة جنوب الوادى ، ومن الواضح أن المطالبة بزيادة عدد الجامعات لاتعنى إنشاء كيانات جامعية جديدة « سواء الكليات أو المعاهد العليا » وإنما قد تقتصر كما حدث فى جامعة جنوب الوادى على إتاحة الفرصة أمام الجامعات القائمة للانقسام « أو لإعادة التوزيع » بحيث تتحقق اللامركزية المطلوبة لإدارة مؤسسات التعليم العالى ومن حسن الحظ أن تجارب إنشاء الجامعات المصرية القائمة قد مرت بنفس الخطوات التى سنقترحها بعد قليل ولنراجع على سبيل المثال نشأة جامعة ابراهيم « عين شمس الآن » من مجموعة الكليات والمعاهد فى ١٩٥٠ وبنفس الطريقة تقريبا جامعة حلوان فى ١٩٧٦ وكذلك نشأة جامعات طنطا « فرع جامعة الإسكندرية » والمنصورة « فرع جامعة القاهرة » والزقازيق « فرع جامعة عين شمس » .

ومع هذا فانى أحب أن أنبه فى هذا المقال إلى نقطة فى غاية الأهمية وهى أن إنشاء الجامعات الجديدة يجب أن يتم برؤية قومية شاملة وليس بالاستناد إلى مجرد الرغبة فى تلبية طلبات إقليمية أو تطلعات مشروعة لمواطنى بعض المحافظات أو لأعضاء هيئات التدريس والأفراد العلميين . . ولهذا فانى أؤمن أنه لابد من وضع تصور شامل لإعادة الهيكلة للجامعات القائمة والكليات التابعة

لوزارة التعليم العالى وذلك للعمل بأقصى كفاءة على تحقيق مجموعة أهداف متوازية ومتضافرة وغير متعارضة وغير متقاطعة أيضاً ، وهذه الأهداف هى :

١ - الوصول إلى النسب العالمية المستهدفة بأن تكون هناك جامعة لكل مليونى مواطن على الاكثر.

٢ - إتاحة الفرصة لوجود جامعة على الأقل فى كل محافظة من محافظات الجمهورية لتمثل السند العلمى والتكنولوجى والفكرى لعملية التنمية المحلية والاقليمية من جهة ولتمثل المرجعية الفنية لتقييم وتطوير مشروعات التنمية من جهة أخرى . ومن نافلة القول أن نذكر أن إنشاء الجامعة جزء اساسى من سياسة التنمية الشاملة القائمة على توفير البنية الاساسية للعلم والتعليم والبحث العلمى ، كما أنه فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية تمثل الجامعة أحد الأركان الهامة للبيئة القادرة على النمو فى كل إقليم . ويستتبع هذا أن نضع من اليوم التصور الكامل لانشاء أربع جامعات متميزة فى محافظاتنا المحرومة من صورة كاملة للتعليم الجامعى حتى اليوم خاصة بعد المشروعات العملاقة التى يقودها الرئيس محمد حسنى مبارك فى توشكى وشرق التفريعة والعونيات .... الخ . و لابد أن نعنى فى تكوين الجامعات الجديدة بالبعد عن التقليدية المتمثلة فى تكرار كليات بعينها فى كل جامعة .

٣ - استكمال الصورة المثلى للنهضة الحضارية فى المدن والتجمعات العمرانية الجديدة باتاحة تكوين جامعة حكومية على الأقل فى كل مدينة بما يضمن تشجيع المواطنين على الاستقرار الحقيقى فى هذه المدن « وليس الإقامة الترانزيت » ولاشك أن فى مقدمة عوامل تحقيق الاستقرار للأسرة المصرية أن يتوفر التعليم الجامعى والعالى لابنائها بما يقضى على مشكلات الاغتراب وتشتت الأسرة وازدوجية وتكرارية ومضاعفة التكاليف المرتبطة بالحياة اليومية لعائلات الطبقة الوسطى وربما تمثل هذه النقطة الجانب الأهم فى القضية الاجتماعية المعاصرة ،

فقد آن الاوان بالفعل لانشاء الجامعات على أفضل وأتم صورة فى كل واحدة من المجتمعات العمرانية الجديدة لنستكمل بها البعد الاجتماعى فى تنمية هذه المجتمعات من ناحية ، ولنتيح أمام كليات و معاهد قائمة بالفعل الفرصة التى تنتظرها من زمن طويل للحصول على مبنى لائق ، وفناء واسع ، وحرم حقيقى ، وفرصة للتوسع الذى لا بد منه فضلا عن إتاحة المجتمع الجامعى للمدن الجديدة ، وإتاحة المجتمع الجامعى السليم لبعض مؤسساته القديمة التى نشأت فى ظروف قاسية داخل الكتلة السكنية القديمة .

٤ – حماية هياكل وإدارة الجامعات من الترهل الذى أصبح للأسف سمة مصرية تصيب أغلب المؤسسات الفكرية عند خطوها نحو العراقة وقد قاد هذا الترهل إلى أن جامعة الأزهر على سبيل المثال أصبحت تضم ٥٦ كلية !! ومع أنها ليست موضوع حديثنا اليوم إلا أن الشىء بالشىء يذكر .

٥ – إتاحة الفرصة للمعاهد العليا والمتوسطة للانضواء تحت مظلة الجامعات بعدما أثبتت التجربة الوطنية فى التعليم العالى أن مظلة الجامعة تحقق للمعاهد والخريجين وللوطن فوائد واضحة يصعب تحقيقها على نفس المستوى إذا ما أخذنا بسياسة المعاهد المبعثرة التى لاتربطها وحدة مكان وحرم جامعى أو جو علمى ولا تتحقق فيما بينها تلك الروابط التى تحققها المجالس الجامعية على المستويات المختلفة هذا فضلاً عن الحاجة إلى التحفيف عن كاهل وزارة التعليم العالى لتتفرغ للوظائف القومية الكبرى فى مجال عملها «البعثات – تطوير التعليم الجامعى – نظم القبول – خطط التنمية البشرية – تقييم الأداء الجامعى » وهكذا يمكن إنهاء المركزية القديمة التى ما تزال قائمة فى وزارة التعليم العالى حين يخضع معهدان فى أسوان وبورسعيد مثلاً لنفس الإدارة الصغيرة فى الوزارة بالقاهرة فلا يحققان من التقدم ولا حتى من سرعة إنجاز الأعمال الروتينيه أى شىء ، ولابد من إلحاق كل ما هو تابع لوزراة التعليم العالى من معاهد عليا ومتوسطة بالجامعات الجديدة

والقديمة أيضاً بحيث لا يكون هناك تعليم عال ولا جامعى إلا من خلال الجامعات التى سوف يضمها بعد إعادة التوزيع كيان قومى مركزى وقادر هو المجلس الأعلى للجامعات .

٦ - تحريك بعض مؤسسات التعليم العالى والجامعى التى نشأت فى ظروف قاسية فى مبان ضيقة وصغيرة ومكدسة وغير لائقة داخل الكتلة السكنية للمدن الكبرى إلى أحرام جامعية « جمع حرم » قادرة على توفير تربية جامعية سليمة كفيلة بتحقيق الحدود القصوى من الأنشطة الجامعية الرفيعة والقادرة على تزويد الطلاب « الخريجين » بالشخصية الناجية من مشجعات التطرف والارهاب والانحراف . . ولا يخفى علينا جميعاً ما هو حادث الآن فى كثير من الكليات والمعاهد الموجودة فى فيلات صغيرة وبين عمارات شاهقة فضلاً عما تسببه حركيات العملية التعليمية نفسها من مشكلات فى المرور والحياة اليومية .

وفى هذا الصدد يكفى أن أطلب إلى القارىء الذهاب إلى أى من الكليات الفنية فى حى الزمالك ، أو المعاهد العليا والمتوسطة فى كافة أنحاء القاهرة (فى شارع الصحافة على سبيل المثال) ليرى بنفسه الظلم الذى تعانيه من ضيق المكان الذى ينعكس بالتبعية على مستوى الانجاز والنجاح الذى تحققه ، بل ويضيف أبعاداً قاسية إلى أزمات المرور والاسكان وأزمات الشباب « ذكورا وإناثا » الذى لايجد المجتمع الجامعى ولا المدرسى وانما يجد نفسه مسوقا ومدفوعا إلى الجلوس على السيارات المنتظرة فى الشوارع الضيقة والتى ضاقت بسبب انتظار هذه السيارات ، وربما كانت هذه السيارات سيارات أعضاء هيئات التدريس والعاملين وطلاب المعاهد والكليات أنفسهم ، .فقد يضطر هؤلاء إلى الجلوس فى مداخل العمارات المحيطة بهذه الكليات والمعاهد ، وسيصبح فى وسع الدولة أن تحل مشكلات وزارة التربية والتعليم وهيئة الأبنية التعليمية ببعض هذه المبانى التى تشغلها « الآن » المعاهد و الكليات المتعددة التى ستنقل إلى الجامعات الجديدة فى

المدن الجديدة .

* * *

هذه - فى رأيى - هى الأهداف الستة التى يجب أن نضعها نصب أعيننا ونحن نضع خطة لاعادة تنظيم مؤسسات التعليم العالى ، ولاشك أن كثيرا من النتائج الجيدة سوف تتحقق نتيجة لهذا التنظيم ، ولن أطيل على القارئ بذكر هذه الفوائد أو بالنظر اليها من الآن على أنها أهداف ولكنى ساكتفى بذكر نتيجتين مهمتين :

أولاهما أنه سوف يتاح للجامعات لأول مرة أن تضم تحت مظلتها بعض المعاهد الخاصة التى يؤدى فيها الطالب مصروفات رمزية كمعهد الخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ مثلاً أو مصروفات معقولة أى أكثر من رمزية وربما كانت قريبة من الفعلية كمعهد العاشر من رمضان ، وهذا معنى من أهم المعانى التى ينبغى أن نحرص عليها كحل وسط ومتميز للصراع المتنامى بين فكرتى خصخصة التعليم من جهة ، وضرورة النجاح فى تدبير موازناته على حساب الإنفاق العام للدولة من جهة أخرى ، ومن حسن الحظ أن الجامعات القائمة قد اتبعت مثل هذا النهج وإن كان على استحياء فى خطوتين متعاقبتين وهما برامج التعليم المفتوح ، وماسمى بالانتساب الموجه !! وكم فى مصر من الاسماء !! .

أما النتيجة التلقائية الثانية فتتمثل فى أنه سوف يتاح للجامعات لأول مرة أيضا أن تضم المعاهد المتوسطة من ذوات السنتين وأظن أن هذه أعظم وسيلة إن لم تكن الوسيلة الوحيدة للارتفاع والنهوض بمستوى هذه المعاهد وإتاحة الفرصة أمام خريجيها لأخذ مكان تحت الشمس فى تنمية بلادنا ، وهى فرصة ذهبية لقيام الجامعات بدور حقيقى فى النهوض بالتعليم الفنى من خلال نهوضها بالمعاهد المتوسطة ، ومن المهم أن نذكر أنه ليس بدعا أن تنتمى المعاهد المتوسطة للجامعات فهذا يحدث فى معظم بلدان العالم المتقدم ولا ينبغى لنا أن ندع هذه النقطة من

دون أن نتطرق إلى معاملة هيئات التدريس فى هذه المعاهد المتوسطة و الفنية فمن الممكن لهؤلاء أن يعاملوا معاملة عادلة جداً بدون خلق أوضاع جديدة غير مسبوقة وذلك بأن نلجأ فى معاملتهم إلى تطبيق مواد قانون الجامعات الخاصة بالمعاملة التى تتم الآن بالنسبة لمدرسى اللغة فى الجامعات ، وسوف يكون من النتائج الفرعية أيضاً أنه ستتحقق الإفادة من أعداد هيئات التدريس المتزايدة فى الجامعات فى وظائف تعليمية حقيقية فى هذه المعاهد المتوسطة تستأهل جهدهم وخبراتهم .

* * *

ولعل أول ما ينبغى لنا أن ننبه إليه حين نشرع فى وضع الأمور فى نصابها بزيادة عدد الجامعات إلى ما ينبغى أن يكون عليه عددها طبقا للمعير العالمية هو طمأنة الجهات « التنفيذية والتشريعية » المسئولة عن التمويل إلى أن إعادة الهيكلة وزيادة عدد الجامعات يمكن أن تتم بدون نفقات جديدة أو أعباء مالية تتحملها الموازنة العامة للدولة ، ومن حسن الحظ أن هذا ممكن بالفعل . . ولنبدأ ببعض أمثلة بسيطة كفيلة بتقريب الصورة ، ففيما يتعلق بالمناصب الرئيسية فى الجامعات التى ترتفع تكلفة تمويلها (سواء فيما يتعلق بالباب الأول أو الثانى) سوف يكون من المنطقى اختصار هذه المناصب مع إعادة الهيكلة ، فليس من المعقول بقاء أكثر من نائب واحد لرئيس الجامعة فى ظل زيادة عدد الجامعات وتقلص حجم كل جامعة ، ومن البدهى أنه بانفصال الفروع القائمة ستلغى مناصب نواب رئيس الجامعة لشئون الفروع تلقائيا أما منصبا نائب الرئيس لشئون الطلاب ، ونائب الرئيس لشئون الدراسات العليا فان هناك اتجاهات مطالبة بالفعل بالعودة إلى النظام القديم حينما كانا متوحدين فى منصب واحد ، وأما منصب نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة البيئة فقد فكرت الدولة نفسها فى الاستغناء عنه وليس أدل على هذا من بقاء التعيين فيه بل وفى مناصب وكلاء الكليات لشئون البيئة اختياريا بعد

أكثر من ست سنوات من توفير الدرجات لها . ومن البدهى (كمرحلة انتقالية بتعبير القوانيين) أن معظم شاغلى هذه المناصب فى الوقت الحاضر سيتولون مناصب جامعية رفيعة فى الجامعات الجديدة وذلك بحكم خبرتهم الرفيعة فى مناصبهم الجامعة الحالية كما أن من حقهم الاحتفاظ بدرجاتهم الجامعية بصفة شخصية على نحو ما ينص القانون ٤٩ ومن حسن الحظ أن التعديلات التى أجريت منذ سنوات قليلة استحدثت معاملة مالية مميزة للأستاذ الذى قضى فى الاستاذية عشر سنوات بأن ينال درجة نائب رئيس الجامعة وهكذا فان الأمور قد تطورت بالفعل فى اتجاه أن « نائب رئيس الجامعه » أصبحت درجة وليست وظيفة . وعلى هذا فأن إنشاء الجامعات الجديدة لن يكلف الموازنة المبالغ الطائلة المخصصة للمناصب الرئاسية تحت بند المرتبات والمكافآت والسكرتارية وإعداد المكاتب حيث سيتم تدبير ذلك على سبيل نقل الموازنات و المكاتب والأثاث نفسه بل ربما يحدث توفير فى نفقات هذه المناصب نتيجة للتنظيم الجديد حيث تبلغ عدد درجات نواب رئيس الجامعة القائمة فى الوضع الحالى أكثر من ٤٤ درجة ممولة بالفعل وهكذا يمكن أن يتم تمويل درجات رؤساء الجامعة المستحدثة من وفر التمويل الناشئ عن توفير هذه الدرجات .

[الاهرام : ١٥ فبراير ١٩٩٨]

خطة لاعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالى

استكمالا للافكار التى طرحتها فى مقالى السابق "رؤية لاعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالى" أرجو ان يتفضل أساتذتى بمشاركتى فى مناقشة ما اقترحه فيما يتعلق بالجامعات الجديدة التى تنتظر شهادة الميلاد منذ زمن طويل.

ولن أتحدث عن طبيعة كل جامعة من هذه الجامعات بالتفصيل فهذا اكبر من قدراتى ولكنى مع هذا ساكتفى بمثل واحد لأولى هذه الجامعات أشرح فيه كيف يمكن بالفعل إعادة صياغة الذهب لتقديم نموذج ثمين جداً وغير مسبوق فى الجامعات القائمة وبدون أية تكاليف فضلاً عما يوفره من حلول مثلى و سوف يلاحظ القارئ أننا فى رؤيتنا هذه سنعيد صياغة الذهب فحسب ، وسنرتب الجامعات المقترحة تبعاً لعدد الكيانات التى تضمها من الكليات و المعاهد العليا و المعاهد المتوسطة و الفنية.

☐ جامعة العاشر من رمضان التكنولوجية (١١ كياناً) :

كان المبرر لضم هندسة شبرا فى قلب القاهرة إلى جامعة الزقازيق (فى محافظة الشرقية) هو أن تكون نواة لانشاء جامعة فى منطقة صحراوية وأن وجودها فى هذا المكان وجود مؤقت . . وها هى النهضة العمرانية الجديدة فى العاشر من

رمضـان قد نشأت وازدهرت وأصبحت فى نطاق محافظة الشرقيـة بالفعل ، كما نشأ بالفعل فى العاشر من رمضان معهد تكنولوجى رائد ، ولا بد لمثل هذه المدينة الرائدة أن تضم كياناً هندسياً أكاديمياً يفيدها ويستفيد من وجوده فى داخل هذه الكتلة العمرانية والصناعية الضخمة ، وبالاضافة إلى هذين الصرحين تكتمل الجامعة التكنولوجية بانتقال كلية الهندسة والتكنولوجية بالمطرية (التابعة لجامعة حلوان الآن رغم بعد المسافة بين الكلية وإدارة الجامعة) والمعهدين الفنيين : الصناعى بالمطرية والكيماوى بشبرا ، و هكذا تصبح هناك مجموعة رائعة من أقسام الهندسة و التكنولوجيا المتقدمة يندر تواجدها مع بعضها فى مكان واحد من العالم العربى حتى الآن .

ويصبح المجال مفتوحاً أمام نقل كلية التربية النوعية بالزقازيق للتخفيف عن المدينة التى تضم بالفعل كلية كبيرة للتربية وألا يكتفى بالنقل فحسب وإنما يتم تطوير أقسام التعليم التكنولوجى و تكنولوجيا التعليم التى تضمها بالفعل الكلية القائمة الآن .

وعلى صعيد ثالث تضم هذه الجامعة كلية للخدمة الاجتماعية يكون نواتها المعهد العالى التابع لوزارة التعليم العالى والذى كان قائما بالقللى ونقل إلى مدينة نصر !! فلا بد لهذا المجتمع الجديد من وجود كلية للخدمة الاجتماعية تعنى دراساتها ثم بحوثها بصفة خاصة بمشكلات التصنيع و التحضر و المدن الجديدة ..

كما تنقل إلى هذه الجامعة كليتا الزراعة والطب البيطرى القائمتان معا فى مشتهر فى مبنى قديم متهالك لكى تقوم هاتان الكليتان بدورهما الذى نتطلع إليه فى تنمية زراعية تكنولوجية لصحرائنا الشرقية كلها .

ويكتمل الأمل بانضمام المعهد العالى التعاون الزراعى الموجود حاليا بلا مبرر فى قصر محمد على (باشا) بشبرا إلى جوار كلية الزراعة التابعة لجامعة عين شمس إلى هذه الجامعة ، و بهذا تكتمل من ناحية ثالثة مجموعة رائعة من الأقسام التى تعنى بالتنمية الزراعية بل و بتدريس العلوم الزراعية حيث تنفرد كلية مشتهر بهذا التخصص التربوى ، و أيضاً بدراسات التعاون الزراعى الذى أصبح يمثل الأمل فى حل مشكلات استصلاح الصحراء الشرقية حيث ستوجد الجامعة الجديدة .

وكذلك يمكن نقل المعهد الفنى التجارى بالمطرية ليمثل إضافة مهمة إلى جوار شعبة إدارة الأعمال التكنولوجية فى المعهد التكنولوجى العالى الموجود بالفعل بالعاشر من رمضان وبهذا تكون هذه الجامعة قد امتدت الى الآفاق الهندسبة ، والزراعية ، والصناعية ، والادارية ، والاجتماعية ، والتربوية للتكنولوجيا بما نرجو أن يتواءم مع الطفرة التى حققتها العاشر من رمضان وكل المدن والتجمعات العمرانية التى بدأت تنتشر شرق القاهرة حتى تجاور العاشر من رمضان .

□ جامعة الشيخ زايد (أو ٦ أكتوبر) للفنون الجميلة (١٢ كياناً) :

يمكن لنا أن ننشئ هذه الجامعة فى مدينة الشيخ زايد الجديدة أو فى مدينة ٦ أكتوبر ، و أعتقد أنها ستكون جامعة فريدة تعنى بالفنون الجميلة على نحو ماتعنى أكاديمية الفنون بالمسرح والسينما والموسيقى، وتكون هذه الجامعة « الاكاديمية » مع مدينة الانتاج الاعلامى نواة حقيقية لمدينة فنية كبيرة على مستوى الشرق الأوسط تهئ الفرصة لأن تحقق أحلامنا التى تراودنا فى أن تكون فى عاصمتنا الكبرى مدينة تستحق لقب هوليود الشرق ، وتفيد أيضا من وجود

أكاديمية الفنون وستوديو مصر بالقرب منها ، وتفيد أيضاً من وجود المتحف المصرى الجديد بل المتحف الطبيعى المتمثل فى هضبة الاهرام .

وإلى هذه الجامعة ينبغى أن تنضم ٤ كليات فنية تابعة الآن لجامعة حلوان دون أن تتواجد فى حلوان وهى كليات الفنون الجميلة والتربية الموسيقية والتربية الفنية والفنون التطبيقية .

ومن أهم مايمكن أن تضم هذه الجامعة كلية الاقتصاد المنزلى التابعة حاليا لجامعة حلوان والكائنة فى بولاق أبو العلا ، ولست فى حاجة إلى التأكيد على المجالات المتداخلة بين الفنون الجميلة والاقتصاد المنزلى ، فضلاً عما يمكن لهذه الكلية أن تقدمه من مساعدة لكل الانشطة الفنية الرفيعة .

كما يستحسن أيضا أن تنقل إليها أيضا كلية التخطيط العمرانى التابعة لجامعة القاهرة وكليتا رياض الأطفال والتربية النوعية بالدقى « وهى معنية بالتربية الفنية إلى حد كبير » التابعتان لوزارة التعليم العالى . والمعهد الفنى للصحافة الموجود فى شارع الصحافة ، والمعهد الفنى لغزل ونسيج الصوف بامبابة ، والمعهد الفنى الصحى بامبابة وكلها تابعة للوزارة .

☐ جامعة بنها (١١ كياناً)

وتضم ٧ كليات قائمة بالفعل و تابعة لجامعة الزقازيق وهى كليات التجارة والتربية والآداب وفرع الحقوق و العلوم والطب والتمريض وبالإضافة إلى هذا تضم الجامعة الجديدة من الكيانات التابعة للوزارة كلية التربية النوعية و المعهد العالى للتكنولوجيا و المعهدين الفنيين التجارى و الصناعى .

□ **جامعة قنا (١١ كياناً)**

وتضم ٣ كليات تتبع الآن جامعة جنوب الوادى وهى التربية والعلوم والآداب و تضم كذلك كلية التربية النوعية التابعة للوزارة ، و سبعة معاهد متوسطة تابعة للوزارة و هى الفنى التجارى ، الفنى الصناعى للألومونيوم بنجع حمادى ، و الرى و المساحة ، و الفنى الصناعى ، و الفنى لترميم الآثار ، و المتوسط للخدمة الاجتماعية ، و الفنى للفنادق .

□ **جامعة ١٥ مايو التكنولوجية (١١ كيانا) :**

تنشأ فى مدينة ١٥ مايو و تكون فلسفة هذه الجامعة العناية بتكنولوجيا إدارة (وتجارة) الخدمات وهو المجال الذى أصبح يمثل التحدى البارز أمام القدرات التكنوقراطية مع مطلع القرن القادم ، ومع دخول الجات إلى مجال تجارة الخدمات ، ولابد لهذه الجامعة من شىء من التعاون والارتباط الاكاديمى بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية القائمة بالقرب منها فى حى المعادى ، وتنقل إليها كلية التربية النوعية القائمة الآن فى العباسية مع تكثيف الاهتمام بالتعليم التجارى فى هذه الكلية حتى لو استدعى الامر الاستعانة بالشعبة القائمة حاليا فى كلية تجارة بورسعيد ، وتضم اليها أيضا كلية الحاسبات التى نشأت موخرا فى جامعة حلوان ، والمعهد العالى للفنادق بالقاهرة ، والمعهد الفنى التجارى بالروضة ، والمعهد الفنى للمساحة بالجيزة ، و المعهد التجارى بشبرا، ومعهد الإدارة والسكرتارية بجاردن سيتى، والمعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بجاردن سيتى ، و المعهد الفنى التجارى بالعباسية ، ومعهدا الادارة بكليتى البنات

بالعباسية ، و رمسيس للبنات ، وكل هذه المعاهد قائمة فى مبان ذات قيمة عقارية ، مرتفعة ولكن قيمتها التعليمية والتربوية لاتكاد تساوى شيئاً .

□ جامعة سوهاج (١٠ كيانات)

وتضم ٥ كليات تابعة لجامعة جنوب الوادى هى التربية والآداب والعلوم والتجارة والطب ومعهد عال للخدمة الاجتماعية وأربعة معاهد فنية ومتوسطة هى التجارى و الصناعى و الصحى و الخدمة الاجتماعية وكل هذه الكليات والمعاهد موجودة فى سوهاج بالفعل حيث نمنى أنفسنا بمنطقة صناعية كبرى فى جنوب الوادى .

وإذا كان المرء طموحا إلى تحقيق الأهداف على المدى البعيد فلابد أيضا أن ينتبه إلى المدى العاجل وفى هذا الصدد فانى أحب أن أنبه الدولة إلى الظلم الشديد الذى حاق بالكيانات الجامعية فى سوهاج فتحت شعار جميل هو إنشاء جامعة لجنوب الوادى تم إلغاء فرع جامعة أسيوط فى سوهاج بعدما ضمت الكيانات الجامعية فى سوهاج إلى جامعة جنوب الوادى ، وهكذا فان القرار الذى كان يتخذ فى الماضى فى سوهاج (وكذلك فى أسوان) أصبح الآن يحتاج إلى شد الرحال إلى قنا ، ولست أعرف ماذا كان يضير الوزير السابق لو أبقى على فرعى سوهاج وأسوان فى جامعة جنوب الوادى كما كانا من قبل فى جامعة أسيوط ؟ .

□ جامعة برج العرب (٩ كيانات) :

تنقل إليها من وزارة التعليم العالى كليتا رياض الأطفال والتربية النوعية والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية والمعاهد الفنية الثلاثة : الصناعى بكامب شيزار ، التجارى ، الفنى للفنادق والمعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية والمعهد الفنى الصحى بالاسكندرية .

وينقل إليها من جامعة الاسكندرية كلية الزراعة بسابا باشا (والتى كانت أصلا معهد علوم القطن) وكلية التربية الرياضية للبنين والتربية الرياضية للبنات وبهذا تكتمل فى الثغر جامعتان رفيعتا المستوى تتوازيان فى خدمة المجتمع من دون أن تصاب الجامعة القديمة بالتضخم الزائد.

☐ جامعة بورسعيد (٩ كيانات)

وتضم كليتى التجارة والهندسة والتكنولوجيا التابعتين لجامعة قناة السويس ، و كلية التربية النوعية و المعهد العالى للخدمة الاجتماعية و خمسة معاهد فنية هى المعهد الفنى التجارى و الصناعى و البحرى و الصحى و الفنادق وكل هذه موجودة فى بورسعيد بالفعل ، ولابد من نقل هذا كله إلى المجتمع الجديد فى شرق التفريعة فى حرم جامعى لائق .

☐ جامعة بنى سويف (٨ كيانات)

وتضم ٦ كليات مكونة الآن لفرع لجامعة القاهرة هى التجارة والحقوق والطب البيطرى والعلوم والآداب والتربية و بالإضافة إلى هذا تضم المعهدين الفنيين التجارى و الصحى التابعين للوزارة .

☐ جامعة أسوان (٧ كيانات)

وتضم كليتى التربية والعلوم التابعتين لجامعة جنوب الوادى ، و بالإضافة إلى هذا معهدين عاليين للطاقة و الخدمة الاجتماعية و ثلاثة معاهد متوسطة تجارى و صناعى و خدمة اجتماعية .

وأحب هنا أن أشير إلى ذات النقطة التى أشرت إليها فيما يتعلق بسوهاج ، ذلك أن كليات جامعة جنوب الوادى الكائنة فى أسوان تعانى نفس مشكلات

الكليات القائمة فى سوهاج .. وهكذا فان الطريقة التى انشئت بها جامعة جنوب الوادى خلقت مشكلات لسوهاج وأسوان دون أن تستفيد قنا شيئاً ، وقد كان هذا للأسف هو الطابع الغالب على كثير من السياسات المتعجلة .

□ **جامعة الفيوم (٧ كيانات)**

وتضم الكليات المكونة لفرع الفيوم لجامعة القاهرة وهى الطب والتربية والزراعة والهندسة و الخدمة الاجتماعية وكلية الدراسات العربية والاسلامية و بالإضافة إلى هذا تضم كلية التربية النوعية التابعة للوزارة .

□ **جامعة دمياط (٥ كيانات)**

وتضم كليات التربية والعلوم والآداب والتجارة من جامعة المنصورة و كلية التربية النوعية التابعة للوزارة .

□ **جامعة دمنهور (٥ كيانات) :**

وتضم كليتى التربية والتجارة التابعتين لجامعة الاسكندرية وكلية الطب البيطرى بادفينا و بالإضافة إلى هذا المعهد العالى للخدمة الاجتماعية و المعهد الفنى التجارى التابعين للوزارة .

□ **جامعة كفر الشيخ (٤ كيانات)**

وتضم كليتى الزراعة والتربية التابعين لجامعة طنطا و المعهد العالى للخدمة الاجتماعية و كلية التربية النوعية التابعة للوزارة .

□ **جامعة السويس (٣ كيانات)**

وتضم كليتى هندسة البترول والتربية من جامعة قناة السويس ، و المعهد الفنى

للحاسب الآلى بالسويس .

□ **جامعة العريش (٤ كيانات)**

وتضم كليتى التربية والزراعة من جامعة قناة السويس و المعهد الفنى التجارى ببئر العبد ورأس سدر .

ولا اعتقد أننا نستطيع ننكر أهمية وجدوى إنشاء كليتين للتربية الرياضية للبنيين وللبنات بالعريش حيث المناخ والاتساع يساعد بكل تأكيد على تحقيق الظروف المثلى لهاتين الكليتين ولن أكرر فى جامعات المحافظات الأربعة التالية التأكيد على هذا المبدأ وسأكتفى بالاشارة .

□ **جامعة مرسى مطروح :**

أرى المجال أكثر رحابة لانشاء كليات لعلوم البحار والاسماك والمصائد والهندسة البحرية والسياحة والفنادق فضلاً عن كلية رائدة فى الدراسات الأوربية تكون مركزاً للالتقاء الاوروبى فى ظل السلام على نحو ما حدث فى الحرب العالمية الثانية فى ظل الحرب التى يجدد الاوربيون ذكراها بزيارة مقابر العلمين فى كل عام ، فضلاً عن ثلاث كليات للتربية والتربية الرياضية للبنين والبنات .

□ **جامعة البحر الأحمر :**

أرى المجال رحبا لانشاء كلية لعلوم البحار تفيد من محطة البحوث المائية التى ارتبطت بكلية علوم القاهرة .

كما أرى المجال رحبا أيضا لانشاء كلية للسياحة والفنادق لمراكبة النهضة السياحية وأخرى للهندسة البحرية فضلاً عن كليتين أخريين للتربية الرياضية للبنين والبنات .

☐ جامعة الوادى الجديد :

أرى المجال رحبا لأنشاء كليتين للهندسة والزراعة يتواكبان مع مشروع توشكى ، فضلاً عن الكلية التقليدية التى لابد منها لهذا الأقليم وهى كلية التربية وعن كليتين التربية الرياضية للبنين والبنات .

☐ جامعة الطور :

يمكن الافادة من مدرسة البيئة فى شرم الشيخ فى إنشاء كلية للدراسات البيئية قادرة على تحقيق انجاز بحثى واكاديمى ، وكذلك كلية للعلوم تكون بمثابة الظهر الطبيعى للدراسات العلمية فى هذه المنطقة فضلاً عن كلية تقليدية للتربية ، وكليتين أخريين الرياضية للبنين والبنات .

☐

هذا وسوف ينتج عن عملية اعادة الهيكلية أن يضم لبعض الجامعات القائمة عدد من الكليات والمعاهد العليا والمتوسطة التابعة لوزارة التعليم العالى .

وعلى هذا النحو سوف يتغير بعض الشئ تكوين الجامعات القديمة فأما الجامعات الأربعة فى العاصمتين (القاهرة و عين شمس و حلوان والاسكندرية) فلن يضم إليها شىء ولكن سوف تتحرر جامعة القاهرة من مسئوليات فرعى بنى سويف و الفيوم و من كلية التخطيط العمرانى التى ستكون الكلية الأولى فى جامعة ٦ أكتوبر للفنون الجميلة ، كما تتحرر جامعة حلوان من كليات التربية الموسيقية و التربية الفنية و الفنون الجميلة والفنون التطبيقية والاقتصاد المنزلى التى ستنقل إلى جامعة ٦ أكتوبر(الشيخ زايد) الحكومية ، ومن كلية الحاسبات التى ستنقل إلى جامعة ١٥ مايو ، ومن كلية هندسة المطرية التى ستنقل إلى جامعة العاشر من رمضان

كما سوف تتحرر جامعة الاسكندرية من كلية العلوم الزراعية بسابا باشا و من كليتى التربية الرياضية و من كليات فرع دمنهور ومن كلية الطب البيطرى فى أدفينا .

وإلى جامعة اسيوط سوف تضم كلية التربية النوعية ، والمعهد العالى للتعاون والارشاد الزراعى بأسيوط ، والمعهد الفنى التجارى ، والفنى للرى والصرف ، والفنى الصحى . ولاشك أن جامعة أسيوط بأجهزتها الحالية قادرة على هذا الاستيعاب بعد انفصال جامعة جنوب الوادى عنها وقد نقلت إليها تبعيات كل الكليات التى كانت قائمة فى اسوان وسوهاج وقنا

وإلى جامعة طنطا : سوف تضم كلية التربية النوعية ، والمعهد التجارى بطنطا ، والمعهد الفنى التجارى بالمحلة ، والمعهد الفنى الصناعى بالمحلة الكبرى ، و ستكون قد تخلت عن فرعها بكفر الشيخ

وإلى جامعة المنصورة سوف تضم ثلاث كليات للتربية النوعية فى المنصورة وميت غمر ومنية النصر « ومن الممكن التفكير فى تكوين كلية واحدة قومية ومتميزة من هاتين الكليتين على أن تكون خارج المنصورة » ومعهدان فنيان تجارى ، وصحى و ستكون فى المقابل قد تخلت عن الكليات التابعة لها فى دمياط .

وإلى جامعة الزقازيق : سوف تضم المعاهد الفنية التجارية ، والصناعية ، والصحية فقط ولابد فى هذه الحالة من إيجاد ترابط بين هذه المعاهد الثلاثة والشعب الثلاث فى المعهد العالى لكفاية الانتاجية ، وألا تقتصر هذه العلاقة على علاقة المنبع والمصب ، وستكون جامعة الزقازيق قد تخلت عن كليات فرعها فى بنها (والممتد إلى مشتهر وشبرا) التى تقاسمتها جامعتى بنها و العاشر من رمضان

وإلى جامعة المنيا : سوف تضم كلية التربية النوعية بالمنيا .

وإلى جامعة المنوفية : سوف تضم كلية التربية النوعية باشمون والمعهد الفنى التجارى بقويسنا ، والمعهد الفنى الصناعى بقويسنا مع ضرورة نقل هذه الكيانات جميعا إلى مدينة السادات المقر الطبيعى للجامعة خصوصا مع ما نعرف عن ارتفاع الكثافة السكانية لاقليم المنوفية ولكن قبل هذا لابد من توفير خطوط سكك حديدية مزدوجة وفعالة ومنتظمة بين اقليم المنوفية كله وبين مدينة السادات .

وإلى جامعة قناة السويس : سوف يُضم المعهد الفنى الصحى بالاسماعيلية ، و سوف يتحول اسمها إلى جامعة الاسماعيلية بعد أن تكون نشأت جامعات جديدة فى السويس و بور سعيد و العريش والطور ونقلت إليها بعض كيانات الجامعة القائمة الآن .

أما جامعة عين شمس فسوف تكون بمثابة الجامعة الوحيدة التى ستبقى على ما هى عليه الآن إلى أن يتميز ويكتمل فرعها الجديد فى مدينة بدر .

[الاهرام : ٢٢ فبراير ١٩٩٨]

توحيد نظم التعليم العالى

حسنا فعل مجلس الوزراء حين قرر تشكيل لجنة خاصة بتوحيد القوانين والقرارات والنظم المتعلقة بالتعليم الجامعى، وهى خطوة تأخرت كثيراً فى الواقع، وأرجو أن تسفر عن توحيد حقيقى لا عن تأجيل لبحث المشكلة المتشعبة أو إضفاء للشرعية على ما هو قائم تحت دعوى أن اللجنة عجزت عن تغييره، وهذا هو مكمن الخطورة، وإنى أرى من واجبى وضع بعض الحقائق العجيبة والمذهلة أمام هذه اللجنة :

الظاهرة الأولى : تكرار نفس المؤسسة التعليمية باسمين مختلفين :

هناك عدد كبير من المعاهد العليا الخاصة ا لجديدة نشأت فى المرحلة التى كان قانون الجامعات الخاصة قد صدر بالفعل، ولكن وزير التعليم العالى السابق كان يتعمد تعطيل نشأة الجامعات نفسها، وهكذا لجأ أصحاب هذه الجامعات إلى إنشاء هذه المعاهد العليا لتوظيف واستغلال الإمكانات والموارد التى كانوا قد أعدوها للجامعات الجديدة التى كانت فى ذلك الوقت تحت الإنشا، وأسسوا جمعيات تعاونية لاستيفاء هذا الشكا .

فلما تدخل رئيس مجلس الوزراء فى ١٩٩٦ وشكل اللجنة التى وافقت على قيام أربع جامعات خاصة، اتجهت نية أصحاب هذه المعاهد إلى تحويلها ضمن إطار الجامعات الجديدة وكان هذا منطقياً، فإذا بالوزير السابق يصمم على

الوقوف فى وجه هذا التعديل ويصرح فى تلك الأيام بأن المعاهد التى نشأت كمعاهد لا يجوز تحويلها إلى كليات فى الجامعات الجديدة(!!)

وهكذا أصبحت هناك ازدواجية واضحة جداً حتى لسكان مدينة ٦ أكتوبر من الذين لا تربطهم بالجامعتين هناك أية صلة! فتوجد كلية للهندسة ومعهد عال للهندسة . . وهكذا.

وأعتقد أن فى سع مجلس الوزراء إنهاء هذا الوضع الشاذ بعيداً عن شعارات الشمولية الممقوتة التى أصابت تطور التعليم الجامعى نفسه بكثير من الأمراض!!

الظاهرة الثانية: دراسة واحدة تنال البكالوريوس والليسانس:

على حين أن كلية الإعلام فى جامعة القاهرة تمنح درجة البكالوريوس فى الإعلام فإن خريجى قسم الإعلام فى كلية آداب الزقازيق ينالون الليسانس، وكذلك خريجو قسم الصحافة فى كلية آداب سوهاج . . أى أنه على مستوى نفس القطاع التعليمى فى المجلس الأعلى للجامعات ينال بعض الخريجين «الليسانس» وينال بعضهم الآخر «البكالوريوس» . . وقد قيل فى أدبيات مصطلحات الشهادات إن البكالوريوس يعنى الدراسة العملية، على حين يعنى الليسانس الدراسة النظرية . .

وقيل فيما مضى أيضاً إن شعبة الآداب فى الثانوية العامة تقود إلى الدراسة لدرجة الليسانس، على حين أن شعبة العلوم تقود إلى الدراسة لدرجة البكالوريوس.

وعلى امتداد فترة منية طويلة كان القبول فى كليات التجارة والحقوق والآداب مقصوراً على الحاصلين على الثانوية العامة من الشعبة الأدبية . . وكان من العجيب أن كلية التجارة تمنح درجة «البكالوريوس» رغم أنها تستقبل هؤلاء الحاصلين على الشعبة الأدبية، وكان من الأكثر عجباً أن كلية التجارة تمنح درجة

«البكالوريوس» لطلاب منتسبين، أى أنهم لم يدرسوا فيها دراسة عملية(!!) ثم تطورت الأوضاع وفتحت كليات الليسانس للحاصلين على شعبة العلوم وشعبة الرياضيات.. إلخ هذه السلسلة، وفى قطاع الدراسات الاجتماعية وضع شبيه بهذا، فخريجو الآداب يحصلون على ليسانس الاجتماع أو ليسانس الدراسات الاجتماعية حسب لائحة الجامعة التى يتخرجون فيها، أما خريجو بعض معاهد الخدمة الاجتماعية فيحصلون على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية.

الظاهرة الثالثة: اختلاط مدلول المعاهد والكليات:

أطمع أو أحلم بأن تخصص اللجنة مسمى الكلية لكل الكليات الجامعية، بما يعنى ألا تبقى هناك معاهد يتخرج منها الطلاب بالليسانس أو البكالوريوس وأن يبقى لفظ المعهد مقصوراً على معاهد الدراسات العليا التى تستقبل الطلاب بعد حصولهم على البكالوريوس أو الليسانس.

على هذا النحو تتحول كل المعاهد العليا للتمريض فى كل جامعاتنا إلى كليات للتمريض على نحو ما حدث فى جامعة الإسكندرية حيث تحول معهدها إلى كلية للتمريض منذ سنوات، وكذلك تتحول بقية المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية إلى كليات، وكذلك يتحول معهد الكفاية الإنتاجية فى جامعة الزقازيق، والمعاهد التكنولوجية سوء منها الحكومى أو الخاص أو العام أو التعاونى (المعهد العالى للتكنولوجيا ببنها، والمعهد العالى للطاقة بأسوان، والمعهد العالى لتكنولوجيا صناعة الأسنان، والمعاهد العليا للتعاون الزراعى، وتكنولوجيا البصريات والتكنولوجيا بالعاشر من رمضان، والهندسة بالعاشر من رمضان والعبور، ومعاهد الحاسبات والمعلومات والإدارة بمصر الجديدة وطريق الإسماعيلية وأرض الجولف وسموحة وبورسعيد و٦ أكتوبر.. إلخ)

ومجموع هذه المعاهد جميعا يقترب من المائة..

وعندئذ يتم الاقتصار على تسمية المعاهد العليا كما قلنا للمعاهد التي تقبل الحاصلين على البكالوريوس والليسانس وتمنح درجات الدكتوراه والدبلوم والماجستير فقط دون أن تمنح البكالوريوس، وهذه المعاهد تحديداً هي معاهد الأورام والدراسات الإفريقية والليزر والدراسات التربوية في جامعة القاهرة، والصحة العامة والبحوث الطبية و الدراسات العليا والبحوث في جامعة الإسكندرية، وحضارات الشرق الأدنى القديم والدراسات الآسيوية في جامعة الزقازيق، والكبد في جامعة المنوفية.

وستبقى بعد هذا مشكلة ما يسمى المعاهد المتوسطة التي يقضي الطلاب فيها عامين فقط، ولأن رأيي الذي عبرت عنه في مقالات أخرى من قبل أنه لابد من تصفيتها وتحويلها إلى نظام السنوات الأربع، وحتى يحدث هذا فإني أرى تسميتها بالكليات المتوسطة على نحو ما تفعل دول مجاورة لنا!

[الاخبار ١٣ أغسطس ١٩٩٩]

لابد أن اسجل بمنتهى السعادة أن الدولة قد أخذت بفكرة تحويل كل معاهد التمريض العليا إلى كليات، وكانت شجاعة الدولة مثلا يحتذى في اصدار القرار الخاص بكل المعاهد مرة واحدة.

الباب السادس

التقييم التربوى فى الجامعة

التشخيص الخاطئ أصعب من الأمراض علاجا

تابعت مع غيرى من القراء المناقشات المستفيضة التى دارت حول موضوع الدكتور نصر حامد أبو زيد واستمتعت بقراءة مقالات الأساتذة أحمد عبد المعطى حجازى ولطفى الخولى وجمال الغيطانى ود. غالى شكرى. وكنت أود بحكم عوامل كثيرة أن أكون واحداً من الذين يقفون مع جمهور الأقلام التى تناولت هذا الموضوع قلباً وقالباً، ولكنى للأسف وجدت نفسى لا أستطيع إلا أن أختلف معهم فى القالب لأسباب كثيرة لعل أهمها :

(١) لا أريد أن ننـدفع بالصحافة - مرة وراء أخرى - إلى هدم كيان علمى قيم وجميل وقوى ومحترم وفعال ووحيد هو " اللجنة العلمية الدائمة " من أجل الانتصار لكيانات أخرى كمجالس الأقسام أو الكليات - فلا بد أن أذكر للقراء أن اللجنة العلمية الدائمة هى اليوم ومنذ ١٩٧٢ بمثابة الكيان العلمى الجامعى الوحيد الذى تتمثل فيه " قومية مصر " على أرفع مستوى، وقد نشأت فى ذات الوقت الذى أخذ فيه مبدأ " استقلال الجامعات " طريقه إلى أرض الواقع، وقد حققت هذه اللجنة فكرة الحفاظ على مستوى أكاديمى قومى للثقافة والبحث العلمى " بقدر ما يمكن " للجنة أو لجان " أن تحققه، وقد استطاعت اللجان العلمية التى يفوق عددها المائتين أن تحافظ على مستوى أدنى لا نقبل جميعاً النزول تحته للبحوث العلمية التى تجرى فيما بعد رسالة الدكتوراه، والتى جعلها المشرع فى القانون الخاص بتنظيم الجامعات بمثابة العامل الوحيد لترقى أعضاء

هيئات التدريس فيما بين درجات مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ، ومع أن لكاتب هذه السطور رؤية واضحة فى تقييم هذا النظام وبدائله، تقدم بها فى بحث علمى نوقش فى المعهد القومى للإدارة العليا * إلا أننا لا نزال نتبع التشريع القائم وهو القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات.

وبالإضافة إلى الدور الأكاديمى للجان العلمية الدائمة فإنها لاتزال حتى اليوم بمثابة الكيان الوحيد الذى يمثل "الرباط العرضى" أو المستعرض Transverse الذى يربط التخصصات المختلفة على مستوى جامعاتنا المختلفة، وهى تمثل الكيان الوحيد الذى يتيح لأساتذة التخصص العلمى الالتقاء بصفة دورية، بل، وأحيانا هى الكيان الوحيد الذى قد يستطيع أن يتيح اليوم ومستقبلاً "التعارف" بين رجال الجامعة بعدما تعددت المدارس العلمية التى يتخرجون منها.

وبوسعى أن أدل القارىء على أن اللجان العلمية فى تخصصات الطب الكبرى كالجراحة العامة أو الجراحة الخاصة أو الباطنة العامة يتم اختيارها بناء على مبدأ الأقدمية المطلقة فى درجة الأستاذية، فأقدم عشرين من أساتذة الجامعات يشكلون لجنة الترقية إلى وظيفة أستاذ، ومعهم خمسة من الأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين، والعشرون التالون لهم فى الأقدمية (أى من الواحد والعشرين حتى الأربعين بالأقدمية المطلقة) يشكلون لجنة الترقية لوظيفة أستاذ مساعد (ومعهم أيضاً خمسة من الأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين . . . ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الأعداد (٤٠ أستاذاً شغلوا منصب الأستاذية فى التخصص لاكثر من سبع سنوات) متوفرة فى كليات الطب المصرية . . بينما فى تخصص اللغة العربية كان هذا العدد(فى أخريات ١٩٨٩ حين شكلت اللجان فى دورتها الحالية) ١٦ أستاذاً، وعلى هذا النحو شكلت لجنة الترقية لوظائف أساتذة اللغة العربية وآدابها فى أخريات ١٩٨٩ من ٢٢ أستاذاً ١٦ من العاملين و٦ من المتفرغين وغير المتفرغين.

---

* فى هذا الكتاب نص البحث.

(٢) حين تقدم الدكتور نصر الدين حامد أبو زيد إلى هذه اللجان، ارتضى سلفاً حكمها فقد كان يريد ولايزال يريد ولا نزال نريد له اعترافا جليلاً بقدرته على القيام بشرف وواجب أستاذية اللغة العربية فى كل الأماكن الجامعية التى تقوم بتدريس اللغة العربية فى مصر، وليس فى كلية الآداب بجامعة القاهرة فحسب، ومن الجدير بالذكر أن دراسة اللغة العربية لا تقتصر على كليات الآداب الموجودة فى كل الجامعات المصرية تقريبا(بل فى بعض الجامعات توجد أكثر من كلية للآداب كالزقازيق وبنها فى جامعة الزقازيق) وإنما تمتد أقسام اللغة العربية إلى خمس كليات أخرى هى التربية، والألسن، ودار العلوم، والبنات، والدراسات العربية والإسلامية ومن حسن الحظ أن هذه الكليات الخمس بالإضافة إلى الآداب تحظى بالتمثيل (على مستوى الأساتذة)فى اللجان العلمية الدائمة، وتحظى أيضا(على مستوى المدرسين) بالتقدم للجان العلمية الدائمة . وأحب أن أقول إننى اتمنى للدكتور نصر أن يتقدم مرة أخرى لهذه اللجنة سواء استمر تشكيلها كما هو أم تغير لأن المهم هو الكيان وليس الأشخاص.

ولعلى أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالدعاء إلى الله سبحانه وتعالى أن يتحقق حلمى فى أن تضم هذه اللجان العلمية الدائمة الكيانات العلمية والتعليمية والأكاديمية التى هى خارج الجامعات الخاضعة لقانون المجلس الأعلى للجامعات - وفى صدد تخصص اللغة العربية هناك ثلاثة كيانات علمية أخرى تعنى عناية مباشرة بتدريس اللغة العربية خارج الجامعات الخاضعة لقانون المجلس الأعلى للجامعات، وهى جامعة الأزهر أقدم جامعات العالم، وأبرز جامعات العالم أيضا فى تعليم اللغة العربية، . والجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وأكاديمية الفنون (التابعة لوزارة الثقافة لا التعليم).

ومع أنى أضيف وأتمنى أن تتطور اللجان العلمية الدائمة بما يكفل لها فعالية أكثر، وأضيف وأتمنى أيضا أن يتطور نظام التقييم إلا أنى أُذكر الذين يلمحون (فى

أثناء الغضب) للجان العلمية بأنها تلقى كثيراً من الانتقاد والهجوم، أحب أن أذكر هؤلاء بالفارق المهم بين المقاييس والمعايير، واعتقد أنهم جميعاً يعرفونه جيداً، ويعرفون أيضاً بل هم الذين علمونى أن معياراً عليه قدر من التحفظات خير من انعدام المعايير . ولنتذكر أنه حتى المتر الذى فى أيدينا وكذلك الكيلو جرام لا بد أن يُعايرا كل عام على نسخة تُعايَر هى الأخرى على المتر الأصلى الموجود فى متحف سيفر بفرنسا قرب باريس.

(٣) أرجو ألا تقود الأقلام بعضها بحيث نصاب جميعاً "بالتشخيص الخاطىء" الذى هو أصعب من الأمراض علاجاً .

فلا بد لنا أن نحمد للجنة العلمية الدائمة عدة إيجابيات هامة فقد كانت هذه اللجنة على أعلى مستوى من الالتزام الديمقراطى حين وقع الأعضاء الثلاثة عشر الذين حضروا الجلسة جميعاً على القرار بصرف النظر عن موقفهم فى أثناء التصويت، رغم أن ستة من الموقعين صوتوا ضده . . لماذا إذا لانتهز الفرصة لنحمد لهؤلاء الستة هذا النموذج الرفيع فى الالتزام الديمقراطى . . ولماذا إذا نحرض الرأى العام ضد هؤلاء جميعاً بينما نحن نتمنى بكل قلوبنا من مؤسساتنا الديمقراطية جميعاً وحتى مستوى مؤتمرات القمة العربية أن تلتزم بقرارات الأغلبية .

لا بد أن نذكر بالإشادة أن اللجنة ناقشت التقارير الفردية الثلاثة قبل أن تنتهى إلى ما انتهت إليه من الأخذ بأحد هذه التقارير . . ينبغى أن نشكر للجنة أنها قامت بوظيفتها فى المداولة والمناقشة ولم تستنكف القيام بمثل هذا العمل على الرغم من تجشم بعض أعضائها السفر إلى القاهرة خصيصاً لمثل هذا الموضوع . . ولو كانت الأمور فى العلم تؤخذ بمنطق تقريرين مؤيدين فى مقابل معارض لانتفت الحاجة إلى البحث العلمى والمناقشة العلمية جميعا، ولكان من اليسير أن يعقد مقرر اللجنة الاجتماع من خلال حديث تليفونى قصير مع كل عضو من الأعضاء

. . . . ولو كان هذا يحدث فى القضاء لانتفت الحاجة إلى "المداولة" التى نسمع عنها جميعا فى قولهم "الحكم بعد المداولة" . . وينبغى لنا أن نضاعف الشكر للأستاذين الجليلين العظيمين صاحبى التقريرين « الآخرين » أ. د. عونى عبد الرءوف، أ. د. ومحمود على مكى وأن نمتدح فيهما خلقهما العلمى الأصيل وترفعهما عن التحيز لما كانا قد قرراه . . ومن حسن حظنا جميعاً أن الأقلام التى تناولت الموضوع لم تندفع أبداً إلى حثهما على التمسك بحقوق عنترية . . وهذا دليل جديد على أن الحق والعلم يمثلان قبلة مشتركة لجميع أقلامنا . . . حتى وإن بدأ الأمر غير ذلك . . . ولا بد أن نذكر أيضا أن اللجنة لم تأخذ بتقرير الدكتور عبد الصبور شاهين إلا بعد أن أدخلت عليه ما اعتبرته تعديلاً هاماً على نحو ما ذكر الذين تناولوا الموضوع أنفسهم . . . . ولا بد أن نذكر ثالثا أن أحداً من الأساتذة أعضاء اللجنة حتى هذه اللحظة لم يأخذ الأمر بأكبر من حجمه، ولم يغضب أحد منهم على الإطلاق لهذه الحملة الشديدة التى يصعب حتى على أقوى مجلس فى هذا الوطن تحملها على هذا النحو . . ولكنى اعتقد أن علماء أجلاء من وزن أعضاء هذه اللجنة هم المثل الأعلى الحقيقى فى هذا الوطن العظيم الغنى بأبنائه .

يكفى هذه اللجنة أنها تضم من الأساتذة المتفرغين ستة من أعلام هذا الوطن : أحمد هيكل وشوقى ضيف وعبد القادر القط وكمال بشر وسهير القلماوى ومحمود ذهنى بكل ما فى تاريخهم من مؤلفات وإسهامات ومناصب وجوائز، وأنها تضم إلى جوار هؤلاء ستة عشر هم كما أسلفنا أقدم الأساتذة الدكاترة العاملين يوم تشكيل اللجنة فى ١٩٨٩ وهم على سبيل الحصر (محمد مصطفى هدارة، نبيله إبراهيم، رمضان عبد التواب، عونى عبد الرءوف، محمود على مكى، عبده الراجحى، عبد الصبور شاهين، المرحوم عبد المحسن طه بدر، سيد حنفى، عبد المنعم تليمة، محمود فهمى حجازى، رجاء عيد، سيد حامد النساج، عثمان موافى، عبد السلام فهمى).

(٤) بقيت نقطة فى غاية الأهمية هى أنه يجب علينا أن نذكر بعضنا جميعا بما نسميه "الروح الرياضية" فليس عيباً على الإطلاق أن يرقى الأستاذ من المرة الثانية أو الثالثة، ولا ينتقص هذا أبداً من مكانته ، وفى هذا الصدد قد أشير إلى أننا فى كلية الطب وبعد أن نناقش رسالة الدكتوراه نتعرض مرة واثنتين وثلاثاً وأربعاً لما يسمى بالرسوب فى الامتحان ، من دون أن يترك هذا فى نفوسنا إلا شيئا من زيادة الاعتزاز بالنفس كلما تعرضنا لهذه المحنة ، وشيئا من الصلابة فى مجابهة الواقع لأنه كما قيل إن السباحة ضد التيار هى التى تقوى ذراعى وليست السباحة معه. *

وأنى لأتطلع إلى أن أقرأ بعد شهر أو شهرين أن الدكتور نصر تقدم بأبحاثه، ثم أقرأ بعد شهور ثلاثة أو أربعة - إن امتد بى العمر - أنه انتصر ، وأن الثلاثة الأساتذة أنفسهم هم الذين انتصروا له بعدما انتصر لنفسه من نفسه على نفسه .

[الاهرام : ٧ يوليو ١٩٩٣]

* كان كاتب هذه السطور حتى ذلك التاريخ قد نال الرسوب فى الدكتوراه خمس مرات وكان يستعد لاداء الامتحان للمرة السادسة .

الشهادات الطبية وسن الرشد

أرجو أن يتسع وقت وزير التعليم ولجنة قطاع التعليم الطبى لتبنى تعديل اللوائح الداخلية لكليات الطب، بحيث يتم توحيد مقررات وامتحانات الماجستير والدبلوم، وهما الدرجتان العلميتان المؤهلتان لمنح الحاصل عليهما من الأطباء مسمى «الإخصائى»، وأن يكون الفرق الوحيد بين الدرجتين هو الفرق التشريعى فى مسييهما بأن تكون درجة الماجستير معادلة لدبلوم+ رسالة، وأن تكون درجة الدبلوم معادلة لدرجة الماجستير بلا رسالة. . وأن تكون درجة الدبلوم بالتالى مرحلة نهائية لمن أراد التخصص فحسب، وأن تكون كذلك تمهيدا لحصول صاحبها على ماجستير إذا ما أضاف إليها ولو بعد حصوله عليها رسالة الماجستير.

وأعتقد أن هذا هو الحل الأمثل الذى يتوج ثلاث مراحل سابقة من سياسات الدراسات العليا فى التعليم الطبى - المرحلة الأولى دبلومات فقط حتى عام ١٩٧٣، والمرحلة الثانية ماجستيرات فقط وتم إلغاء الدبلوم، ومعادلة الدبلومات القديمة بالماجستير، حتى منتصف الثمانينات، والمرحلة الثالثة ماجستير ودبلوم مع فروق لا تكاد تذكر فى المحتوى الدراسى، وتكرار للامتحانات، وإعطاء صورة (لا نرغب فيها) عن شهاداتنا فى سوق العمالة الخارجية للأطباء. . وها نحن قد بلغنا الرشد لكى نستقر بشهاداتنا على نحو عملى، وعلمى، ومنطقى، وقانونى، وجامعى وطبى مشرف.

[الأخبار: ٣٠ نوف [illegible]]

هل تخرج معاهدنا التعليمية أرباع المتعلمين ؟

[حتى لا نظلم الطلاب بصعوبة الامتحانات وإعادة توزيع الدرجات]

بعض أساتذة الطب لا يملون من أن يرددوا أنهم أميل إلى رفع الحد الأدنى للنجاح فى المواد الإكلينيكية، أسوة بالنظام الإنجليزى الذى يشترط للنجاح الحصول على حد أدنى مرتفع عال جدا عن مجرد الخمسين فى المائة التى نأخذ بها فى معظم كلياتنا ومعاهدنا العالية.

ووجهة نظر الأساتذة الإنجليز فى رفع الحد الأدنى أنه من غير المعقول أن تكون نسبة نجاح الطبيب المتخرج فى ممارسته لمهنة الطب ٦٠٪ فقط، لأن هذا سيعنى بالتبعية إمكان وقوعه فى الخطأ فى حوالى ٤٠٪ من الحالات، وهى نسبة خطيرة جدا فيما يتعلق بصحة البشر، سواء كانوا مرضى أم أصحاء.

ويبدو أننا قد أوشكنا أن نكون بحاجة شديدة إلى الأخذ بهذه النظرية على مستوى تعليمنا الجامعى كله، حتى نستطيع الحصول على خريج قادر على المنافسة فى السوق شرق الأوسطية، فإن لم يحدث هذا بصفة عاجلة فسوف تكون النتيجة فقدان فرص العمل الخارجية كلها مع كل ما يترتب على هذا من آثار اقتصادية عاجلة ومن روح الإحباط الشديدة التى يمكن لها أن تدمر مستقبل الجيل القادم كله.

وإذا ما تأملنا مايحدث فى امتحانات الثانوية العامة هذه الأيام من التأكيد ـ وهو تأكيد صادق فى معظم الحالات ـ على أن الامتحان يأتى فى مستوى الطالب المتوسط ، وهو ما يعنى أن الطالب المتوسط حقيقة قادر على أن يجتاز كل جزئيات الامتحان ، فإن معنى هذا فى ضوء سماحنا بنجاح الذين يحصلون على حوالى ٤٠ ـ ٤٥٪ من الدرجة (وما هو أقل من ذلك بحكم الرأفة) . .

أقول إن معنى هذا بطريقة حسابية بسيطة أننا نخرج القادرين على النجاح فى نصف ما هو مفترض أنه نصف ما هو مطلوب الالمام به أى فى ربع ما هو مطلوب من الطالب الإلمام به ، لا ربع ما هو مطلوب من الطلاب الإبداع فيه ولا التفوق فى تحصيله!

ومع هذا فإن أولياء الأمور يدفعون ثمنا غاليا جدا من طاقتهم وجهدهم وأموالهم فى سبيل الوصول بمن يعولونهم من الطلاب إلى هذا النجاح . . وهم يدركون تماما أن الحصول على أكثر من ٩٥٪ اليوم لايعنى تفوقا ساحقا وإنما يعنى فى نظر ذوى الفكر والتعليم المتقدم من أولياء الأمور ـ أن من حصل على هذا المستوى من الأبناء يقع فى الشريحة العليا من الطلاب المتوسطين الذين يستطيعون اجتياز هذه الامتحانات .

وحين نمضى بالأمور فى هذا الاتجاه ، فإن هذا يعنى فى حقيقة الأمر أننا نظلم الطلاب جميعا . .

وذلك أننا نفعل بهم ما يفعله المطعم الذى يقدم وجبة خالية من الدسم لمن يطلبون وجبة دسمة . .

وهكذا فإننا نضيع عليهم السنوات الذهبية التى يستطيع العقل البشرى فيها أن يستوعب ما يتلقى من تعليم وتدريب دون أن نقدم هذا التعليم ، وهذه المعرفة ، وهذه المهارات .

□

ومن الطريف أن الأمريكيين فى ظل الحرص على فعالية نظم التقييم ، لا يجدون أى حرج فى تغيير الحدود الدنيا التى يضعونها للنجاح فى الامتحانات العامة ، بل وصل الأمر فى كثير من الأحوال أنهم لا يعترفون بحد أدنى مطلق وإنما يتحدد هذا الحد نتيجة عمليات تقييم واسعة النطاق بحيث يتم استخدام «معامل» «Index» يتم حسابه طبقا للدرجات العليا التى حصل عليها أفضل الممتحنين وليس طبقا لأقل الدرجات ولا أضعف الناس . وعلى سبيل المثال ومن باب التبسيط الشديد لتوصيل الفكرة إلى القارئ ، فإنه إذا كان أمهر الطلاب قد حصلوا على ٩٤٪ و٩٢٪ و٩٠٪ و٨٨٪ و٨٦٪ على التوالى ، فإن متوسط القمة يكون ٩٠٪ ، ويحسب الحد الأدنى فى هذه الحالة على أنه ٦٣٪ إذا كان المفترض أن يكون النجاح متناسبا مع القمة بنسبة ٧٠٪ أو يحسب الحد الأدنى على أنه ٧٢٪ إذا كان المفترض أن يكون النجاح واجتياز هذه المرحلة من التعليم يتطلبان ٨٠٪ من المستوى المتقدم للطلاب النوابغ .

وهكذا يصبح الحد الأدنى متغيرا من عام إلى عام ، بل ويمكن له أن يكون متغيرا من مادة إلى مادة ، فإذا ثبت أن الطلاب فى المادة الأخرى حققوا درجات فى معدلاتها أقل من معدلاتهم فى المادة الأولى ، أى أن الخمسة الأوائل - على سبيل المثال - حصلوا على ٨٧٪ و٨٦٪ ٨٥٪ و٨٤٪ و٨٣٪ بما يعنى المستوى

الأعلى كان ٨٥٪ فإن الحد الأدنى يتغير هو الآخر .

ومن الجدير بالذكر أن أمريكا كانت تأخذ بهذا النظام فى تقييم شهادات المعادلة الطبية التى كان زملاؤنا فى جميع أنحاء العالم يجتازونها قبل السماح لهم بممارسة الطب ، أو استكمال دراساتهم العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وهكذا فإن الشكوى من صعوبة أى امتحان - وهى شكوى واردة وقائمة فى الاحتمال والواقع - تصبح قابلة للحل بسهولة شديدة حتى بعد انتهاء عمليات التصحيح كلها ، وذلك بضرب الدرجات التى حصل عليها الطلاب فى معامل قد يكون ١٢٠٪ وقد يكون أحيانا أخرى ٩٠٪ ، أى أنه قابل لإنصاف الطلاب وزيادة درجاتهم ، وقابل أيضا لخفض الدرجات حين تصبح هذه الدرجات بمثابة ما يسمى فى الطب «عامل التضخم أو التسرطن» .

□

قد يكون الموضوعان اللذان تناولناهما الآن بعيدين عن بعضهما بعض الشىء ، لكنهما - كما أظن أن القارئ قد أحس - يمثلان جناحى مسألة واحدة هى التقييم الذى لابد له أن يكون قادرا على تحقيق العدالة من ناحية ، والفعالية من ناحية أخرى ، وأن يكون قادرا على المرونة وضبط النفس فى الوقت ذاته .

[الوفد : ١٨ يونيو ١٩٩٦]

مدى فعالية الأسلوب المتبع فى ترقيات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية

[من وجهة نظر علم الادارة]

تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والإرتقاء به حضاريا، متوخية فى ذلك المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم فى بناء وتدعيم المجتمع ، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية، وتعتبر الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته، ومصدرا لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشرية، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العملية العربية والأجنبية .

وتخضع عملية شغل الوظائف الجامعية لنمط محدد من الاختيار من بين العاملين فى هيئات التدريس أنفسهم ، كما تخضع ترقيات هؤلاء لعمليات تقييم مرحلية تتم داخل المؤسسة الجامعية نفسها .

وبمرور الزمن أصبح الهدف فى عملية تقييم أساتذة الجامعة فى مصر هو التوافق مع القواعد التى نظمها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ، ويكاد الاطار القانونى لتقيم أساتذة الجامعة ينحصر الآن فى هدف واحد وهو الترقى أى الحصول على الدرجات الاعلى من بين وظائف ثلاثة تمثل وظائف أعضاء

هيئة التدريس فى الجامعات المصرية ، وهى : مدرس ، أستاذ مساعد ، أستاذ

وتنظم هذه العملية المواد رقم ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وتنص هذه المواد على الآتى :

مادة ٧٣ - تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان ، لمدة ثلاث سنوات ، قرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات .

وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة من بين أساتذة الجامعات الذين مضى عليهم فى الأستاذية خمس سنوات على الأقل أو من المتخصصين من غيرهم ، وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة المساعدين من أساتذة الجامعات أو من المتخصصين من غيرهم .

ويجوز عند الضرورة التجاوز عن شرط مدة الأستاذية فى اللجان الأولى أو إدخال بعض قدامى الأساتذة المساعدين فى اللجان الثانية .

وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسبباً تقيم فيه الانتاج العلمى للمتقدمين وما إذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمى مع ترتيبهم عند التعدد بحسب الأفضلية فى الكفاءة العلمية وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين .

ويقدم التقرير خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول الأبحاث إلى اللجان ، إلا أن يكون من الفاحصين من هو فى خارج الجمهورية أو من خارجها فيزاد هذا المعيار شهراً آخر . وتنظم اللائحة التنفيذية أعمال هذه اللجان .

مادة ٧٤ - إذا لم تقدم اللجان المشار إليها فى المادة السابقة تقاريرها فى المواعيد المحددة ، فلرئيس الجامعة المعنية أن يدعو اللجنة المتأخرة إلى الاجتمع برئاسته لتقصى أسباب التأخير .

وفى كل الأحوال إذا لم يقدم خلال شهرين على الأكثر من انقضاء تلك المواعيد فلرئيس الجامعة المعنية عرض الأمر على مجلس الجامعة. وللمجلس أن يقرر سحب الأبحاث من اللجنة الدائمة واحالتها إلى لجنة خاصة يشكلها من خمسة أعضاء على الأقل ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة فى المادة السابقة، ويحدد لها أجلاً لتقديم تقريرها.

مادة ٧٥ ـ إذا تقرر عدم أهلية المتقدم للوظيفة أو اللقب العلمى. فلا يجوز له معاودة التقدم إلا بعد مضى سنة من تقرير أهليته وبشرط إضافة انتاج علمى جديد.

مادة ٧٦ ـ يتولى مجلس القسم المختص مهمة اللجنة العلمية بالنسبة للمتقدمين لشغل وظيفة مدرس. وعند الاستحالة أو التعذر، تشكل اللجنة بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد من ثلاثة أعضاء من الأساتذة أو الأساتذة المساعدين فى الجامعات الخاضعة لهذا القانون أو المتخصصين من غيرهم.

القواعد المنظمة لعمل اللجان العلمية الدائمة

كانت آخر هذه القواعد هى تلك التى صدرت فى أكتوبر ١٩٨٩ ويجرى العمل طبقًا لها حتى الآن وتنص على ما يلى:

طريقة التقديم للوظيفة والأوراق المطلوبة

١ـ يتقدم عضو هيئة التدريس بطلبة لعميد الكلية شاملاً جميع البيانات التى تعتمدها إدارة الكلية وهى:

أ ـ المؤهلات العلمية

ب ـ التدرج الوظيفى

جـ- الوظيفة المتقدم لها والتخصص

هـ- الاشراف على الرسائل

و- تاريخ منح الدرجات العلمية للباحثين تحت إشراف المتقدم .

٢ - ويخطر عميد الكلية رئيس القسم الذى يتبعه عضو هيئة التدريس بمجرد التقدم .

٣ - يتولى عميد الكلية التأكد من توافر الشروط الشكلية فى المرشح والأبحاث قبل إرسالها إلى اللجنة خلال أسبوع من تاريخ التقدم .

☐ يقدم كل عضو أربعة نسخ من البحوث المنشورة أو المقبولة للنشر ويشترط للمتقدم لوظيفة أستاذ أن يكون له أربعة بحوث على الأقل قد تم نشرها منها بحثان منفردان فى تخصصه الدقيق على الأقل ولو اشترك مع آخرين من غير تخصصه الدقيق .

☐ كما يشترط للمتقدم لوظيفة استاذ مساعد أن يكون له ثلاثة بحوث على الأقل قد تم نشرها منها بحث واحد منفرد فى تخصصه على الأقل ولو اشترك به مع آخرين فى غير تخصصه ، وتقدم البحوث ومع كل منها ملخصًا باللغة العربية ، ويرفق بالطلب رسالتا الماجستير والدكتوراه للمتقدم وكذلك بيان البحوث المستخلصة من رسائل الماجستير والدكتوراه التى يكون قد أشرف عليها أو شارك فى الإشراف عليها .

☐ ويجب أن يرفق بكل بحث ما يثبت أنه قد تم إخطار مجلس القسم بالبحث ، وبالنسبة للأبحاث المنشورة فيشترط مضى ستة أشهر على الأقل من تاريخ نشرها .

أما بالنسبة للأبحاث المقبولة للنشر فيشترط مضى ستة أشهر على الأقل على قبول بحثين بالنسبة للمتقدم لوظيفة استاذ ، وبحث واحد بالنسبة للمتقدم

لوظيفة استاذ مساعد وذلك من تاريخ استلام المجلة العلمية للبحث.

☐ ويعتبر البحث الذى يلقى أمام مؤتمر علمى متخصص على المستوى القومى أو الدولى وينشر كاملاً فى كتاب المؤتمر بمثابة البحث المنشور وإذا ألقى البحث أمام مؤتمر من هذا المستوى ولم ينشر اعتبر بمثابة البحث المقبول للنشر على أن يقدم البحث للجنة وعلى التقدم أن يثبت أن البحث قد القى فى المؤتمر.

☐ يجب أن تتضمن أوراق المتقدم تاريخ تقديم البحث المنشر وتاريخ القبول للنشر.

☐ يجب أن تكون المجلة التى يتم فيها النشر مطبوعة ومتداولة ومتخصصة فى نشر الأبحاث العلمية وتصدر من هيئة علمية ولها هيئة تحرير ولجنة تحكيم من بين أهل التخصص العلمى وتصدر من هيئة علمية.

☐ تقبل طلبات المتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية والذين سبق أن تقرر عدم أهليتم لشغل الوظيفة أو الحصول على لقبها العلمى وذلك بعدمضى سنة على الأقل من تاريخ قرار اللجنة العلمية برفض انتاجه العلمى السابق ومضى المدة المنصوص عليها فى المادة ٧٣ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أو أيهما أفضل للمتقدم ويشرط إضافة انتاج علمى جديد دون الالتزام بمدد النشر أو قبول النشر على أن يتقدم لنفس اللجنة العلمية الدائمة التى سبق أن تقدم إليها.

ثانيًا: اختيار مقررى وأمناء اللجان العلمية الدائمة

تقوم كل لجنة باختيار مقرر لها من بين اعضائها من الأساتذة العاملين والأساتذة المتفرغين، كما تقوم باختيار أمين لها من الأساتذة العاملين، ويتم انتخاب المقرر لمدة دورة كاملة أو عند شغر المنصب. ويرأس الاجتمع الأول للجنة أقدم الأعضاء فى الأستاذية ويتولى مقرر اللجنة ابلاغ أمانة المجلس الأعلى

للجامعات باسم الأمين الذى يقع عليه اختيار اللجنة ويراعى ألا يكون الأستاذ مقرواً لأكثر من لجنة واحدة إلا فى حالة الضرورة .

ثالثًا : اجراءات العمل فى اللجان العلمية الدائمة :

١ - يدعو المقرر اللجنة الدائمة للانعقاد خلال شهر على الأكثر من تاريخ إرسال الأوراق إليه .

٢ - لا يصح انعقاد اللجنة الدائمة إلا بحضور أكثر من ثلث أعضائها الموجودين بالجمهورية على أن يراعى ألا يحسب الأساتذة المعارون فى النصاب العددى المقرر قانونًا لانعقاد هذه اللجان وتكون أعمال اللجنة ومداولتها سرية .

٣ - يراعى عند تشكيل لجان الفحص الثلاثية بالتطبيق لحكم المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذى لقانون تنظيم الجامعات ألا تكون هناك صلة قرابة عصبًا أو نسبًا بين أحد أعضائها والمتقدم حتى الدرجة الرابعة .

٤ - يراعى أن تقوم اللجنة بتقديم التقرير خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وصول الابحاث إليها ، وإذا كان من الفاحصين من هو خارج الجمهورية أو من خارج اللجنة فتزاد هذه الفترة شهرًا آخر وذلك وفقًا لأحكام المادة (٧٣) من قانون تنظيم الجامعات .

٥ - عند إحالة الانتاج العلمى إلى أحد الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من خارج اللجان الدائمة يجوز للجنة دعوة سيادته لحضور الاجتماع العام إذا كان من داخل الجمهورية على أن يشترك فى المناقشة ولكن لا يشارك فى اصدار القرار .

٦ - يجب أن تظل التقارير الفردية سرية ولا تتعدى نطاق اللجنة .

٧ - يراعى توحيد معايير التقدير بين جميع اللجان العلمية بحيث تشمل العناصر التالية :

- الشكل العام.
- الهدف ووضوحه وأهميته.
- طريقة العرض.
- سلامة التعبير ودقة اللغة.
- شمولية المراجع وحداثتها.
- الأصالة والإبتكار.
- وضوح التخصص والاهتمامات العملية للمتقدم.
- مكان اجراء البحث.
- مستوى المجلة العلمية.
- عدد المشتركين.
- امكانيات التطبيق.

٨ - تعد اللجان العلمية الدائمة تقريرًا مفصلاً مسببا تتناول فيه بحوث المتقدمين وأعمالهم الانشائية العلمية التى تتضمن إضافة علمية ويقدم عن كل بحث أو عمل انشائى علمى تقريرًا واضحًا من حيث موضوعه وقيمته العلمية ورأى اللجنة صراحة فيما إذا كان مجموع بحوث المتقدم أو اعماله الانشائية العلمية ترقى به أو لا ترقى لشغل الوظيفة أو للحصول على اللقب العلمى ويجب أن يقتصر تقرير اللجنة على فحص الانتاج العلمى وحده دون التعرض لأى اعتبارات أخرى مما نصت عليه المادتين (٦٩ , ٧٠) من قانون تنظيم الجامعات.

٩ - يراعى عند ترقية عضو هيئة التدريس إلى جانب تقرير اللجنة العلمية الدائمة أن يكون ملتزمًا باداء واجباته المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات.

١٠ ـ عند تعدد المتقدمين فى حالة الاعلان عن الوظائف ترتب اللجنة المتقدمين لشغل الوظيفة بحسب الأفضلية فى الكفاءة العلمية .

١١ – يرسل مقرر اللجنة العلمية الدائمة صورة من التقرير النهائى ومحاضر اجتماعاتها وأصول تقارير الأعضاء القائمين بالفحص بعد الانتهاء من فحص المتقدمين لكل وظيفة إلى أمين المجلس الأعلى للجامعات لحفظها مع اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على سريتها .

١٢ ـ يعرض التقرير النهائى على مجلس القسم ثم مجلس الكلية أو مجلس الجامعة أن يعيد التقرير إلى اللجنة للنظر فى ملاحظاتها بما فى ذلك استيفاء الشكل إذا رأى وجها لذلك .

١٣ ـ يتولى السادة مقررو اللجان العلمية الدائمة اخطار أمانة المجلس الأعلى للجامعات بما يلى : ـ

أ ـ الحالات التى يتغيب فيها أى من أعضاء اللجان عن حضور ما يزيد عن ثلاث اجتماعات متتالية بدون عذر وإذا تكرر ذلك يعتبر اعتذاراً من سيادته عن الاستمرار فى عضوية اللجنة .

ب ـ كل تغير يطرأ على حالة السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة من حيث السفر بالخارج لمدة عام فأكثر فى إعارة أو مهمة أو اجازة خاصة أو لأى سبب آخر وكذلك العودة من الخارج من إعارة أو مهمة أو اجازة أوغيرها .

رابعًا : التقرير السنوى

تقدم كل لجنة تقريراً سنويًا عن اعمالها وملاحظاتها ومقترحاتها فى شأن تحسين الأداء فى الجامعات والنهوض بمستويات هيئة التدريس فيها .

□□□

مدى فعالية نظام التقييم المتبع من وجهة نظر علم الإدارة :

١ ـ التركيز على جزئية واحدة من جزئيات متعددة :

من أجل تحقيق التكامل فى نظام التقييم ينبغى أن يشمل هذا التقييم ثلاثة جوانب هامة .

١ ـ الجانب السلوكى

٢ ـ الجانب المهنى

٣ ـ تقدير عنصر المبادأة وما إليه من العوامل المستقبلية فى تقييم الشخص .

ويلاحظ أن الجانب المهنى فى استاذ الجامعة يتمثل فى ثلاث وظائف :

(أ) التدريس ـ على مستوى البكالوريوس والدرسات العليا .

(ب) البحث العلمى .

(جـ) خدمة البيئة .

وعلى هذا يمكن القول بأن نظام التقييم الحالى يركز على بند فرعى واحد هو البند (ب) من الجانب الثانى من الجوانب المفترض توافرها فى التقييم .

٢ ـ افتقاد القدرة على التمييز :

نظرًا لأن نتيجة وهدف التقييم بالصورة المتبعة حاليا تكون محصورة غالبا فى إطار أنها مجرد استيفاء لشرط أساسى فى الانتقال بالمتقدم من وظيفة إلى وظيفة ، فقد فقد هذا النظام قدرته المأمولة على تقييم أعضاء هيئات التدريس . إذ

لايستطيع هذا النظام أن يمكن الإدارة من انتقاء أو تفضيل أى من العناصر الممتازة، وبهذا تظل الأقدمية هي المعيار الأوحد للمفاضلة مما قد يسم عملية التقييم - مع تكرارها - بالشكلية البحتة، وتصبح الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الإدارات من أجل فرض رؤيتها على عملية التقيم هى :

– محاولة تعطيل تقدم عضو هيئة التدريس إلى هذه اللجان .

– أو محاولة التكتل ضده فى اللجنة الدائمة (بطريقة أو بأخرى)

وهما محاولتان تندرجان تحت مظلة الاجراءات السلبية (قانونا وإدارة) حتى وإن بدت ايجابية الفعل أو الأثر .

٣ ـ عدم القدرة على إظهار الانحرافات فى الوقت المناسب :

وذلك أن التقرير لا يتم إلا مرتين فقط طيلة الحياة الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات والتى قد تبلغ ثلاثين عامًا وبالتالى :

(١) فلا يمكن لهذا النظام الحكم - بدقة أو صدق من وجهة نظر علم الإدارة - على الأداء الجامعى لأعضاء هيئة التدريس .

(٢) فضلاً عن أنه يرتبط بالفترة المبكرة من عملهم فقط دون أن يتناول الفترة التالية بعد وصولهم إلى الاستاذيه ! .

٤ ـ التماثل المستمر :

يتيح النظام الحالى التماثل المستمر بين أعضاء هيئات التدريس فى كافة كليات الجامعة وفى كافة الجامعات مع ملاحظتين :

(١) اختصار المدد اللازمة للترقى من خمس سنوات إلى ٤ سنوات فى

الجامعات الأقليمية مما يقود فى بعض الأحيان إلى محاولة الالتفاف على هذا النص نظرًا لعدم اقتناع البعض به .

(٢) وجود لجان دائمة موازية فى جامعة الأزهر والهيئات العلمية الأخرى التى تطبق قانون الجامعات مثل :

أ - جامعة الأزهر .

ب - المركز القومى للبحوث .

جـ - المراكز والمعاهد العلمية التابعة لاكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (كمعهد أمراض العيون - ومعهد يتوودور بالهارس)

د - الأكاديمية الطبية العسكرية .

هـ - الهيئة العامة للمعاهد والمستشفيات التعليمية .

٥ ـ الاختصار الزائد :

عادة ما ينتهى التقرير بعبارة واحدة وهى

«أن أبحاث سيادته تؤهله لشغل الوظيفة»

وفيما قبل ذلك أيضا (أى على مستوى التفصيلات) فعادة ما يكون التقرير عن كل بحث بمفرده هو أحد هذه النتائج

مبتكر ـ جيد ـ مقبول ـ ضعيف ـ ليس به جديد .

٦ ـ افتقاد التوقيت الملائم :

حفل القانون ولائحته التنفيذية ، (القواعد المنظمة كذلك) بكثير من

الاحتياطات والبدائل القانونية الكفيلة بأن يتم التقييم فى الوقت المناسب لمصلحة السادة أعضاء هيئة التدريس بما يضمن حفظ حقوقهم الأدبية والمادية من الضياع نتيجة إى بطء محتمل فى الاجراءات الادارية أو الفنية . ومع هذا فإن ما يشوب عملية التقييم نفسها من البعد عن الشمول والانتظام والامتداد الزمنى لا يزال قائمًا وبشدة .

٧ـ افتقاد الصلة مع المستقبل :

لا يستطيع نظام التقييم الحالى أن يرتب أى علاقة مع المستقبل لأنه لا يتعلق بخطوات محسوبة أو عملية واحدة مترابطة ـ ربما يمثل النظام قدرًا ضئيلاً من التوجيه المضاف إلى الخبرة التراكمية فى إعداد البحوث .

[قدمت هذه الدراسة بتوسع عام ١٩٩١ فى المعهد القومى للتنمية الإدارية التابع لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية] .

الباب السابع

العناصر الحاكمة لسياسات وخطط تطوير الجامعة

قانون الجامعة وأخلاق العلماء

ما هو الفرق بين القوانين والأخلاق؟

يجدر بى أن أبدأ فأعترف أن لهذا السؤال علاقة وثيقة بوظيفتى فى الحكومة . . وعلاقة أقل بوظيفتى فى الحياة، ذلك أنى لم أحضر اجتماعاً من الاجتماعات الجامعية التى تنظر فى تسيير الأمور الدراسية أو الأكاديمية أو البحثية أو الوظيفية، إلا وأحسست بنوع من القلق العميق على مستوى التعامل والعلاقات حيث أصبح السلوك الجامعى فى الغالب لا يكتنفه أى خوف من مجافاة الخلق الكريم بينما هو حريص على الغطاء القانونى . .

وكنت كثيراً ما أتساءل عن مدى السعادة التى يحققها أى زميل أو أى صديق وهو يرى نفسه يطأ الأخلاق من أجل منفعة يظنها تتحقق، مع أنى أستبصر بحكم خبرتى أنها لن تتحقق له أبداً، ومع هذا فإن قصر النظر الشديد يدفع به إلى معاداة الخلق الكريم معاداة يصعب عليه الرجوع فيها، لكنه يقنع نفسه بأنه على صواب مادام قد وجد الغطاء القانونى لتصرفاته . . أو مادام قد كيف هذه التصرفات طبقاً للقانون لكى تكون فى إطار المسموح به!

□

إنى لأذكر أنى وصلت فى النقاش الحاد مع أحد الزملاء إلى النقطة التى قال لى فيها نحن مسئولون أمام القانون لا أمام الأخلاق، وهناك فرق كبير بينهما . .

وراعنى أنه لم يكن على استعداد لأن يوافقنى على القول بوجود تطابق بينهما حتى لو لم يكن هو واعياً لهذا التطابق، بل وصل الأمر به إلى أن سألنى فى ثقة شديدة عن أوجه هذا التشابه أو التطابق بين القانون والأخلاق . . وإنى لأذكر أنى أشرت إلى بعض أوجه التطابق بين القوانين والأخلاق على نحو موسع، وكان من مزايا زميلى وهو فى الحق يتمتع بكثير من المزايا، أنه لم يكن يمانع فى أن يستمع إلىّ ولو بالساعات الطوال.

□

أذكر أنى قلت إن هناك عديداً من أوجه التشابه بين القانون والأخلاق، منها على سبيل المثال:

(١) أن كلا منهما يقوم بمثابة الكتالوج الذى يهيئ للحياة الاجتماعية قواعد للسلوك والعمل والإصلاح.

(٢) أن كلا منهما يساعد على خلق النظام . . سواء فى ذلك النظام اللحظى أو النظام التتابعى دقيقة بعد أخرى، ويوماً بعد آخر.

(٣) أن لكل منهما سلطان وسيطرة على النفس البشرية، وبالتالى على تصرفاتها وسلوكها وما يتكون نتيجة هذا السلوك وهذه التصرفات من نشاط بشرى.

(٤) أن مخالفة القانون [وكذلك مخالفة الأخلاق] تؤدى إلى وضع يستوجب حدوث جزاء (دعك من توقيع الجزاء وقع أم لم يوقع) . . ولكن الأمر واضح فيما ينطق به كل الناس حين يشاهدون لاعب الكرة وهو يخطئ فيصيحون جميعا فى بيوتهم بكلمة واحدة هى plenty وهى الكلمة التى تعنى أنه ارتكب ما يستدعى الجزاء.

(٥) أن من أهداف القانون وكذلك من أهداف الأخلاق أن يتحقق العدل واستقرار العلاقات بين أفراد المجتمع، ولهذا تجد نصوص القوانين وهى

تشير إلى هذا المعنى حتى فى مقدماتها أو فى مذكراتها التفسيرية .

(٦) كذلك فإن الخير بمعناه الواسع (وهو أحد القيم الثلاث الرئيسية التى تفلسف بها الحياة) هدف مشترك لكل من القانون والأخلاق .

(٧) وقل مثل هذا عن القيمة الثالثة وهى الجمال .

(٨) أن أبرز قواعد القوانين على مر العصور لم تكن فى واقع الأمر إلا قواعد خلقية .

□

مع هذا كانت لصديقى وجهة نظر أخرى لم تكن لتقل نصاعة ووضوحاً عن وجهة نظرى ، وقد كان يرى الحياة الجامعية أمامه وهى تفتح عينيه على وجوه كثيرة من الاختلاف بين القانون والأخلاق :

(١) فقد كان يرى ومعه كل الحق أن القانون يتعامل مع الشكل بينما تتعامل الأخلاق مع المضمون ، وعبثاً حاولت إقناعه بأن لون السائل من لون الإناء . . وفيما بعد وافقنى [على مضض وقلق] بأن بعض الناس قد يكونون قادرين على أن يحللوا لون السائل الحقيقى دون أن يطغى عليهم الانتصار لحكمة الشاعر العربى العظيم أحمد شوقى فى تغليب لون الإناء على طول الخط .

(٢) وكان تشاؤمه يدفعه إلى أن يجاهر برأى خطير وهو عقم المبدأ القانونى الذى يشترط توافر الإصرار و الترصد من أجل توقيع العقوبة أو تحديد مسئولية المتهم ، فقد كان زميلى يرى أن هذا المبدأ يجعل القانون عاجزًا عن أن يعاقب المجرم الحقيقى . . وهكذا فإنه (أى المجرم) ليس فى حاجة إلى أن يتورع لأن الذين لا يتورعون يأكلون حقه ، بينما هو يتفرج على حد تعبيره !

(٣) وكان يرى كذلك أن الأخلاق (على نحو ما أعرفها) تبيح هي الأخرى للمجرم هامشاً من حرية الحركة إذا هو أجاد الاصطناع أو التصنع . . ومع أني كنت ألفت نظر صاحبي إلى أن هذا كفيل بفتح باب التوبة والعودة إلى الصواب، وهو أمر مستحب، إلا أن صديقي في واقع الأمر لم يكن يستطيع أن يتقبل مبدأ العفو عن المخطئ إذا هو لم يرتكب الجرم لظروف خارجة عن إرادته . . كان يقول إنه (أي المخطئ) كان يتمنى أن يفعل فإذا جاءت الظروف في غير صالحه، فلماذا نجعل هذه الظروف نفسها بمثابة الشفيع له من أن ينال العقاب الذي يستحقه؟ كان يريد أن يقول إنه لا يوافق أبداً على أن يتسامح مع مَنْ أراد ظلمه حتى لو لم يكن قد ظلمه بالفعل!! والشاهد أنه كان في هذا الرأي لا يرى أنه من الممكن أن يحدث التقاء أو تطابق بين الأخلاق الكريمة وبين ما قد يطلق عليه طبيعة الإجراءات والحكم في القانون، وإنما كان يظن القانون أكثر وعياً بالمساعدة في تكييف الاتهام على حين أن الأخلاق تثبت فشلها إذا ما حاولت أن تؤدي نفس الدور، وكانت عنده أمثلة كثيرة على صحة هذا الذي يراه، والواقع أنه كان متأثراً أشد التأثر مما يراه من قدرة القانونيين على توجيه اتهامات محددة في أعقاب وقوع الجرائم على نحو ما يقرأها في الصحف، وقد كان على ما روى لي هو نفسه في مرات كثيرة يظن أن الخطأ غير قابل للإمساك به، فإذا به حين يقرأ الملخصات التي تقدمها الصحف لقرارات الاتهام يجد «القانون» متمثلاً في رجال النيابة وقد أصبح قادراً على أن يبلور بالفعل تهماً محددة وأخطاء قائمة بذاتها!!

(٤) وكان يرى القانون أكثر فعالية وأسرع أثراً وأقوى مفعولاً من الأخلاق لأنه يرتبط بالسلطة وأدائها لوظيفتها، وهي (أي السلطة) موجودة، كما أنها في كثير من الأحيان قوية وقادرة، أما الجزاء الخلقي فجزاء ميتافيزيقي - على حد وصفه - يتعلق بضمير الجماعة الذي مات منذ زمن بعيد.

(٥) وكان يرى أن القانون يعطى فرصة أكبر للتلاعب وعدم الأخذ به لأنه يشترط شروطاً كثيرة لتوقيع العقاب، وكان يرى فى مثل هذه الشروط فرصة جيدة له هو شخصياً لكى يحقق بعض المكاسب التى يصعب على القانون أن يجرمه فيها وأن يعاقبه عليها بالتالى، وكان هذا كما ذكرت فى المقدمة سبب الخلاف العميق بينى وبينه، وهو الخلاف الذى كان يدفعنى فى كثير من الأحيان إلى الإشفاق عليه فى نفس اللحظات التى يكون هو فيها قد وصل إلى النشوة بما استرق من مكاسب «لحظية».

(٦) وكان صديقى لا يخفى يقينه بأن القانون فى كثير من الأحيان يصبح غير قادر على أن يلتزم بإحقاق الحق، وإنما هو يكرس الأوضاع القائمة التى يصعب على السلطة بذل الجهد فى تغييرها، كان فى بساطة شديدة يعبر عن رضاه عن القانون من منطلق شخصى بحت، فهو يرى أن القانون يتوافق مع طموحه ويكرسها فى بعض الأحيان، وكان مرجع هذا فى واقع الأمر إلى حقيقة أن القانون قد يعترف بالأمر الواقع، على حين أن الأخلاق لا تعترف بالأمر الواقع حتى وإن تظاهرت باحترام العرف.

(٧) وكان صديقى يزعم ومعه بعض الحق أن القانون يتغاضى عن بعض تصرفاته الأنانية، وعبثاً حاولت إفهامه أن القانون لو كان رجلاً فإنه (لا يفعل) هذا التغاضى إلا لأنه يعرف أن البديل أسوأ ويخلق أمراضاً اجتماعية كثيرة، لكنه كان يأسف ويسعد حين يعترف أن هذا التغاضى نفسه أصبح بالنسبة له منشئاً لدائرة جديدة من دوائر المكاسب الوقتية.

□

على هذا النحو كنت أفهم كثيراً من الفروق بين القانون والأخلاق مستعيناً بما قرأت فى القانون والفلسفة بصفة عامة، وعلى ما كتب أساتذة القانون ذوى النزعة الإسلامية والأخلاقية الواضحة وعلى رأسهم أستاذى المستشار طارق

البشرى، ولكننى لم أكن أدرى أن مرور الزمن كفيل بأن يجعل صديقى الذى يخاف القانون ولا يوقر الأخلاق يتحول إلى شىء آخر غير أن يكون إنساناً. ذلك أن انصرافه التام إلى الحكم على الأمور بالصواب والخطأ من منطق القانون وحده جعله يصل إلى أن يتبنى لنفسه قواعد أخلاقية غير التى نعرفها جميعاً..

على الرغم من أنه تربى فى بيئة خلقية رفيعة المستوى حسبما لمست بنفسى من أفراد أسرته التى هيأ الزمن معرفتهم.

والشاهد أن ضيق أفقه كان بمثابة العيب البارز فى شخصيته شأنه فى هذا شأن كل الأكاديميين من ذوى الطموح الحاد والقدرات الفكرية المتوسطة والخبرة المحدودة بالحياة، وكان ضيق أفقه فى مطلع حياته مضرب الأمثال، وقد قاده ضيق الأفق هذا إلى أن يلتزم فى معاملاتنا معه ونحن زملاؤه الأقربون بأمرين لا ثالث لهما، فمصلحته الشخصية هى الهدف المباشر وهى المحور الوحيد، وقانون الجامعة هو الغطاء الوحيد.

ولم يكن من الصعب أن تتحول شخصيته فى غضون خمس سنوات إلى مسخ بشرى يحتفظ بقدر لا نهاية له من الأنانية والانتهازية وسوء الطباع وسوء الظن، وأصبح يتلذذ بأن يمارس الكذب والخداع والتملق والنفاق، لأن القانون لا يعاقب على مثل هذه الأخلاق، كما صار يرتكب كل الموبقات لأن قانون الجامعة لا يعاقب عليها..

وأضحى يمد يده إلى كل غنيمة حتى لو تعفف عنها كل الآخرون بحكم إيمانهم الفطرى بما قد يسمونه الحق..

كما تعود صاحبى أن يلجأ إلى كل وسائل الإقناع الزائف ليحصل على ما يعتقد أن فى حصوله عليه فائدة.. ولا يزال صاحبى يقيس كل خطوة يخطوها بمدى المنفعة التى يتأكد له أنه سيحصل عليها..

ومن الطريف أنه كان يحب السينما بكل جمالياتها حباً شديداً وكان يتفوق عليّ في هذا الرقي الخلقي والفني، لكنه مع الزمن تحول عن هذا الحب الجميل وأصبح جوهر رأيه فيها أنه لا يراها إلا مضيعة للمال في عصر التليفزيون . .

وهكذا ضاع منه على سبيل المثال ذلك الشعور البريء أو المركب باللذة ضمن مشاعر كثيرة ضاعت منه وهو يلهث وراء السراب الخداع الذي يسميه الانتفاع بثغرات القانون . .

ولم يعد له هدف في الحياة إلا أن يحافظ على المكان الذي وصل إليه في الطابور بين زملائه والتطلع إلى أن يزيح أكبر قدر ممن هم أمامه حتى يكون يوماً ما في أول الطابور . .

وفي خضم هذا كله لم تضع أخلاق صديقي القديم فحسب ولكنه ضاع كله .

ولم يعد باقياً منه في عيني ولا أعين زملائنا جميعاً إلا صورة اللحم والدم والقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي هو قانون الجامعة الشهير .

[نشر الجزء الاكبر من هذا المقال في الاهرام : ١٩ ابريل ٢٠٠٠]

إشكالية التوفيق
بين التعليم العالى والثقافة فى الوطن العربى

من قبل أن تحتل مؤسسات التعليم العالى متمثلة فى الجامعات والمدارس العليا مكانتها المستقرة فى المجتمع العربى ارتبط مفهوم التعليم العالى بالثقافة إلى حد كبير حتى أصبح أقرب وصف للمثقف على ألسنة المشتغلين بالفكر ما يرادف ما نقوله الآن فى وصف الشخص المتميز بثقافة عامة وتعليم جيد بأنه متعلم تعليماً عالياً highly educated ..

وحين بدأ التعليم العالى فى البلاد العربية يتسع لأعداد لم يكن يتسع لها من قبل كانت أبرز الصيحات المطالبة بالتريث فى هذا التوسع تستند إلى ضرورة الحفاظ فى خريجى الجامعة أو التعليم العالى على مستوى « المثقف » الذى يجمع إلى العلم الرفيع أو الدقيق أو المتبحر عنصر التوجه الراقى اللائق بخريج التعليم العالى أو الجامعى ..

بعبارة أخرى ضرورة الحفاظ على الرجل « المثقف » فى « خريج » التعليم العالى حتى يكون هناك دائماً حد فاصل بين التعليم العالى والتعليم العام يرتبط فى النهاية بالقدرة على تبوء المكانة التى لا ينبغى أن يفرط المجتمع أو يتنازل عن قصرها على طائفة من المثقفين الحقيقيين الذين اتيحت لهم فرصة (لابد أن تبقى نادرة أو شبة نادرة) لتلقى تعليم عال وثقافة عالية فى ذات الوقت .

هكذا كان المفهوم فى استراتيجيات التعليم العالى فى البلدان العربية حتى منتصف السبعينات (فى مصر) وربما حتى أواخرها (فى بعض بلدان الخليج) حين فوجئت هذه الاستراتيجية نفسها بالحاجة الملحة إلى زيادة أعداد الذين ينبغى أن يتاح لهم تعليم عال (من ناحية) أو الذين يرغبون فى هذا التعليم (من ناحية ثانية) أو الذين يجب أن يؤهلوا بمثل هذا التعليم (من ناحية ثالثة) لأن الحاجة القومية فى المؤسسات التنموية التى تسارعت فى النشوء والازدهار فى تلك الفترة صارت (وبأقصى ما يمكن للتاريخ أن يشهده من سرعة) ملحة إلى الحد الذى لا يطيق الانتظار ..

وهكذا أصبح على التعليم العالى أن يتسع فى وقت واحد لثلاث مجموعات كبيرة من المقبلين عليه : مجموعة أولئك الذين استكملوا التعليم العام وليس أمامهم بد من أن يستكملوا التعليم العالى لأنه صار بمثابة الامتداد الطبيعى للطريق .. وبعبارة تقريبية وصفية يمكن القول بان التعليم العالى صار بمثابة البديل الطبيعى بين البدائل المتاحة أمام هؤلاء لأنه أصبح يمثل الطريق الوحيد المعبد جيدا عند نهاية الطريق المعبد السابق عليه .

وفى التوصيف الاجتماعى - كما حدث بالفعل - فإنه يمكن لهذه الطائفة أن تمتد بمظلتها لتشمل أعداداً كبيرة جداً من الإناث الذين اتيح لهم بفضل ازدهار الالتزام المجتمعى تجاه تعليم البنات (الذى لم يؤخذ به فى معظم البلدان العربية إلا منذ الخمسينات أو الستينات على أقصى تقدير) وهكذا أصبحت للاناث فى الفصول الدراسية أماكن مساوية للاماكن التى يشغلها الذكور بعدما كانت النسبة قبل عشرين عاماً لاتتعدى ١٠ ٪ على أحسن تقدير ..

وأصبح على التعليم فى البلدان العربية أن يستوعب كذلك المواطنين الطامحين إلى أن يوفر لهم التعليم الوظيفة والدخل .. وعلى حين كانت الوظيفة والدخل فيما قبل سنوات عشر متاحة بنسبة اكبر للشهادات الأدنى فإن نهر

الحضارة المتدفق ، وسياسات التحضير والتحضر المتسارعة أصبحت تفرض اليوم أن تكون الحاجة اكثر إلحاحاً إلى الشهادات الأعلى .. بل إنه أصبح من الطبيعى أن تطرد الشهادة الأعلى الشهادة الأدنى عند التسابق على شغل ذات الوظيفة .. ولم لا ؟

كذلك – ومن ناحية ثالثة – فقد أصبح على التعليم العالى فى البلدان العربية أن يهيىء وبأقصى ما يمكن من سرعة الكوادر الشبابية القادرة على تحمل المسئولية فى المؤسسات الوطنية الناشئة فى المجالات الحضارية الجديدة بدءاً بمؤسسات الإعلام والانتاج الفنى والثقافى ومروراً بالمؤسسات الخدمية المتطورة (أوالمجبرة على التطور المستمر) فى المطارات والموانى والفنادق .. الخ ، وانتهاء بالمؤسسات الصناعية العملاقة المرتبطة بالصناعات البترولية على سبيل المثال .

على هذا النحو نشأت (وبسرعة لم تكن معهودة من قبل) وما تزال تنشأ مؤسسات متعددة ومتنوعة للتعليم العالى بحيث نجح الوطن العربى بالفعل فى أن يستكمل كثيراً من الهياكل الفاعلة (والفعالة فى بعض الأحيان) فى الدوائر المتداخلة فى هذا المحيط التنموى وقد كان هذا أحد الانجازات البارزة للمؤسسات التنموية العربية بقدر ما كان يمثل نجاحاً دءوبا يحسب للحكومات العربية التى تتحمل أقداراً متضاعفة من النقد دون أن تحظى بالثناء على كثير من الانجازات .

على أنه فيما يتعلق بمؤسسات التعليم نفسها فان العين لاتخطىء قدرات بارزة على النجاح فى التوسع والتمدد والتجدد فى مؤسسات غضة الإهاب وبنفس القدر وربما أكثر فقد استطاعت مؤسسات قديمة قائمة أن تتوسع على عدة محاور بحيث ولدت بطريقة قريبة فى طبيعتها وآليتها من التكاثر البيولوجى مؤسسات جديدة أضافت إلى ما هو قائم ومنجز بالفعل .

وليس من شأن هذا المقال أن يناقش حدود ومدى ما حدث من إنجاز فى هذا المجال ، وإن كان يعتقد أن الرأى العام فى محيط التعليم العالى يقدر تماماً حجم

الايجابيات فى الانجازات التى قامت على أرض الواقع فى الوطن العربى فى هذا الصدد .. مهما وجه البعض الانتقادات سواء البناءة أو حتى المكتفية بالهجوم إلى بعض هذه المؤسسات فى بعض الجزئيات التى هى فى رأيى الشخصى لاتتعدى أن تكون من قبيل العيوب الصغيرة التى تلازم الانجازات الكبيرة .

بيد أننا لابد أن نخرج من هذه المقدمة شبه التاريخية التى صورت لنا وضعاً متميزاً للتعليم العالى فى منطقة محددة فى فترة محددة من الحاضر إلى طرح تصوراتنا عن المدى الذى يجب أن ترتبط فيه الثقافة العامة ببرامج هذا التعليم العالى .

ماهو المقصود بالثقافة :

يطلق لفظ الثقافة عادة على الجانب العقلى من المدنية أو الحضارة ، و بالتالى يمكن تعريفه على أنه مجموعة الأعراف والطرق والنظم والتقاليد التى تميز جماعة أو أمة أو سلالة عرقية عن غيرها .

وعلى مستوى الفرد يطلق اللفظ على درجة التقدم العقلى التى حازها ، بصرف النظر بالطبع عن مستويات الدراسة التى أنجزها . ومنذ وقت طويل تتعدد التعريفات لهذا اللفظ حتى إنه فى مطلع الخمسينيات حصر عالمان من علماء الأنثروبولوجيا الأمريكيين مائة وخمسين تعريفاً للثقافة .

وتلقى التعريفات المختلفة أضواء على المراد باللفظ الذى يفهمه العامة بأكثر مما يفهمون تعريفه ، ويمكن لنا تأمل ما توحى به تعريفات مهمة من قبيل أن مفهوم الثقافة يشير إلى كل ما يصدر عن الإنسان من إبداع أو إنجاز فكرى أو أدبى أو علمى أو فنى .

أما المفهوم الأنثروبولوجى للثقافة فهو أكثر شمولاً ، ويعد الثقافة حصيلة كل النشاط البشرى الاجتماعى فى مجتمع معين ، ويستتبع هذا أن لكل مجتمع

ثقافته الخاصة المميزة، بصرف النظر عن مدى تقدم ذلك المجتمع أو تأخره. ويتميز هذا المفهوم ببعده عن تحميل الثقافة بالمضمونات القيمية وإن اعترف بأن لكل ثقافة نسقها الخاص من القيم والمعايير.

وفى مقابل هذا المفهوم الأنثروبولوجى الواسع نجد مفاهيم كثيرة أكثر تحديداً، فكثيراً ما تستخدم الثقافة للإشارة إلى النشاط الاجتماعى الذهنى والفنى، وفي أحيان أخرى إلى النشاط الفنى وحده أو النشاط الأدبى والفنى دون النشاط العلمى الذى يعده البعض غير خاضع لأنساق الثقافات باعتباره مرتكزاً على حقائق مطلقة بعيدة عن التأثر بالذوق أو البيئة أو الموروثات جميعاً.

ويتضح هذا المفهوم بطريقة بيروقراطية فى مصر حين تمنح أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ومن قبل (المجلس الأعلى للعلوم) جوائز الدولة فى العلوم، على حين يمنح المجلس الأعلى للثقافة نفس الجوائز فى الآداب والفنون، وتضاف إليها العلوم الاجتماعية، (وقد كان هذا قائماً منذ كان المجلس السابق مجلساً للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية). .

وتأخذ كثير من البلدان العربية بمثل هذا التقسيم مع اختلافات طفيفة، فعلى حين تعد العمارة فناً من الفنون، فانها فى أحيان كثيرة تعامل على أنها علم هندسى يتبع بالتالى العلوم ومجالسها لا الفنون. وقد ذكرنا العمارة بالذات لأنها أحد المكونات البارزة للثقافة القومية، بل ربما كانت بمثابة أولى مقومات تكوين الفكرة عن الثقافة لدى الآخرين الذين يطلعون عليها للوهلة الأولى.

ومن تعريفات الثقافة الأخرى التى تلق الضوء على معناها أنها مجموع العادات والفنون والعلوم والسلوك الدينى والسياسى منظورا إليها ككل متمايز يميز مجتمعاً عن آخر. ومن ثم يمكن فهم تعبيرات مثل «الصراع الثقافى» للتعبير عن الصراع أو التسابق بين ثقافتين متجاورتين، أو التغير والارتقاء فى عدة جوانب من النمط الثقافى.

كما يمكن استخدام لفظ الثقافة للدلالة على الجوانب العقلية والفنية للحياة، فى مقابل الجوانب المادية والتكنولوجية لها، ومن ثم تصبح الثقافة بمثابة نمط كل الترتيبات - المادية أو السلوكية - التى يحقق - من خلالها - مجتمع معين لأعضائه إشباعات أكبر مما يستطيعون تحقيقه فى حالة مجرد الطبيعة.

ويميز بعض الباحثين بين ثقافة مادية تشمل العدد والأدوات والسلع الاستهلاكية والتكنولوجيا وثقافة لا مادية تشمل القيم والتقاليد والمنظمات والتنظيم الاجتماعى، وتنطوى الثقافة على اكتساب وسائل اتصال (اللغة، المطالعات، الكتابات) وأدوات عمل معينة، وأفكار وأعمال مثل الحساب، وعلى زاد ضخم من المعرفة والاعتقاد، وعلى منظومة من القيم، وعلى توجه ميول خاص ملازم، ويمكن لكل هذا أن يكتمل ويرتقى بتربية متخصصة قليلاً أو كثيراً، وتدريب يسمح باستفادة اجتماعية بالأنشطة الفردية.

ويرى الأنثربولوجيون أن الثقافة تتمايز وتستقل عن الأفراد الذين يحملونها ويمارسونها فى حياتهم اليومية، فعناصر الثقافة تكتسب بالتعلم من المجتمع المعاش، على اعتبار أن الثقافة هى جماع التراث الاجتماعى المتراكم على مر العصور.. وعلى هذا يُبعد هؤلاء عن الثقافة كل ما هو غريزى أو فطرى أو موروث بيولوجيا.

ماهو المقصود بالثقافة العامة فى الوطن العربى ؟ :

لاشك أن مفهوم الثقافة العامة -كما رأينا- من المفاهيم القابلة للتغير من بيئة إلى أخرى ولا يقف هذا التغير عند حدود المكونات التى تتكون منها هذه الثقافة أو «الكيف» الذى يميزها بما يرفع من قدرها أويسمها بما يجعلها شيئاً واضحاً ومحدداً، وانما هو يتعدى ذلك إلى الكم أيضاً حيث تتباين الأقدار التى تسهم بها المكونات المختلفة للثقافة العامة تبعاً لعوامل اللغة والتاريخ والطبوغرافيا والعقائد الدينية والمذاهب السياسية والنمط الاقتصادى والتراث القوامى ... الخ، بل إن

التعريف التقريبي للثقافة العامة قد يختلف تماماً بين بلدين متجاورين تماماً وربما فى نفس القطر ، ولهذا فإن من البدهيات العملية لمثل ما نتناقش فيه اليوم أن يتم اتفاق مبدئى على عناصر محددة (وديناميكية فى نفس الوقت) تكون كفيلة بأن تكون مع بعضها الجانب المعرفى الذى يمكن أن يسمى بالثقافة العامة والذى يصبح من الضرورى (أو من المستحب .. أو من الواجب) توافره فى الجامعى قبل أن يتخرج .

على هذا النحو يمكن لكثيرين منا أن يتصوروا الآفاق المتصورة للثقافة العامة فى التعليم العالى فى البلدان العربية على أنها الثقافة الكفيلة بتوافر حدود دنيا من

١ - الإلمام التام بالتاريخ القومى .. ومن البدهى أن هذا يشمل هذا التاريخ الاسلامى العام بصفة مشتركة بين كل الشعوب والأقطار العربية مع التركيز بالطبع على دور كل شعب من هذه الشعوب فى هذا الاطار العام .. كما يقتضى هذا الالمام بحضارات الشرق الأدنى القديم بصفات متفاوته تبعاً للاقطار العربية المختلفة التى كانت لها أدوار بارزة ومتميزة فى هذا الاطار .

٢ - الديانات السماوية (وغير السماوية) والفهم الواضح للفروق الأساسية بين المذاهب المسيحية المختلفة ، وكذلك بين مذاهب الفقة الاسلامى الاساسية ، والفرق الاسلامية المنتشرة والالمام بفكرة وافية عن التصوف والفرق .

٣ - الأعمال الخالدة فى الأدب الانسانى ، ولابد من الاحاطة العميقة بفصول (أو فقرات على الأقل) من الالياذة والأوديسا والشاهنامة والكوميديا الإلهية والشكسبيريات ومسرح راسين والأعمال الروائية المتميزة فى جيل النهضة بالاضافة إلى معرفة عميقة بالمعلقات والنقائض وأشعار المتنبى

والمعرى والبحترى وأبى تمام وكتابات الجاحظ وعبد الحميد الكاتب والتوحيدى ... وحتى البارودى شوقى وحافظ وطه حسين والعقاد وأحمد أمين ... الخ .

٤ – الإحاطة بتطور الفن عبر العصور ، وتنمية حاسة إدراك التمايز بين المدارس الأدبية المختلفة ، ونشأة المذاهب النقدية للفن ، وارتباط الفن بالحياة وعصور النهضة والانحطاط فى الحضارات المتعاقبة .

٥ – فهم أساسيات الاقتصاد المعاصر ، بحيث يمكن للجامعى الفهم و التمييز بين سعر الفائدة المعلن وسعر الفائدة الحقيقى ، بين التضخم والازدهار ، بين الائتمان والاستثمار والخدمة المصرفية ، بين تحريك سعر الفائدة وخفض العملة .... الخ .

٦ – الإلمام بأساسيات التعامل مع الكمبيوتر والحاسبات الآلية فى المجالات الأربعة الرئيسية لتطبقات الحاسب : جداول الحسابات ، قواعد البيانات ، معالجة الكلمات ، الرسوم ... الخ .

٧ – مبادئ الصحة العامة ، والاسعافات الأولية ، وطرق الوقاية والمعالجة المختلفة للأمراض بصفة عامة ودور الأجهزة الحديثة فى العلاج ومداه .

٨ – فكرة ذكية عن التوازنات السياسية لدول العالم . وعن مواقعها وعواصمها ولغاتها ولهجاتها وديانتها ، والنتائج المترسبة من الحروب العالمية .. والأحلاف والتكتلات الدولية ودورها فى السياسة الدولية .

٩ – إلمامة واعية بالتاريخ الانسانى ودور الحروب والأديان والدعوات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فى صياغة هذا التاريخ على النحو

الذى نعيشه اليوم .

١٠ - معرفة رفيعة بالرياضات الأولمبية والمحلية وقواعدها وتاريخها .

***

ولعل هذا يدفعنا إلى التساؤل عن السبل الكفيلة بتحقيق القدر المرتجى من إلمام الجامعيين بالثقافة العامة :

١ -كالعادة فى تحقيق الأهداف النبيلة من خلال وسائل تشريعية أو قانونية فلربما نجد أنفسنا فى البداية مضطرين إلى انتهاج الوسائل البيروقراطية الكفيلة بادماج الثقافة العامة فى المقررات الدراسية ولو إلى حين .. وقد نصدر فى هذه الروح عن اقتناعنا بأنه من الممكن تربية الفضائل بالتكرار حتى تصبح عادة . ولهذا فان المخطط الواعى لايمانع فى إضافة بضع ساعات إلى المقررات الدراسية لتستوعب مثل هذه الجوانب من مكونات الثقافة العامة .

٢ - بيد أن هناك أسلوبا آخر ربما يكون أجدى وأكثر توافقا مع مرحلة التعليم الجامعى أو العالى وهو أن يُنبه الطلاب منذ أول العام الدراسى إلى أنهم سيؤدون امتحانات فى نهاية العام فى عدد من كتب الثقافة العامة التى لا تستدعى تخصيص ساعات دراسية لها فى المنهج الداسى وإن كانت موجودة فى الامتحانات العامة .. وهكذا يمكن بشئ من التقريب والتجاوز بلورة الفرق بين الثقافة العامة وبين التعليم العالى النظامى بذكاء شديد فى نفس الوقت الذى يبقى للثقافة العامة مكان أكيد وبارز فى مقومات النجاح والتفوق من دون إلقاء أعباء اضافية على المعامل أو المدرجات أوهيئات التدريس أوالموازانات المالية ... الخ .

وعلى سبيل المثال فانه يمكن لنا أن نشير إلى بعض الكتب الممتازة التى تستطيع الجامعة بها أن تضمن مستوى ثقافياً ممتازاً لخريجيها .. فبوسع الجامعة أن تقرر كتاب الدكتور احمد بدوى « فى موكب الشمس » كمرجع للثقافة العامة عن

التاريخ الفرعونى ، وأن تعهد إلى الطلاب بقراءة بعض كتب أحمد أمين للالمام بالتاريخ الاسلامى ... وهكذا .

٣ - ومع تقدم الزمن وتنامى تقدير أهمية الثقافة العامة فى نفوس الأجيال المتواصلة من الجامعيين يصبح من اليسير على الجامعة أن تستن من النظم ما تبدأ به تعديل لوائحها بحيث تصبح مواد الثقافة العامة من المواد المرجحة للتقدير العام بكل ما يترتب على ذلك من فوائد للطالب الذى أثبت أنه متعلم تعليماً عالياً بالفعل ..

بيد أن مثل هذا الحافز يتطلب أن تكون البيئة العامة خارج الجامعة قد شارفت قدرة أرفع على اختيار الاكثر نفعاً لسير الحياة ، وألا تكون الوظائف العامة مجرد أنماط تكرارية لا تتطلب من الخريجين إلا مجرد أنماط تكرارية أيضاً !! .

٤ - وبدءاً من الآن يمكن لنا أن نضع من التشريعات ما يمكن المجتمع من أن يحقق رغبته وأمنيته فى أن تكون مواد الثقافة العامة من المواد المضافة للتقدير العام (لاحظ الفرق بين هذه الخطوة وبين الخطوة التى أشرت إليها فى البند ثالثا الذى يقف عند حدود أن تكون مرجحة فحسب وليست مكونة للتقدير) .

بهذا يمكن للطالب الطموح إلى شغل مواقع هيئات التدريس أو إلى الاستفادة من فرص الدراسات العليا المحدودة أن يهيىء نفسه بدءاً من مرحلة مبكرة فى دراسة الجامعية للمرحلة الدراسية الرابعة المتمثلة فى الدراسات العليا بالاكثار من معارفه العامة .

وبهذا يصبح هذا الاكثار هو المحك الحقيقى للانضمام إلى الركب الجامعى فى مرحلة الدراسات العليا ومن حسن الحظ أن التعليم العسكرى العالى فى بلادنا العربية يأخذ بمثل هذا المبدأ منذ مرحلة مبكرة ، ويتاح التفوق للمتقدمين فى الألعاب الرياضية بفضل اسهام درجات هذه الرياضات البدنية فى المجموع الكلى

الذى يرتب على أساسه الناجحون وتظل أقدمياتهم ترتب عليه حتى تقاعدهم..

وفى كل الأحوال ينبغى لنا أن ننتبه إلى أهمية تنمية السياسات العامة على نشر الثقافة العامة بين الجامعيين :

١ - فلابد من العناية بوجود مكتبة عامة فى كل حرم جامعى وليس فى كل جامعة فحسب ، ويقتضى هذا إنشاء أكثر من مكتبة مركزية فى كل جامعة إذا تعددت الأحرام الجامعية ولابد من العناية بتزويد هذه المكتبة وتجديدها بكل ما من شأنه أن يرتفع بمستوى الثقافة العامة ، ولابد من توجيه الجهود نحو تسهيل عملية الاستعارة من هذه المكتبة وإطالة مدتها وزيادة عدد الكتب التى يتاح استعارتها إلى عشرة على الأقل (بل إن بعض الجامعات الامريكية لاتضع حدوداً للاستعارة معتمدة على امكانية الاتصال التليفونى لاستعادة الكتاب المعار فى أى وقت) ويستلزم هذا إدارة ديناميه نشطة واعية ، واعتمادات غير قليلة [وغير كثيرة أيضاً] من السيولة النقدية تظل متاحة باستمرار تحت تصرف الإدارات العليا المسئولة عن المكتبات الجامعية .

٢ - لابد من العناية الحذرة بوسائط المعرفة المتجددة (الأفلام والشرائح والميكروفيش والميكروفيلم والفيديو وأقراص الليزر وبرامج الحاسب الآلى والانترنيت) دون أن تنفق أموال طائلة على هذه الوسائط حين تكون وهى مستحدثة مرتفعة الثمن محدودة الفائدة إذا ما قورنت بالأجيال التالية من المنتجات التكنولوجية بدون جدوى حقيقية .

٣ - تشجيع إنشاء جوائز جامعية سنوية تمنح فى مجالات الثقافة العامة على ثلاث مستويات : (مستوى مساهمة المشتغلين بالثقافة العامة خارج الجامعة . ثم مستوى هيئات التدريس . ثم مستوى الطلاب) .

٤ - الحرص على إتاحة أماكن متميزة المعمار والتشييد كفيلة بممارسة النشاط

الطلابى فى المجالات الاجتماعية والرياضية ، وقد كان فى جامعة القاهرة على سبيل المثال مبنى كامل لنشاط اتحاد الطلاب (حول جزء كبير منه فيما بعد إلى مكاتب إدارية كما هى العادة فى التضخم البيروقراطى الذى واكب الثورة المصرية) ..

وكانت كلية طب قصر العينى تضم حماماً للسباحة أصبح عنصراً للمزايدة بين الجماعات الاسلامية وغيرها ... وهكذا ..

وتأتى أهمية هذه الفكرة من مما يمكن أن نسميه الاقتناع العام بحتمية أن يصطبغ النشاط الطلابى أو الشبابى فى داخل الجامعة بصبغة واضحة تحمل سمات مجتمع الجامعة من جميع النواحى .. ومن البدهى أن الشريحة السنية لطلاب الجامعة سوف تمارس نشاطها على أية صورة ..

ولكن وجود منافذ لهذا النشاط داخل أسوار الجامعة يظل بمثابة العامل المحدد الكفيل برفع مستواه من ناحية واضفاء طابع الثقافة الرفيعة عليه ، والا فانه سوف يصطبغ بصبغات مختلفة أقل قيمة وفائدة من ناحية أخرى ، ثم ينبغى وهذا هو الأهم إتاحة الفرصة الحقيقية والمثمرة لكل طلاب التعليم العالى لممارسة ما يودون أن يمارسوه من نشاط اقتداء بزملائهم الذين سبقوهم إلى هذا النشاط ، وهكذا يمكن لجوانب الثقافة والنشاط الانسانى بمعناها الواسع أن تجد سبيلها إلى أن تزدهر فى الجامعة .

٥ – الحرص فى اختيار المعيدين (وهيئات التدريس عند تعيينهم لأول مرة) على أن يكونوا من طائفة المثقفين أو على أقل تقدير من الذين يسيرون فى هذا السبيل بخطوات واضحة ، والحذر كل الحذر من الديماجوجيين وذوى الثقافات الزائفة ، والعمل فى ذات الوقت وبسرعة مدروسة على إعداد البرامج الكفيلة ، بما يمكن لنا أن نطلق عليه تجاوزاً أو تقريباً اسعاف اعضاء هيئات التدريس الحاليين بدورات مكثفة تعينهم على أن يتداركوا ما فى ثقافتهم العامة من نقص ..

ولابد لنوادى هيئة التدريس وجمعياتهم من لعب دور متجدد فيما يسمى بالتعليم المستمر وتعليم الكبار من خلال ندوات مستمرة ومنظمة ..

ومن خلال توجيه جزء من الميزانيات المتوفرة فى هذه النوادى والدعم المتاح لها من أجل تحقيق النجاح المنشود فى تثقيف هيئات التدريس وشبابهم يوماً بعد يوم .

٦ - إتاحة الفرصة لكل عضو من أعضاء هيئات التدريس والطلاب للحصول على مجموعات من الكتب الثقافية العامة فى حدود مبلغ معين (مائة دولار مثلاً) خصماً من موازنة الجامعة على أن يكون لهؤلاء الحق فى أن يحتفظوا بما يريدون الاحتفاظ به من هذه الكتب لأنفسهم أو يودوعونها مكتبة الجامعة لتضاف إلى رصيدها ، والانطلاق من هذا إلى إقرار سياسة تشجيع الجامعيين جميعاً على اقتناء مكتبات ، وتوفير نماذج نمطية من أثاث المكتبات والمكتبات الكفيلة باضافة البعد الحضارى إلى بيوتهم ..

وإذا لم يكن من المتوفر اليوم تقديم مثل هذا الدعم فلا أقل من السعى لدى دور النشر الكبيرة من أجل توفير تخفيضات خاصة بموجب بطاقات الجامعة ، حتى ولو اقتضى هذا توجيه معونات غير مباشرة إلى هذه الدور فى مقابل تشجيع مثل هذا الهدف النبيل.

٧ - تخصيص وقت معين من الأوقات الحيوية والممتازة فى الجدول الأسبوعى للمحاضرات حيث تضمن الجامعة وجود أكبر عدد من الجامعيين وذلك ليكون بمثابة الوقت المخصص لمحاضرة أسبوعية يُدعى إليها أحد نجوم الفكر فى المجتمع وبذل الجهد الصادق لأن تكون هذه المحاضرة على الدوام احد ابرز أنشطة الجامعة فى المجتمع المحيط بها والحرص على حيوية هذه المواسم الثقافية بحيث يتناقل المجتمع صداها .

ويستلزم هذا أن يتولى مجلس الجامعة تكليف أحد رجال الجامعة المتميزين فى المجتمع الثقافى (أو اكثر من واحد) بتنظيم التعاون مع الشخصيات الفكرية البارزة فى الحياة العامة لضمان تدفق حيوية هذه المحاضرة أسبوعاً بعد أسبوع. وفى الجامعات ذات الاعداد الكبيرة ينبغى أن تتاح مثل هذه الفرصة فى كل كلية أو فى كل حرم جامعى على الأقل.

٨ - الاتجاه تدريجياً إلى زيادة عدد ما يسمى بالاعضاء من خارج الجامعة فى مجالس الجامعة ومجالس الكليات ، وأن تتأثر عوامل اختيار هؤلاء الاعضاء بقدر اكبر بالبعد الثقافى للجامعة وبتحقيق ارتباط الجامعة بالثقافة العامة والواقعية من حولها حتى لا تتحول الجامعة إلى برج عاجى (أو نحاسى) يذهب إليه هؤلاء لمجرد الاستطلاع ، وإنما كى تصبح بمثابة قلعة تحمى بأسوارها المجتمع الذى تطل عليه من كل التيارات التى قد يصادفها نجاح مرحلى خطر أوقلق يمكن أن يؤثر على البنيان الفكرى للحياة الجامعية .

٩ - تعميق وتوسيع علاقات التآخى بين الكليات الجامعية والمؤسسات الخدمية والانتاجية فى المجتمع ، بحيث يصبح طالب قسم علم الاجتماع مثلاً على دراية كاملة بكل ما تقوم به مؤسسات الخدمة الاجتماعية فى المجتمع من حوله (بدءاً من رعاية الاحداث وحتى مصلحة السجون) وبحيث تتحول أفكاره النظرية والعلمية بالتدريج إلى ثقافة يستطيع فى المستقبل أن يضيف بها إلى الثقافة العامة التى سيواجهها فى المجتمع وبحيث ينمو فى شخصيته بعد إنسانى غير متخاذل ولا قلق ! !.

تطوير الجامعة من أجل الارتقاء بخريجيها

سأبدأ بداية مباشرة، وهى القول إن كثيراً من المفكرين المصريين يودون لو أن الجامعة عادت إلى مستواها فى الأربعينيات حينما كانت تخرج عدداً ليس بالكثير لكنه متميز إلي أبعد الحدود.

وسأثنى فأقول إن هؤلاء أنفسهم يكادون يؤمنون أن هذا أصبح شبه مستحيل فى ظل تدنى المستويات التى تلتحق بالجامعة.

ومع هذا فإن المجتمع المصرى يعانى اليوم حالة شديدة من الخداع حين يقال إن الجامعة لا تزال تخرج النابهين والنوابغ ويشار إلي أسماء محددة فى كل دفعة من الدفعات التى تتخرج من الجامعة، وأكثر من هذا فإن المجتمع الجامعى نفسه يقع ضحية هذا الخداع، فترى العميد يقنع المعيدين أن الجامعة أدت دورها والدليل على هذا هو وجودهم هم أنفسهم..

ويؤسفنى أن الحقيقة لا تقول بهذا، فنبوغ المعيدين لا يعنى أن الجامعة حققت وظيفتها ولا يدل دلالة قاطعة ولا ظنية على نجاح الجامعة فى أداء هذه الوظيفة.

ومن حسن الحظ أن كثيراً من الأساتذة يلقنون تلاميذهم فى وسط محاضراتهم الآن هذه الحقيقة التى أدركوها مع الزمن فيقولون لهم بصوت عال: إن واحداً

فقط فى المحاضرة كلها من بين الألف أو مَنْ هم أكثر هو الذى يرجى منه النفع . .
ومع هذا فلابد من محاضرة الألف جميعاً لأن القانون العلمى لا يحدد هذا الواحد إلا عند نهاية السباق!

هذه هى الصورة التى يكاد الإجماع أن ينعقد على الإيمان بها اليوم حتى أصبحنا وقد فقدنا الأمل فى تطوير الجامعة لأنها أصبحت فى نظرنا مستودعات وقتية تمر بها جموع متراصة ومتكدسة من طلاب حصلوا على المؤهل الكفيل لهم بدخولها، سواء كان هو الثانوية العامة أو الثانويات الموازية . .

ولولا أن الجامعة خطوة من خطوات كثيرة تقود اتجاه الجموع إليها لانصرف عنها هؤلاء إلى البدائل الكفيلة بتنميتهم بشريا وعقليا وحضاريا على نحو ما هو متاح لأمثالهم فى المجتمعات الغربية، أو المجتمعات الأكثر تقدماً، لكن ظروف كثيرة تجمعت وانتهت بمجموع الشباب المصرى إلى هذه القناة، ولابد لنا على كل حال أن نحول هذه الظاهرة إلى المسار الأمثل من أجل إفادة المجتمع بأغلى ما فيه وهو ثروته البشرية.

□

هل يمكن إذن أن نحول الجامعة بالتطوير إلى شىء آخر أكثر فائدة مما هو متاح الآن بالفعل؟

هل يمكن أن نعود بخريج الجامعة إلى مستوى خريج الأربعينيات؟

الإجابة تقول إن هذا لا يزال ممكنا، وإن الإمكانات المتاحة لنا كفيلة بالمساعدة

على تحقيقه إذا ما وضعنا مجموعة من الضوابط على نظمنا التقليدية الحالية.

(١) تقليل الأعداد الكبيرة فى الكليات ذات الأعداد الكبيرة، ومن حسن الحظ أنها كليات معدودة وأقسامها التى تستهوى هذه الأعداد الكبيرة معروفة، وسواء تم هذا بطريقة الانقسام الثنائى أو بطريقة إعادة توزيع الأعداد من خلال مجالس الكليات والجامعات والمجلس الأعلى للجامعات نفسه، فهى خطوة لابد منها لتهيئة المناخ الجامعى الكفيل بوجود علاقة بين الطالب وأساتذته ومعاونيهم، ولابد من الوصول بالتدريج إلى معدلات العالم كله بعيدا عن أرقام العشرة آلاف فى الدفعة الواحدة.

(٢) يأتى بعد هذا العودة إلى البدهيات، فلابد أن تكون هناك محاضرة حقيقية وفصول دراسية حقيقة وجداول حقيقة بعيداً عن كل الأوهام الورقية المرتبطة بالأجر الإضافى وما شابه ذلك.

(٣) التخلى عن الالتزام بمعدلات عالية لنسب النجاح فى امتحانات النقل و السنوات النهائية.. بل والتخلى نهائياً عن حساب هذه النسب، فضلا عن إعلانها فى الصحف أو حتى فى الكليات نفسها والعودة إلى منطق أن هذا اجتاز الامتحان لأنه قادر عليه لا لأن المكان لابد أن يُخلى بسرعة وأوتوماتيكية للدفعات التالية..

ومن حسن الحظ أن النظام الجامعى المصرى نفسه عرف كليات اشتهرت لفترات طويلة بنسب نجاح لا تجاوز عشرة فى المائة، ومع هذا ظل خريجوها يحملون باقتدار وثقة مشاعل الحضارة، ولم يتركها طلابها إلا بعد أن أكملوا علمهم سواء فى ثمانى سنوات أو أكثر، لكنهم تخرجوا وهم معتزون بالشهادة الجامعية التى بذلوا فيها جهدهم حتى استوعبوا ما كان لابد لهم أن يستوعبوه..

أليس هذا أفضل من خريج يحمل الشهادة ولا يحمل العلم، وهو فى نفس الوقت يعانى عقدة الكبر أن يسأل أو يستزيد من العلم.

(٤) التخلى عن نظم الامتحانات الممزقة للعام، وهى النظم التى وضعت نتيجة قصور فهم سياسى فى مرحلة من المراحل لإظهار قدرة أصحابها على وضع نظم كفيلة بشغل الطلاب عن التفكير فى العمل السياسى مع أن الوسائل الأخرى الكفيلة بتحقيق هذا الهدف المشكوك فى جدواه كثيرة (حتى على مستوى نظم الامتحانات).

(٥) التخلى نهائيا عن قواعد الرأفة مهما يكن الأمر، وفى المقابل فلابد أيضا من التخلى عن النصوص الأقل ذكاء التى وضعت فى قوانين الجامعة وأقحمت محددة عددا محددا من السنوات للبقاء للإعادة فى كل فرقة دراسية، وهو التشريع الذى يجعل كثيراً من المسئولين عن التعليم الجامعى يجاهرون بأن الرأفة تمثل البديل الوحيد المتاح للتغلب على الأزمة الناشئة من تطبيق القواعد والقوانين الخاصة باستنفاد مرات الرسوب مع محدودية الأماكن وتوالى الدفعات. وعندى أنه لا مناص من إلغاء كل قواعد الرأفة وما يتعلق بها حتى لو تركنا القانون مفتوحاً بحيث يبقى الراسب فى السنة الأولى الجامعية حتى نهاية عمره (كطالب من الخارج وليس كطالب مقيد له كل حقوق الطالب النظامى الطازج FRESH MAN).

(٦) أظن أن كل القراء يدركون أن كل هذا لا يحقق ارتقاء بمستوى الخريج إذا لم نعن العناية الكافية بالأداء الجامعى نفسه وهو موضوع آخر و إذا لم نعن بمدخلات التعليم الجامعى وهو موضوع ثالث. لكن الإلحاح على تناول جزئية واحدة من القانون الجديد للجامعات غيبت الحديث الجاد والمطلوب عن مثل هذا الموضوع الجوهرى.

تطوير الجامعة وعقبة محدودية الموارد

فى أحيان كثيرة تغيب الفكرة عن الأكاديميين والمثقفين، و لكنها تكون حاضرة فى ذهن رجل الشارع، وليس هذا بغريب على طبيعة الإنسانية، والعقل البشرى، بل ربما كان هذا هو الأفضل من أجل الحياة نفسها وحتى لا يظن المشتغلون بالعلم فى اى لحظة أنهم وصلوا إلى كل شيء، أو أن علمهم كفيل لهم بالوصول إلى كل صواب . .

وربما يدفعنى هذا إلى أن أقول إنه يبدو أن مثل هذا «التناقض الظاهر» هو إحدى نعم الله سبحانه وتعالى على العقل البشرى والفكر الإنسانى.

لعلى أخلص من هذه المقدمة إلى خطورة استمرار التفكير المسترسل فى إصلاح أحوال الجامعات المصرية عن طريق زيادة الموارد، وأنا أعتقد أن المجتمع لن يتقبل منا أى استمرار فى سياسة طلب المزيد من الموارد من أجل إصلاح الجامعة، لأن هناك عوامل حاكمة للموارد المحدودة وكيفية توزيعها بنسب معقولة وتناسب مطلوب على القطاعات المختلفة، سواء من أجل الخدمات أو من أجل التنمية . .

وربما لا يشغل الرأى العام باله بزيادة الموازنات المخصصة للجامعة من مليارين إلى أربعة مليارات أو إلى ثمانية مليارات، لأن شعبنا غير مغرم بالأرقام ولا

بحفظها . .

ولكن الخطورة تكمن إذا ما انتبه صاحب مصلحة من كبار المسئولين عن الشركات المنفذة لمشروعات المرافق مثلا إلى أن الإنفاق على الجامعة فى مصر يوازى عشرة أضعاف الإنفاق على مرفق معين، على حين أن القاعدة فى أمريكا وأوروبا أن الإنفاق على هذا المرفق يتوازى مع الإنفاق على الجامعات .

عندئذ سينتبه الرأى العام وربما يطالب بتخفيض الموازنات المخصصة للجامعات المصرية، بينما نحن أعضاء هيئات التدريس لا نزال نعانى من أن مخصصاتنا المالية أقل بكثير من نظرائنا فى الخارج ومما نستحقه، ومما هو مطلوب منا فى المجتمع .

وكل هذا صحيح، لكن المشكلة فى الإهدار المستمر لكل موارد وطاقات الجامعة على نحو ما بينت لزملائى وللرأى العام فى مقالات وأحاديث . .

ويكفى - على سبيل المثال - أن إنجازات مجالسنا الجامعية ليست إلا إنجازات ورقية من قبيل وأحيط المجلس علما فحسب وتنعقد مجالس و تكتب أسماء من حضروها ومن غابوا ومناصبهم فى ثلاث ورقات أو أربع ويكتب مضمون ما انتهى إليه المجلس نفسه فى خمسة سطور على أكثر تقدير . . وهكذا .

وإذا لم ننتبه بسرعة إلى ترشيد الإنفاق (المالى والوقتى والبشرى على حد سواء) فى جامعاتنا، فسوف تتراكم مشكلات كثيرة أمام سياسات وخطط تمويل الجامعة فى المستقبل القريب جدا بإذن الله .

وقد طالبت كثيراً بتخفيض عدد الأقسام الجامعية، ووضع حد أقصى لعدد الأقسام فى كل كلية مع عدم الإخلال برئاسة التخصصات، وتجربة قصر العينى والدمرداش فى وجود أكثر من عشرة أقسام للجراحة العامة جديرة بالتأمل، لأن

طموحات البشر المتميزين فى الترقى يجب أن تلبى وأن تشجع ، ولكن دون أن يعنى هذا زيادة ترهل الهياكل الإدارية .

ويكفى أن يكون لكل أقسام الأمراض الباطنة مجلس قسم واحد يشمل الخاصة والعامة معا على نحو ما هو متبع فى العالم كله ، لكن هذا لا يمنع فى الوقت ذاته أن يكون هناك رؤساء أقسام معينون ومعروفون لكل فرع من الأمراض الباطنة دون أن يرتبط هذا بوجود مجالس أقسام للقلب ، وللأوعية الدموية ، وللصدر ، وللطب الطبيعى ، وللأمراض المتوطنة ، وللجهاز الهضمى ، ولأمراض الغدد ، ولأمراض الكلى ، ولأمراض الدم ، ولأمراض المناعة ، وللأمراض العصبية ، وللأمراض النفسية ، ولأمراض الذكورة ، وللأمراض الجلدية ، وللباثولوجيا الإكلينيكية ، وللباثولوجيا الكيميائية على نحو ما هو حادث الآن .

وهكذا فإنى ألخص الموقف فى زيادة الاعتراف بالتخصصات دون أن يعنى هذا زيادة التقسيمات الإدارية وكثرتها إلى حد الترهل فى النهاية .

وربما أجد نفسى مضطرا إلى أن أكرر مفهومى المماثل الذى شرحته على مدى مقالات كثيرة (فى موضوع آخر) من موافقتى على زيادة الوزارات مع مطالبتى بتقليل عدد الوزراء . . كما أنى أطالب بزيادة عدد الجامعات دون زيادة عدد طلابها ، وإنما بتوزيع ما هو موجود ومكدس الآن على بيئات ومواقع أكثر .

وعلى نفس الخط فإنى أطالب بإلغاء وظائف نعرف جميعاً مدى هامشيتها بل وربما تعويقها لسير العمل العلمى الحقيقى فى كثير من الأحيان وتوفير الموازنات والموارد المخصصة لهذه الوظائف . . واللجوء إلى النظام الأمثل الذى يجعل أقدم العمداء بمثابة نائب رئيس الجامعة (ورئيس الجامعة بالنيابة) فى نفس الوقت الذى يحتفظ فيه بالعمادة ، ودون أن يكون له مكتب أو جناح فى رئاسة الجامعة ،

وبنفس المنطق يكون أقدم رؤساء الكلية بمثابة وكيل الكلية (وعميدها بالنيابة) فى نفس الوقت الذى يحتفظ فيه برئاسة القسم . . وهكذا .

ولنذكر حقيقة مهمة ربما لا يدريها معظمنا ولا يحيط بها أكثرنا ، وهى أن القضاء الذى نطالب بأن نطبق نفس جدول مرتباته قد أجاد منذ حد بعيد تنظيم الموارد المتاحة له ، دون تعارض مع الطموح ، ورئيس محكمة النقض وهو رئيس مجلس القضاء الأعلى وقاضى القضاة يرأس بنفسه دوائر فى محكمة النقض ، وكذلك يفعل كل رؤساء محاكم الاستئناف ، كما أن هناك ـ على سبيل المثال ـ درجتين مختلفتين فى معناهما الوظيفى ، وهما رئيس استئناف بمحكمة استئناف القاهرة ، ورئيس محكمة استئناف القاهرة كله . . وهكذا يمكن للطموح أن يمضى دون تدمير للموارد .

ولو أن رجاء القضاء سلكوا مسالكنا فى خلق وتفريخ ومضاعفة الوظائف الوهمية ، ما استطاعوا العمل ولا الإنجاز ولا الحفاظ على الموارد المختلفة المتاحة لهم . . ولكنهم لحسن الحظ يعرفون بأكثر مما نعرف أن الموارد فى النهاية محدودة ، وأن التوافق معها هو الأساس فى كل نجاح فى تطوير الهيكل الوظيفى لطائفة متميزة .

بقى أن أحذر بصوت عال وأقول إننا إذا لم ننتبه إلى هذه الحقيقة الجوهرية فسوف نواجه فى السنوات القادمة بإجراءات كثيرة تحد من قيمة كل ما نبذل أو نظن أننا نبذله .

ومع هذا فيبدو لى أننا نفضل عدم الانتباه . . ولألبرتو مورافيا قصة عنوانها «الانتباه» ، لكن مضمونها قد يوحى لبعض القراء بأن الانتباه كان مؤلما ، وأن عدم الانتباه كان نعمة ولم يكن نقصا .

الحقائق الغائبة فى قضية تعريب الطب

بادئ ذى بدء لابد أن نتساءل ، ماذا كان سيصبح حال الدول الأوربية فى بداية عصر النهضة لو هى انساقت وراء الدعاوى (القائمة يومها فرضا) والتى تقول إنه لابد من الابقاء على تعليم الطب باللغة العربية لأنها اللغة التى تحتوى ١٠٠ ٪ من الكتابات العلمية المسجلة فى الطب يومها ، ولأن الرازى وابن سينا والزهراوى وابن رشد .. وهم علماء الطب المبرزين يومها كانوا قد كتبوا بالعربية وترجمت مؤلفاتهم ..

بل إن الاصول اليونانية للطب اليونانى القديم لم تكن موجودة يومها وانما كان الموجود هو ترجمتها للعربية فحسب ، واذن فان الاولى هو الاكتفاء باللغة العربية فى تعليم الطب .

ترى ما هو المستقبل الذى كان سينتظر الحضارة الغربية فى اسبانيا والبرتغال وايطاليا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا .. الخ ، لو فكرت بهذا الاسلوب فى بداية عصر النهضة أو الرينسانس وظلت محتفظة بالتراث الطبى السابق عليها كما وجدته عربيا ؟؟

أغلب الظن بل إن من المؤكد أن اسهام هذه الحضارات فى العلوم الطبية لم تكن لتقوم له قائمة ، ولم يكن للتقدم الطبى فيها أن يحقق شيئا يذكر على الاطلاق .

فى مرات عديدة كان يتاح لى وقت أجلس فيه (على مائدة طعام أو فى استراحة بين جلسات مؤتمر) مع بعض كبار أساتذة الطب العالميين ، وكانوا يسألوننى هل لاتزالون لاتدرسون الطب بالعربية ؟ ألازلتم تدرسونه بالانجليزية (فى مستعمرات الانجليزية السابقة) وبالفرنسية (فى المستعمرات الفرنسية السابقة) كنت بالطبع أجيب بالايجاب ولم اكن اسمع إلا صيحات التعجب التى تدل على أن مثل هذا السلوك مؤلم أو يستدعى الألم ..

هل نجد الجرأة لكى نتأول فنقول إن هؤلاء القوم لايحبون لغاتهم فهم يدعوننا الى هجرها .. أم هل نتمادى فى التأول فنقول إنهم يدفعوننا إلى طريق التهلكة حتى لاننافسهم ..

اعتقد أننا جميعا أصبحنا اليوم (فى مجموعنا وفى عقلنا الجماعى) بمنأى عن مثل هذه العقد المرتبطة بنظرية المؤامرة والتصورات الخاطئة .. وإذن فينبغى لنا أن نفهم أن مثل هؤلاء الاطباء الكبار لايقولون ذلك الا من نفس المنطق الذى يستنكرون به إجراء عملية خاطئة أو فى غير موضعها ، أو وصف دواء لا لزوم له .

□

لماذا .. هذا هو السؤال الذى أجابت عليه منظمة الصحة العالمية حين دعت بكل قوة إلى أن تلتزم الدول جميعاً بتعليم الطب بلغاتها القومية فقد ثبت أن هذا كفيل فى النهاية بتحقيق مستوى أحسن وأرفع من المستوى الذى يتحقق عند التدريس باللغة الأجنبية .. يقصد بالمستوى : مستوى التعليم الطبى ، وبالتالى مستوى الخدمات الصحية والطبية الكفيلة بتحقيق الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ وهو الهدف الذى وضعته الصحة العالمية منذ اكثر من عقد من الزمان أمام عينيها ونمت من خلاله كثيراً من المفاهيم المرتبطة بالتقدم الطبى.

وفيما يبدو فانه لم يعد هناك على ظهر البسيطة كما يقولون شعب لايدرس الطب بلغته القومية إلا الشعب العربى « للأسف الشديد » مع أنه يمتلك لغة من اللغات الرسمية الرئيسية فى الأمم المتحدة ، لغة لابد أن نستمعها وأن نجدها فى كل مؤتمر دولى كبير من خلال سماعات الترجمة الفورية فى الأمم المتحدة ومنظماتها ..

ومع هذا لايزال بعضنا يعتقد أن اللغة العربية عورة من عوراته لابد له أن يسترها تماما .

ومن أعجب ما يمكن أن الاسرائيلين يدرسون الطب باللغة العبرية ، وهى لغة ميتة بلا جدال وأن اليونان تدرس الطب باليونانية .... الخ) الا الشعب العربى صاحب اللغة المنتشرة فى ٢٢ قطرا !!!!

وفى الحقيقة فإنه يبدو أن موقفنا من لغتنا لايزال واقعاً تحت سيطرة عقد النقص القديمة ويكفى أن نقارن بين موقفين :

موقف بروتوكولات حكماء صهيون التى تجعل أول البنود والمهام إحياء اللغة العبرية ..

وموقفنا جميعا حين يفتح الله علينا بقرشين « أو لا يفتح » فنسارع من باب الوجاهة الاجتماعية (السامة) إلى الحاق ابنائنا بما نسميه المدارس الأجنبية .

بل ونزعم لانفسنا أن الرئيس عبد الناصر راجع نفسه حين أمم كل شئ فلم يمس هذه المدارس وحافظ عليها ، ولو كان الرجل حيا لصعد منبر الأزهر أو برج القاهرة ليبرئ نفسه من هذه التفسيرات التى تلوى الحقائق .

ومن أعجب ما يمكن أن يسارع الرجال الافاضل إلى (الاعتراف) أو (القول) بضعف مستوى اللغة الانجليزية عند طلاب الطب وعند خريجيه ومع هذا يصممون فى نفس الوقت على أن تدريس الطب بغير اللغة الإنجليزية سيضعف

المستوى .. تماما كالذى يعترف بأن السيارة تعانى من ضعف الموتور ، فاذا أشير عليه باستبدال الموتور قال : مستحيل !! إنها لن تمضى بدونه ، نحن ياسيدى لاننصح بأن تمشى بدون الموتور ولكننا ننصح باستبدال الموتور .. ننصحك بأن تستخدم موتورا آخر أقوى وأشد وأنسب !!!

وليس من شك أن مستوى الطلاب والخريجين فى اللغة العربية عموما ليس هو المستوى الذى ينبغى أن يكون عليه إتقان اللغة القومية ولكن هذا ليس إلا صورة من صور الاصابات المتعددة التى نحن مصابون بها لأننا نهرب من الحقيقة

ومع هذا يبقى من البديهى أن مستوى أى مصرى فى اللغة العربية خير من مستواه فى اللغة الانجليزية « مثلا » حتى لو أرضع الإنجليزية وتكلمها كأهلها .. وأحب أن أذكر القارئ بالنكتة القديمة حين ذهب مصرى إلى بلاد الإنجليز وعاد ليقول إن أعجب ما فى رحلته أنه رأى الأطفال هناك يتكلمون « الانجليزى » بأحسن مما يتكلمه الكبار عندنا ...

ولنقلب النكتة لنقول إن انجليزياً حضر إلى مصر فقال إن الاطفال فى مصر يتكلمون العربية بما لايقل عن مستوى أعظم المستشرقين الانجليز .. أتراني فى حاجة إلى أن أذكر بالحقيقة الثابتة وهى أن لسان الام هو لسان الأم ولهذا سمى بلسان الأم .

لست فى حاجة إلى أن أدلل على صحة ما أقول بما أثبته علم اللغة الحديث وليس فى كل ما أسلفت ما هو معجز فى التفكير ولكنها نقاط مضيئة تكفل لنا أن نعيد النظر فى هدوء إلى القضية لنتأملها من جوانبها الاعمق .

□

يحلو لبعض الاطباء الذين يستنكرون مجرد التفكير فى تعريب الطب أن يسألوا فى ثقة شديدة هل تريد للطلاب أن يسموا العضلات بالعضلة الصدرية ،

وذات الرءوس الاربعة وهم يقولون لك فى ثقة شديدة إن تسميتها بالاسم الاجنبى مثلاً أوقع بكثير.

وفى الحقيقة فإن هؤلاء يمثلون صورة أخرى من ذلك الرجل الذى ظل سعيدا بأنه يعمل فى سينما سفنكس .. كان سعيدا جدا بوقع الاسم على مستمعيه وهو يقول لهم إنه هو المسئول عن تشغيل ماكينة السينما فى سينما سفنكس ، وذات مرة قال له ابنه الذى أصبح فى السنة الثانية الاعدادية هل تعرف يابابا معنى سفنكس ؟ ولم يكن الأب فى الواقع يعرف ، فلما قال له الابن إنها تعنى أبو الهول .. صعق الأب وساءه بعد هذا العمر الطويل ألا يكون معنى سفنكس إلا أبو الهول ، فقد كان يريدها كلمة لها « سحر الغموض » .....

ويبدو أن « سحر الغموض » هذا هو الذى يسيطر على بعض أطبائنا حين يريدون للطب المصرى بنية صادقة شيئا من الوجاهة العلمية .. من كهنوت العلم ، وكهنوت العلم فى حد ذاته شئ لابأس به !!

□

كنت ذات مرة أعدد لطلاب البكالوريوس العلامات الطرفية فى مرض ارتجاع الصمام الأورطى ، ومن بينها علامة سميت باسم الشاعر الفرنسى دى موسيه ، وقد كانت والدته طبيبة اكتشفت العلامة وسمتها باسم ابنها الشاعر المريض بارتجاع الاورطى ، كان الطلاب سعداء بهذه المعلومة البسيطة .. ولكن أحد الزملاء حاول اقناعى أن اتجنب مثل هذا السلوك التعليمى لأنه سوف يعطى الطلاب الانطباع (الذى ربما كنت أخاف منه) بأنى أغلب الأدب على الطب حتى ونحن على أسّرة المرضى !!

إلى هذا الحد بلغ بنا الاقتناع بجماد الطب حتى كأن الله خلق هذه العلامة المرضية مسماة باسم دى موسيه فلا يصح أن نذكر لماذا سميت هكذا ، وضاع منا

فى ظل هذا الشعور المخدر الإحساس بأن العلم تطور على مدى مئات السنين وأن هذه المسميات ليست إلا نتاجا لتطور العلم ، والملاحظة ، والتجربة ، والاكتشاف .

أكثر من هذا فإن طبيبا مسلما « اسمه بهجت » اكتشف مرضاً فسماه مرض بهجت ولكن هذا المرض فى المراجع الطبية يكتب بالطبع بطريقة أخرى تبعا للحروف الاتينية بحيث إذا قرئ فى العربية أصبح اسمه « بخست » ، وللاسف الشديد فاننا نصمم على أن ندرسه على أنه مرض بخست ، وليس الاسم « بخست » وانما هو بهجت ..

ولكن لابد كما قلنا من ايجاد « أو الحفاظ على » مايسمى بسحر الغموض . وإذن فلو اكتشف طبيب لقبه (محمد) مرضا وسمى باسمه فسننقله أيضا إلى طلابنا تحت اسم « مرض موهامد » لان هذا هو الطريق الكفيل بتقدم العلم وعدم تخلفنا عن الركب !! .

ولعلنا قد ووجهنا بهذه الحقيقة المرة أخيراً حين اكتشفنا بعد سنوات أن الاسم الحقيقى لرئيس وزراء ماليزيا هو « محاضر محمد » وليس « مهاتير » التى هى النطق الاجنبى للاسم المسلم ، وكنا ننقله عن اللغة المترجمة بدلا من أن ننقلة عن اللغة الأصلية التى هى لغتنا !!

أطرف من هذا كله ذلك « التعالم » الذى لم تكتمل أركانه والذى نسمعه من بعض الذين يقولون لنا إن هذه المصطلحات الطبية ليست انجليزية ولا فرنسية وانما هى لاتينية .

وفى الحقيقة فإن كثيرا من هذه المصطلحات اللاتينية التى يحكون لنا عنها ليست الا مصطلحات عربية الأصل وأصابها التطوير الصوتى ، وهى تدخل القاموس اللاتينى ، وسأضرب مثلا بكلمة واحدة ليس فى وسع أحد أن يزعم

أنها خلقت هكذا من أيام أبو قراط ، أو أن يشتقها من أى فعل لاتينى (وإن كانت التجربة قد علمتنا أن لانستبعد وجود من يفعل ذلك) ..

إنما القصة فى بساطة شديدة أن الاطباء العرب وجدوا نوعا من العمى لايمكن إرجاع سببه إلى إصابة فى العين نفسها ، إنما هو يحدث بسبب عصبى غير ظاهر لنا « كما نقول الآن » سبب يكون فى الدماغ (الرأس) ولهذا سمى العلماء العرب هذا النوع من العمى .. "عمى الرأس" فلما نقلت التسمية إلى اللاتينية أخذوها كما هى وحرفت فى لغتهم إلى « أمايروسس » ، هل إذا سمينا هذا المرض باسمه العربى وفهمه الطالب فى ٣ ثوان نكون مخطئين فى حق التقدم العلمى لاننا لم نضيع من الطالب ساعة فى فهم ما لايكون فهمه إلا بتفسير ملتو شديد التعقيد !!!.

□

يقول بعض الذين يتخوفون من تعريب الطب إن نتيجة التعريب ستكون فى صورة خريجين لايعرفون الانجليزية شأن خريجى الهندسة والتجارة والآداب .. على حين أن خريج الطب هو الوحيد اليوم (فى مصر) الذى يعرف الإنجليزية لأنه درس بها طيلة ٧ سنوات .. كلام له بريق يرجع إلى التمشى مع عقيدة تفوق كلية الطب على غيرها من الكليات بلا استثناء .. « وهى بلاشك عقيدة من عقائدنا الفاسدة » التى دفع مجتمعنا ثمنها .

بيد أن المأساة تكمن فى اعتقادنا بمعرفة الخريج الانجليزية على هذا النحو الذى نعرفه جميعاً مع أن الفارق بين هاتيك « الرواسب اللغوية » التى تتكون من جراء دراسة الطب باللغة الانجليزية وبين اللغة نفسها هو كالفارق بين رواسب البحيرات من ناحية ، وبين المحيطات من ناحية أخرى ، بين الاملاح المتبقية التى فيها تركيز عال من مواد بعينها من ناحية ، وبين التدفق الذى لا حدود له من ناحية أخرى ، بين السكوت التام من ناحية أخرى ، والحركة التى لاتهدأ ، بين

القطعة من الحياة وبين قطعة من الأثريات أو الحفريات التى تدل على الحياة ، واسألوا أى طبيب عن هذه اللغة التى يزعمون أنه يعرفها نتيجة دراسته الطب فى الكلية بالانجليزية وسوف تكون هناك إجابات مختلفة تبين لنا أسباباً متعددة أخذ بها من تعلموا الانجليزية كلغة من بين الأطباء اللهم إلا السبب الوحيد المزعوم وهو أنهم درسوا الطب باللغة الأنجليزية !!

□

لعل هذا يذكرنى بقصة قائد سيارة كان يحب سماع الأغانى ، ولم تكن تتاح له فرصة هذا السماع كما ينبغى إلا حين يقود سيارته على الطرق السريعة . وجاءته ذات يوم من الايام فرصة شراء سيارة أخرى أعظم شأنا من سيارته ، فإذا به يتردد فى آخر لحظة لأن السيارة الجديدة كانت تفتقد جهاز التسجيل !! وعبثاً حاول زملاؤه اقناعه بان هذا الأمر يمكن تداركه بمائة جنيه فقط يشترى بها جهاز تسجيل جديداً

وللأسف الشديد فإن الصورة عندنا مشابهة إلى حد كبير ، فنحن لا نحتاج إلى الابقاء على السيارة القديمة وإنما نحتاج جهاز التسجيل .. نحتاج أن نقرر دراسة اللغة الانجليزية « واللغة العربية كذلك كما سيأتى » فى كليات الطب حتى ولو استمر تعليم الطب باللغة الانجليزية .

ذلك أن مستوى خريجى الكلية فى اللغة الأنجليزية « التى سوف يحتاجونها للرجوع إلى المراجع كما يقول معارضو التعريب » يحتاج دفعة لن تتحقق إلا بتقرير دراسة اللغة كلغة فى كلياتنا الجامعية ..

وللأسف الشديد نحن نفعل هذا فى مرحلة متأخرة فى مرحلة الدراسات العليا ، وفى الغالب فيما بعد الماجستير ، وفيما بعد الدكتوراه حين يكون لزاما علينا التقدم لامتحان التويفل إذا ما أردنا أن نطأ بأقدامنا أعتاب الولايات المتحدة

، التى لم تخدع نفسها بتصديق أننا درسنا الطب باللغة الانجليزية !!! بينما نحن نصر على خداع أنفسنا .

ولست أشك فى أن اللغتين العربية والأنجليزية لابد أن تحظيا بنصيب معروف من ساعات الدراسة الجامعية فى كليات الطب ، فلابد أن يدرك الطالب كيف يصوغ لغة عربية سليمة تؤهله للتعامل بسلامة مع المجتمع الذى سيتعامل معه .

إن الفارق بين خريج الطب وخريجى الكليات الأخرى أن الطبيب يعتمد كثيراً جداً على تحليل المضمون فى ممارسته لمهنته ، وتحليل المضمون يقتضى فهما تاما باللغة حين تقال وحين تكتب ، وإذا كان تعامل الطبيب سيتراوح ما بين المراجع والمجلات المكتوبة بالانجليزية وبين المرضى الذين يتكلمون العربية ولهجاتها العامية فلابد له أن يحيط إحاطة تامة باحدى وسائل أدائه لمهنته وهى اللغة .

نعرف أن اللغة لازمة للعالم فى معمله ، ولكنها ألزم كثيراً للأطباء فى عياداتهم ، وتدريس اللغة فى كليات الطب ليس بدعة وليس صعبا ، إنما هى مهمة سهلة جداً مع شئ من التنظيم ، وفى الكادر الجامعى درجات لمدرسى اللغة يشغلها عدد كبير جداً من الاساتذة المخضرمين .

وقد انتبه المشرع للتعليم الجامعى إلى مدى الاحتياج إليهم فى التعليم الجامعى منذ مرحلة مبكرة ، ولكن المشكلة أننا كنا نأخذ هذه الأمور بصورية شديدة فنكتفى من دراسة اللغة بساعات محدودة فى سنة واحدة أى بالقدر الذى يشوه الفكرة ليس إلا .

□

بقيت نقطة هامة تتعلق بالقلق الذى يبديه بعضنا تجاه قصور إمكاناتنا (لأننا تعودنا الكسل) فى المستقبل القريب عن تأليف وطبع ونشر المراجع التى سوف

نحتاجها لمواكبة تعريب الطب . ولا أحب أن أعدد للقارئ المراجع المتوفرة ولا أن أحدثه عن خطط ناجحة ، وإمكانات متوافرة ..

ولكننى أؤثر أن أحدثه بمرارة عن أننا كنا ولازلنا مستهلكين ، وعن أن هناك منتجين يعدون لنا ما نريد طبقاً لتقاليدنا ولقوانينا دون أن يضيرهم هذا الالتزام بتقاليدنا وقوانينا ، ولا أريد أن أذكره بأن الصين تنتج لنا سجادات الصلاة وأن اليابان تنتج لنا ساعات الآذان .. ولكنى سأذكر له أن دار نشر أمريكية طبعت فى برنامجها العربى ٥٥ مرجعاً باللغة العربية فى عام واحد لكلية واحدة حين وجدت أن هذه الكليات تدرس المنهج بالعربية وليس بالانجليزية ..

فليطمئن الذين يتخوفون من نقص المراجع .. كأن المراجع لاتكتب إلا بأيديهم التى لم تتعود إلا على الكتابة بالانجليزية .. وهو وهم ما بعده وهم .

إيجابيات فى مشروع قانون الجامعة الجديد

يبدو بكل وضوح أن مشروع قانون الجامعات الجديد قد استطاع فى شجاعة تحسب للمجلس الأعلى للجامعات أن يتصدى بالتناول لعدد من أهم القضايا التى تتصل بالارتقاء بالأداء الجامعى، وعلى سبيل المثال :

(١) انتبه مشروع القانون الجديد إلى أهمية وجود وظيفة أستاذ الكرسى، وأن تكون هذه الوظائف محددة العدد فى كل قسم وكل كلية، وهو النظام المتبع فى جامعات العالم كله والذى كنا نأخذ به فى مصر بصفة مطلقة حتى عام ١٩٦٥ حين أنشئت وظائف الأساتذة بدون كراسى.

وقد أقر القانون وجود وظيفة الأستاذ الحالية بل وجعلها شرطاً للتقدم إلى وظيفة أستاذ الكرسى، وهو ما أرجو أن نتخلص منه بعد فترة من الزمن بحيث يكون التقدم لوظيفة أستاذ الكرسى متاحاً للأساتذة المساعدين ولغيرهم حتى من العاملين خارج الجامعة . .

وسوف تنشأ بعد تنفيذ القانون وظائف أساتذة كراسى بمقتضى نص القانون، وتكون هذه المناصب الجديدة بمثابة أكبر دافع للأساتذة لتجديد مستواهم والارتقاء ببحوثهم ونشاطهم العلمى وأعمالهم الإنشائية من أجل الفوز بهذه المناصب التى لن تكون حسبما نص عليه مشروع القانون وظائف تكرارية، وإنما ستكون وظائف محددة وممولة.

ومن حسن الحظ أن مصر لا تزال حتى هذه اللحظة تضم بين صفوف علمائها

عدداً من أساتذة الكراسى القدامى الذين نالوا هذه الدرجة قبل أن تلغى بمقتضى القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ونذكر من هؤلاء: الدكتور شوقى ضيف رئيس المجمع اللغوى، واساتذة الجراحة الدكاترة محمد لطفى دويدار ، احمد ابو ذكرى، وحسن على ابراهيم ، وعبد الرازق حسن ، واستاذ الفسيولوجيا محمد يسرى حامد، و الدكتورة سيدة إسماعيل كاشف أستاذ كرسى التاريخ الإسلامى فى جامعة عين شمس ، والدكتور محمد طلعت الغنيمى أستاذ كرسى الأمراض الباطنة وعميد طب الزقازيق الأسبق . . . الخ ،

(٢) تعامل المشروع الجديد بجدية تحسب له مع منابع تعيين أعضاء هيئة التدريس، وحاول المشروع أن يخرج الجامعات من النطاق القائم الذى يجعلها أسيرة للمعيدين الذين يبدأون حياتهم بها وينتهون فيها، وهو نوع من أنواع الركود الفكرى والذهنى، لا يؤذى الجامعة فحسب، لكنه يؤذى بطريقة مباشرة المؤسسات الأخرى التى لا تستطيع الآن أن تستقطب الأكاديميين إلى العمل بها ولو لعقد من الزمان، لأن هؤلاء - وأنا بصراحة منهم - يخشون إذا خرجوا إلى محيط العمل فى المؤسسات العامة والخاصة خارج الجامعة ألا يستطيعوا العودة إلى بيتهم المحبوب فى الجامعة . .

وليس هذا هو الوضع فى جامعات العالم المحترمة التى تجدد نفسها على الدوام ولا تسمح بعضها - خاصة الجامعات الألمانية - للأستاذ المساعد أن يترقى أستاذاً فى نفس جامعته . . وهكذا يتم التجديد المستمر الذى يكفل للبحث العلمى أن يكون بناء ومثمراً . .

ولست أحب أن أكرر ما أقوله من أن الوضع الحالى جعل الجامعات مصابة بكل الأمراض التى لا تنشأ ولا تزدهر إلا عند سيادة مبدأ زواج الأقارب فيما بين أقليات الجيتو . . وقد ترك لنا الهدى النبوى نصحاً بليغاً فى هذا المعنى .

من ناحية أخرى فإن ظهور التفوق العلمى والتعليمى لا يتوقف عند حدود

السنوات الأولى من العقد العشرين التى يتم عندها اختيار المعيدين، وربما لا يظهر نبوغ العالم إلا فى الأربعين كما تدلنا على هذا دراسات علم النفسة والتربية، وقديما عبر أمير الشعراء عن هذا المعنى ببيتين من أخلد ما نظم حيث يقول :

كم غلام خامل فى درسه　　صار بحر العلم أستاذ العصر

ومجـــد فيه أمسى خاملا　　ليس فيمـــن غـــاب أو حضر

(٣) طرح مشروع القانون مفهوماً جديداً طالما تاق المشتغلون بالتعليم الجامعى إلى وجوده من أجل الارتقاء بالأداء الجامعى، وهو مفهوم تفرغ شاغلى الوظائف الإدارية، وأفضل لأسباب جوهرية تعبير الألفاظ الرئاسية (حفاظاً على حقوق أصحاب وظائف أخرى موازية).

وأذكر أن رئيس جامعة القاهرة الأسبق بلور لى فى نهاية مناقشة ثرية معه وجهة نظر مهمة بقوله : إنه لن ينبنى هذا الوطن بدون تفرغ كامل لمشكلاته بعيداً عن أسلوب الهواة . .

وكلنا بلا استثناء ندرك هذا المعنى حتى وإن لم نعبر عنه هذا التعبير الجميل، ويحلو لى فى كثير من الأحيان أن أدل زملائى على قراءة التفاصيل التى أوردها أحمد أمين فى كتابه «حياتى» عن راتبه الشهرى من وظيفته الجامعية وكيف تفرغ هذا الأستاذ للوظيفة الجامعية بمعناها الواسع فقدم هذا الإنتاج المتميز الذى خلد اسمه، ويبدو لىّ أن التعديل الجديد قادر على أن يضمن لنا الظروف الكفيلة بتهيئة المناخ لوجود هذا الطراز المنقرض من الأساتذة.

(٤) طرح مشروع القانون عدة بدائل للاختيار فيما بينها فيما يتعلق باختيار العمداء، ولم تقف هذه البدائل عند البقاء لى الوضع المستحدث فى عام ١٩٩٤ أو الرجوع إلى الوضع القديم فحسب، لكنها قدمت بديلاً جديداً تأخذ به الجامعات الغربية حين تكل الأمور إلى لجنة قيادية أو لجنة تسيير.

وربما يقودنا هذا فى مستقبل قريب إلى وضع نظم كفيلة باشتراك مجالس الأمناء بدور أكثر فعالية وأكثر قدرة على الاختيار الصائب بين برامج عمداء لا بين أشخاص عمداء فحسب، وظنى أن هذا الاتجاه يكفل مواكبة لتطور طبيعى جاء نتيجة الارتقاء الناشئ عن زيادة عدد الكفاءات المتاحة . .

أقول هذا وأنا الذى لا أسأم من تكرار القول بأن مشكلة مصر هى كثرة الكفاءات وليس قلة الكفاءات على نحو ما يشاع ويذاع، ولم أحضر لجنة أو اجتماعا على أى مستوى وترددت دعوى قلة الكفاءات فى شأن محدد إلا وعرضت للتو واللحظة أسماء أكثر من خمسة مصريين قادرن على التصدى لما هو مطروح .

ومن العجيب أن التعليق النهائى لا يتعدى أن يقال لى : وكيف عرفت كل هؤلاء؟ وننسى القضية الاساسية وهى أن معاناة مصر اليوم أصبحت من كثرة الكفاءات وليس من قلتها ولاندرتها ! .

(٥) نجح مشروع القانون الجديد فى أن يتصدى (ولو بطريقة جزئية) لترهل المجالس الجامعية، وعلى سبيل المثال فقد لجأ المشروع إلى قصر عضوية مجلس الكلية على رؤساء الأقسام فقط، على حين يتيح القانون الحالى عضوية أستاذين من كل قسم أحدهما الرئيس، كما اكتفى المشروع فيما يتعلق بمجالس الأقسام بعضوية أستاذ مساعد واحد ومدرس واحد ممثلين لأعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون هاتين الوظيفتين ، وكنت أود لو أن القانون نص على حد أقصى لعدد أعضاء مجالس الأقسام التى يصل عددها فى بعض الأقسام الآن إلى أكثر من مائة عضو ، بحيث يستحيل وجود المكان المهئ لانعقاد الاجتماع ، فضلاً عن صعوبة إدارة مثل هذه المجالس حين تضم هذا العدد الضخم كما تقول بهذا « ألفباء » علوم الإدارة وعلوم النفس بالاضافة إلى البديهة والتجربة والمنطق .

[الاهرام : ٣ مايو ٢٠٠٠]



الباب الثامن

البحث العلمى

ثلاثية زويل والفياجرا وتفجيرات الهند
البحث العلمى سر القوة فى عالم القوة

على حين كانت الاضطرابات السياسية فى أندونسيا تقدم صورة تمناها الغرب لآسيا غير القادرة على الاستمرار فى النجاح الاقتصادى إلى آخر الشوط ، فقد جاءت تفجيرات الهند لتقدم الصورة الأخرى التى ظن الغرب أن آسيا غير قادرة على الوصول إليها ، ذلك أن الحدث الهندى قد أكد بما لايقبل أى مجال للشك على معنيين مهمين جداً .

المعنى الأول يرتبط بمدى النجاح الذى لابد للبحث العلمى أن يحققه (ولو بعد حين) مادام قد سار فى طريق العلم وهو طريق طويل وشاق ومكلف ولكنه فى ذات الوقت مضمون وآمن ومثمر .

أما المعنى الثانى فيرتبط بأن الهند اتخذت كل قراراتها السيادية والسياسية المتعلقة بابراز القوة واظهارها بعد بنائها بالطريق الديمقراطى وفى علانية وشفافية واضحتين ، ولم يكن هذا القرار قرار فرد أرعن ، ولافرد ملهم ، ولا فرد جسور ، وإنما هو قرار أمة ، وقرار دولة ، وقرار حضارة ..

ويكفى للتدليل على هذا أنه يندر أن تجد الآن بين كل الناس من يذكر لك اسم رئيس وزراء الهند الحالى ولا اسم الحزب الذى يتولى الحكم فيها الآن ، ولكنك تستطيع أن تلمح بكل وضوح أن القرار قرار هندى صدر عن الأمة الهندية

بأغلبيتها ، وابتهج له مجموعها ، وأنه أيما كان الحزب الذى اتخذت حكومته الحاكمة القرار فان القرار فى البداية وفى النهاية قرار الهند .

وقد بلغت السياسة الهندية الداخلية فى هذا الصدد حداً لايمكن وصفه على المستوى الاجتماعى إلا بأنه حد التصوف فى الممارسة السياسية ، ويكفى للتدليل على هذا التصوف أن أحد أكبر الأحزاب الفاعلة فى تلك الدولة لم يمانع فى حل عبقرى مع أنه توفيقى انتهى إلى أن تتولى رئاسة الحزب سيدة إيطالية الأصل والمولد والنشاة والتربية انتمت إلى الهند بالزواج من أحد ابنائها البارزين الذى لم يكن بمثابة الطليعة المعدة لخلافة والدته ولكن الظروف القاسية جاءت به (ثم ذهبت أيضا) بعد اكثر من ضربة قاسية وإن لم تصبح قاصمة أيضاً بفضل قدرة الحضارة الهندية على إفراغ الضربات من محتواها اعتماداً على القدرة على التمييز بين الرمز وبين الشخص ..

وهكذا أصبح فى إمكان هذه الحضارة أن تختتم ظواهر وجودها فى القرن العشرين - وهى عديدة - بخطوة جبارة نبهت إلى أنها ما زالت قادرة على التأثير فى مجريات الأمور فى عالم متقدم.

وقد أتيح لى منذ اكثر من عام أن اكتب سلسلة مقالات نشرتها صحف الأهرام والوفد والأهالى عن البحث العلمى وكنت لحسن الحظ محدداً جداً حين دعوت إلى الإفادة من النموذج الهندى فى إقامة مؤسسات البحث العلمى وأذكر أنى قلت بالنص :

« نحن فى حاجة سريعة إلى أن يتبنى الرئيس حسنى مبارك بنفسه السعى إلى أن تأخذ بلادنا ما فعلته الهند فى الستينات حين أقامت أربعة معاهد هندية

للتكنولوجيا بمساعدة دول العالم المتقدمة، حيث تتولى الجامعات الأمريكية والمعاهد الأمريكية مثلا تأثيث وتجهيز معهد كامل للبحوث فى إحدى مدننا الجديدة، كما تتولى تزويده بكوادر عالية من المدرسين على نحو ما أنجز معهد (كانبور) فى الهند فى الستينات. ويحدث نفس الشيء مع ألمانيا الغربية ومع اليابان ومع فرنسا أو الصين الشعبية.

ولا يخفى على أحد أن علاقات الرئيس مبارك القوية بهذه الحضارات هى فرصة مصر الذهبية لإنشاء معاهد جديدة للتكنولوجيا فى مدننا الجديدة أو فى مدن جديدة للبحوث تقوم إلى جوارها.

ولنذكر أيضا معهد «بومبى» فى الهند الذى أنشأه الاتحاد السوفيتى، ومعهد «مادراس» الذى ساعدته فى إنشائه ألمانيا الاتحادية. على هذا النحو من الإفادة الكاملة من الجو الكامل للبحث العلمى، يمكن لنا أن ننطلق بمؤسسات بحثية تواكب روح العصر فى تنظيمها وبنائها».

ومن حسن حظى أن العام لم يكد ينصرم حتى أفاق العالم كله على صوت الانفجارات النووية الهندية التى أعادت تقييم موازين القوى الدولية.

ويكفى أن نذكر أن الباكستان وهى النصف الثانى للهند أصبحت هى الأخرى على وشك التفجير أما الحسابات الغربية بشأن مستقبل القارة الأسيوية فقد بدأت تعيد النظر فى مبدأ الاقتصار على محور أمريكا - اليابان - الصين وأصبح فى حكم المؤكد أن القمة الأمريكية الصينية القادمة ستناقش جدول أعمال مختلفاً تماماً عن الذى كان معداً سلفاً حتى ما قبل الانفجارات الهندية.

ولعله يعنينى اليوم فى مجال الحديث عن الخبرة العالمية وعن التجربة الهندية فى مجال البحث العلمى أن أنبه إلى ثلاثة حقائق حان الوقت أن نتنبه إليها فى سياسات البحث العلمى بعد هذه الأحداث الثلاثة التى شدت انتباهنا جميعا فى الأيام الأخيرة بدءا بتكريم ابن مصر أحمد زويل ثم الضجة التى صاحبت اكتشاف العقار الجديد فياجرا ثم التفجيرات الهندية واحتمالات التفجير الباكستانيه .

١ - ينبغى لنا أن نحدد وبوضوح سياسة البحث العلمى التى لابد لنا من انتهاجها وأن تكون أهداف واضحة مهما كانت قليلة أو ضئيلة وليكن هدفنا فى الجزء المتبقى من ١٩٩٨ على سبيل المثال منع التلوث الاسمنتى بالقاهرة باستغلال الغازات الملوثة فى صناعة شئ مفيد كالسيراميك والأرضيات أو استخدام القمامة فى انتاج البيوجاز ومن حسن الحظ أننا نملك بحوثا رائدة فى هذين المجالين ولكن ما ينقصنا هو التمويل الكفيل بالتوسع فى التجربة والتطبيق وصولا إلى انتاج الجملة وهو مبلغ ضئيل جداً إذا ما قورن بالنتائج المضمونة فى خلال عام واحد على الاكثر .

٢ - ينبغى لنا أن نبدأ فى رسم السياسات القادرة على الإفادة من الأعداد المتزايدة من العلماء والباحثين ، وأن نبتعد بهؤلاء عن الاحباط الوظيفى والمادى ، وأن نطلب منهم حلولاً واضحة لمشكلات محددة وأن نلغى الازدواجية البغيضة بين وظائف الجامعات ومراكز البحث العلمى .

و اجدنى مضطرا هنا الى ان اكرر ما كتبته من قبل فى الاهرام : « فنحن مازلنا لا نتصور أن يكون دخل العالم المشغول بالتجارب على الحيوانات أكبر من دخل

الطبيب أو الجراح الشهير الذى يعالج المرضى بالعقار الذى يكتشفه العالم الأول . .

نحن بحكم أسباب خاطئة وظالمة نظن أن هذا الطبيب أو الجراح يؤدى رسالة أنبل من رسالة العالم، لأنه يشفى الإنسان الذى هو أغلى شىء فى الوجود . . ولكننا للأسف الشديد ننسى أن العلم الحقيقى هو ذلك الذى يبذل فيه العالم وقته فى ذلك المعمل ، وننسى - بل وربما نجهل - أن الطبيب أو الجراح لا يؤدى للبشرية مهما طال به الزمن نفس القدر من الفائدة الذى يؤديه ذلك العالم فى معمله .

ومن المؤسف أنه فى ظل طغيان مبدأ الفائدة المباشرة ، يحظى الجراح أو الطبيب بالأجر العالى والمكانة الرفيعة بينما يظل العالم فى بلادنا منتظرا للحظة التى قد يأتى فيها صاحب قرار يقدر قيمة العلم والبحث العلمى ، وربما تتأخر اللحظة فلا يدركها فى حياته أبدا!!! ومن العجيب أن قومنا لا يكادون يصدقون أن جوائز نوبل فى الطب مثلا لا تمنح للأطباء الممارسين ، وإنما للعلماء المكتشفين . .

ومن العجيب أيضا أن الإنجاز العلمى الذى تحقق فى الاستنساخ لم يفتح أعين المثقفين على حقيقة ودور وأهمية وخطورة البحث العلمى ، واستغرقت الدهشة من النتيجة كل تفكيرهم . .

وإنى لأذكر حديثا مع أحد الزملاء الكبار هو أنجح طبيب فى مصر فى ممارسة تكنيك طبى معين ، كما أنه بالطبع صاحب دخل مهول نتيجة نجاحه فى هذا التكنيك . . وقد قال لى ضمن ما قال فى هذا الحديث إنه لو كان دخل العلماء الذين يشرحون الحشرة مجزيا وحافظا للكرامة البشرية فحسب لانصرف إلى

العلم الحقيقى بدلا من هذه الممارسة التى تضعه بين نجوم المجتمع .

وأظن أن هذه هى الحقيقة التى جعلت ستالين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية يرفع مرتبات العلماء ثلاثة أضعاف مرة واحدة بدون أن يسوق أى مبررات أو يدعى أية تضحيات . .

ولعلى أسارع أيضا إلى أن أعلن أن العلماء السوفيت ظلوا نصف قرن من الزمان لا يعانون من الناحية المادية أبدا ، ولم تكن هناك على الإطلاق مشكلة أجور عند هؤلاء . .

وفى هذا المناخ الذى بدأه ستالين صعدوا القمر وسبقوا أمريكا نفسها فى كثير من المجالات حتى انتبه كنيدى ذات صباح .

ولنذكر عبرة الأحداث الأخيرة وأن عقاراً واحداً تم تطويره وانتاجه فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الأسبوع الماضى كان كفيلا بتحقيق مبيعات تفوق القيمة الاجمالية لموازات دول كثيرة ، ومع أن هذا العقار اكتشف بطريق الصدفة فقد أكد فكرة الفلسفة العلمية القائلة بأن الصدفة لاتأتى إلا لمن يستحقها فقد كان الهدف من التجارب التى درست انتاجه التوصل إلى ميكانزم جديد لتوسيع الأوعية الدموية وتحسين تدفق الدم إلى القلب بنسبة أكبر ، وجاءت النتيجة غير بعيدة عن الفكرة الأساسية وإن كانت قادت إلى مكاسب مادية هائلة .

هكذا يمكن لنا أن ننقل رغبة المواطنين البسطاء فى أن يمن الله على أحد مراكزنا العلمية اكتشاف عقار واحد يكون كفيلاً ببث الثقة فى النفس فى جدوى كل هذه المراكز البحثية .

٣ - هل يمكن لنا أن ننتبه بعد الاهتمام الذى أوليناه لنموذج أحمد زويل طيلة

أسبوعين ماضيين [فقط] إلى أهمية المناخ العلمى فى المجتمع العربى وكيف يمكن لنا أن نشبع وجود هذا المناخ ؟ ولو فى مجتمعات محدودة ضمن مجتمعنا الكبير ليس هذا المقال مجالاً لحديث تفصيل حول هذه النقطة بالذات ، ولكنى أضيء الأنوار فحسب .

بقى أن أختم هذا المقال بفقرة من مقال للمفكر العربى البارز محمد جابر الانصارى صباح الأحد الماضى فى مقاله فى الحياة عبر فيها عن آمال النخبة العربية فى الامكانات المصرية بروح وطنية وقومية مخلصة ويقظة فقال :

« من الواضح أن العالم لايفهم غير لغة القوة وسيتحدث الجميع الآن إلى الهند . ومن واقع ومغزى هذا الحدث فانى ادعو مصر - العمق الاستراتيجى والحضارى والعلمى للعرب لأن « تتحدث » مع القوى المعادية لهذه الامة باللغة التى تفهمها ، ولا اعتقد أن ذلك من المستحيل فى ظل الامكانات المصرية واحتمالات الدعم العربى الكامن فى كثير من مجال ومن صعيد (لاشك أن الذاكرة المصرية والعربية لم تسقط حرب اكتوبر وملحمة العبور بكل معانيها) ولاقصد أن تعمل مصر - تحديدا - على امتلاك سلاح نووى ... او تشن حرباً أخرى .. ما أقصده : أن تتحدث بالصيغة التى تراها مناسبة وفى الوقت الذى تراه ملائما باللغة الوحيدة التى يفهمها هذا العالم ... لغة القوة المؤسسة على الحسابات الدقيقة والتى تمتلك كل المقومات اللازمة لها من علمية وتنموية واستراتيجية وفكرية ... لاطريق لنا غير هذا الطريق ..

[الاهرام : ٢٢ مايو ١٩٩٨]

مستقبل البحث العلمى فى مصر

إذا سئل أحد المثقفين المصريين عن سياسة مصر الخارجية فسوف يستطيع الحديث وسيكون حديثه صحيحا بنسبة ٨٠٪ أو ٩٠٪ على أقل تقدير، فسياسة مصر الخارجية واضحة ومنطقية وتأخذ خطوات تنفيذية فى كل يوم ويجرى كل هذا فى العلن . .

ولكن هذا المثقف إذا سئل عن سياسة مصر العلمية فسوف يجد نفسه عاجزا عن الإجابة، ومهما اجتهد فى الإجابة فلن تكون إجابته صحيحة بأكثر من ١٠٪، والسبب بسيط وهو أن أحدا لا يعرف لمصر سياسة علمية بمن فيهم الوزراء المسئولون بصفة جزئية عن العلم والبحث العلمى .

أين الخطأ فى هذا؟ وهل وصلنا إلى نقطة اللاعودة؟ ثم أين الخطر فى هذا؟ وهل يمكن الإصلاح؟ والإنقاذ؟ والإسعاف؟ هذا هو السؤال الصعب الذى سوف نحاول أن نلقى بعض الهوامش عليه .

□ نحن ما نزال غير مقتنعين بجدوى العلم على الإطلاق . . . وقد نجأر بالصياح بالتطوير التكنولوجى ولكننا نهمل العلم إلى أقصى حدود الإهمال . . والفارق بين العلم والتكنولوجيا فارق كبير جدا، ولكننا نكتفى بالجمع بينهما فى اسم المؤسسة البيروقراطية التى تتولى بقدر الإمكان وضع بعض الأطر على

النشاط العلمى بينما وضع الأطر لهذا النشاط هو المطلوب منها .

☐ معظم المسئولين فى قطاعات كثيرة من الدولة لا يملكون خبرة ذاتية فى العمل العلمى وليس لديهم إدراك لطبيعة العلم فى عملية التنمية . . كما أن معظمهم لا يتمتع بما يسمى فى الأدبيات بالقدرة على الحلم ولا حتى الرؤية .

☐ تصنف البيروقراطية المصرية العلم والبحث العلمى كأحد جوانب الخدمات التى تقدمها الدولة ويعامل العلم فى البنيان الوزارى والإدارى المصرى على هذا النحو ، يتبع قطاع الخدمات فى مجلس الوزراء وفى كل ما يلى من وحدات المنظومة الحكومية .

☐ لا يقتصر الأمر على هذا . . بل إن البحث العلمى ظل على الدوام فى الفترة الماضية بمثابة إحدى الخدمات غير المهمة . . ومن المؤسف أن التعليم يتمتع (الآن) فى وسائل الإعلام بوصف الأمن القومى بينما العلم الذى هو جوهر ولب الأمن القومى لم يتمتع بهذا الوصف ولو لمرة واحدة على سبيل الخطأ . . وحين زفت البشارات بالموازنة الجديدة تم التأكيد على نصيب الأسد للتعليم والصحة ، بينما لم يرد ذكر البحث العلمى ولو بنصيب الفأر .

☐ أصبح الرأى العام نفسه غير معنى بالتقدم فى العلم ، وغذى الإعلام والتليفزيون بوجه خاص هذا الشعور ، وعلى سبيل المثال فإن الطبقة العليا فى المجتمع تكاد لم تخرج عن انبهارها بالكمبيوتر وما أصابه من تقدم ، ولم تفهم هذه الطبقة - على سبيل المثال - أن كل هذا التقدم لم يتحقق إلا بسبب علم الفيزياء ، وهو أحد العلوم البحتة ! !

☐ فى ظل دورة الزمن التى لا تتوقف ، تراكمت فى مصر أعداد هائلة من

الشهادات والدرجات العلمية حتى فقدت هذه الشهادات قيمتها نتيجة الكثرة والروتينية، فضلا عن سوء الممارسة عند المنح والمنع . . وأعطى هذا بالطبع شعورا كاذبا بالامتلاء والتضخم، وبأن عندنا علماء كثيرين بينما العلم قليل .

□ مع تسارع عمليات الحراك الاجتماعى نتيجة النشاط الاقتصادى الذى شهدته بلادنا فى السنوات الأخيرة أخذت وظائف العاملين فى البحث العلمى فى التراجع بقوة عن مكانتها فى السلم الاجتماعى، وأصبح الأنطباع أن مستقبل العلماء والباحثين فى مهب الريح عندما تطبق الجات بصورة كاملة .

□

على الرغم من كل هذه الإحباطات فإن الرؤية المسئولة تقتضى التفكير فى إجراءات تنفيذية سريعة وقابلة للتطبيق من أجل الحفاظ على التراث الذى تحقق طيلة فترات سابقة، ومن أجل الإبقاء على البحث العلمى فى مكانة كفيلة بتحقيق الحدود الأدنى للاستقلال والتقدم على الأقل .

وفى هذا الصدد نستطيع أن نقترح :

□ ضرورة تحديد هدف قومى - أيا كان تواضعه - يتم تحقيقه فى الخطة الخمسية الرابعة التى تتم مناقشتها هذه الأيام . .

فإذا كان الهدف هو تحقيق الاكتفاء الذاتى - على سبيل المثال - أصبح العلم مسئولا عن هذا ومكلفا ومطالبا وأصبح من حقه أن يطالب بالنفقات التى تغطى بحوثه من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى على سبيل المثال .

ومن المهم أن نذكر أن هناك كثيرا وكثيرا جدا من الأهداف القومية فى مجال

البحث العلمى، ولكننى لا أريد بهذا المقال مناقشة قضايا كبرى من هذه الدرجة ووضع أولوياتها، فمثل هذا لا يقوم به إلا مجلس الوزراء على الأقل . . ولكن أحب أن أذكر - على سبيل المثال - التكنولوجيا الدفاعية أو تكنولوجيا الطاقة أو تكنولوجيا استصلاح الأراضى . . إلخ . فكل هذه التكنولوجيات لا تصل إلى أى إنجاز بدون بحث علمى حقيقى صبور ودءوب وقادر على الوصول .

□ ضرورة التخفيف عن عاتق المؤسسات البحثية القائمة، التخفيف هنا ينصرف إلى الموارد البشرية، فمن الملاحظ أن مؤسسات البحث العلمى أصبحت متخمة إلى أكثر مما يحتمل بالعاملين، والنتيجة الطبيعية هى طغيان مشكلات شئون العاملين والترقيات والرئاسات والخلافات دون أن يكون هناك أداء بحثى . .

ويظهر هذا واضحا فى استحواذ الباب الأول المخصص للأجور والمكافآت على موازنة هذه المؤسسات، أو فلنقل بصراحة أشد إن الموازنات أصبحت تعتمد على هذا الباب الأول اعتماداً متبادلا : يعطيها الضخامة ويأخذها منها فى ذات الوقت!!

وفى استطاعة أى زائر للمبنى الضخم الذى يقع فيه مكتب الوزيرة أن يستنتج أن أكبر نشاط بشرى يتم فيه هو توزيع المواد الغذائية من خلال المجمع الاستهلاكى المخصص لموظفى الأكاديمية . .

وقد تكرر شعورى بهذه الملاحظة فى كل مرة قدر لى فيها أن أزور الأكاديمية، فإذا المصاعد لا تخلو من ساع أو موظف يحمل إلى مكتبه كرتونة البيض - على سبيل المثال - بعد أن حصل عليها فى حدود الساعة العاشرة ، أو وهو يصطحبها

مرة ثانية عند عودته بعد الثانية ظهرا .

☐ ضرورة خروج مؤسسات البحث العلمى إلى الصناعة ، ولو قدر أنى سئلت عن الوزارة التى ينبغى أن تضم إليها وزارة البحث العلمى لقلت إنها وزارة الصناعة ، أما التعليم والتعليم العالى فشىء آخر .

☐ تمكين الشبان من إدارة مؤسسات البحث العلمى والإفادة بنضج الشيوخ فى البحث العلمى نفسه . .

وسأبسط هذه الفكرة على نحو أسهل بأن أقول إن الرئاسات فى البحث العلمى تظل مرتبطة بالعلم والأقدمية فيه وتقادم السن ، أما الإدارة فتظل تتجدد من شاب إلى شاب . .

وهكذا يمكن حل المشكلة التى نعيشها اليوم ولسنا فى حاجة إلى وصفها أو توصيفها . .

ولنذكر أن عميد العلوم الأشهر فى بلادنا كان عميدا للكلية وهو دون الأربعين وتركها بالوفاة وهو فوق الخمسين بقليل ، وكذلك كان الأمر فى عميد ثانى كلية للعلوم حين تولاها وهو فى الأربعين وتركها وهو دون الخمسين ، وكذلك كان الأمر فى عميد ثالث كلية للعلوم حين لم يكن قد تخطى الخمسين إلا بعام وكان بمثابة الاستثناء عمن سبقاه ! !

☐ ضرورة الوصول إلى الصيغة الكفيلة بأن يكون مجلس أكاديمية البحث العلمى معبرا عن المستويات العلمية الرفيعة ، وليس عن الدرجات الوظيفية العليا . .

ومما يؤسف له أن الوضع فى مجلس الأكاديمية يمضى الآن فى الاتجاه الذى تكرس بكل أسف فى المجلس الأعلى للثقافة بطغيان أصوات الموظفين الكبار من أجل التحكم فى توجيه جوائز الدولة . .

وإذا أردنا بديلا معقولا فأمامنا حل من اثنين :

الأول : هو تعيين مجلس أكاديمية تتوفر فيه كل القدرات والاعتبارات، على أن يتولى هذا المجلس بعد ذلك تجديد نفسه بانتخاب من يحل محل المتوفين أو المستقيلين أو الذين يبلغون سنا قانونية محددة، وأن يتم التعيين والانتخاب وإعادة التعيين على نحو ما حدث فى مجمع اللغة العربية منذ ١٩٣٢ وحتى الآن (مرورا بالتعيينات فى ١٩٤٠ و١٩٤٦ و١٩٦٢).

والبديل الثانى - وهو لا يقل وجاهة عن البديل الأول - : أن يكون مجلس الأكاديمية هو نفسه الأكاديمية المصرية للعلوم، وهى مؤسسة أهلية غير حكومية تحظى بدقة شديدة فى اختيار أعضائها من بين العلماء ، ويبلغ عدد أعضائها أربعين عضوا من التخصصات العلمية المختلفة، وقد استمرت ونجحت بفضل إخلاص العلماء للعلم ولقيمته بعيدا عن المنافع الدنيوية والمصالح التافهة، ومن حسن حظنا أن هذه الأكاديمية المصرية للعلوم موجودة بين ظهرانينا منذ تأسست عام أربعة وأربعين على يد عشرة من أكبر العلماء المصريين إن لم يكونوا هم الأكبر بالفعل فى ذلك الوقت.

□ ضرورة الربط بين مؤسسات البحوث ومؤسسات العمل والتنفيذ والتطبيق على نحو ما هو حادث فى مركز البحوث الزراعية الذى يتبع وزارة الزراعة . . أما هذا التمزق الحادث فى شأن معهدى العيون وتيودور بلهارس - على سبيل المثال -

فليس له أى معنى على الإطلاق، خصوصا فى ظل كفاءة الإدارة المصرية، وسيطرة نزعات وقتية، وعدم تفرغ الجهات الإدارية والسياسية العليا للوصول إلى وجه الحق فى النزاعات التى من الوارد أن تحدث فى كل يوم.

ولعل الأحكام القضائية التى صدرت فى الفترة الماضية تكون قد علمتنا مدى الخطورة التى تنشأ عندما يتولى أمر هذه المؤسسات من هو بعيد عن مجال عملها، فلا تكون النتيجة إلا قرارات إدارية خاطئة أو مغرضة يعود بعدها الحق إلى أصحابه بعد وقت تكون القيم فيه قد اهتزت تماما، ويكون البحث العلمى نفسه هو الضحية.

ولابد ـ مع كل هذا ـ من وجود آليات قادرة على إعادة توزيع المؤسسات العلمية بحيث تكون قادرة على العمل، و بالتالى على الإنجاز والإبداع.

[الاهالى : ٤ يوليو ١٩٩٧]

مؤسسات البحث العلمى التى تحتاجها مصر

انتبهت مصر فى عهد الليبرالية- قبل الثورة - إلى الأهمية المتزايدة للبحث العلمى فى الارتقاء بالحضارات منذ القرن الماضى، ثم حين بدأت ثمار هذا البحث تؤثر على مستقبل العالم كله بعد إلقاء القنابل الذرية الأمريكية على اليابان، ولم تكن هذه الأسلحة الفتاكة والمؤثرة إلا نتاج بحث علمى دءوب ومدروس لم تبخل عليه دولته بالإنفاق . .

ومنذ منتصف الأربعينات أصبح فى مصر مجلس للبحوث العلمية سمى بمجلس فؤاد الأول للبحث العلمى، واقتطع قطعة كبيرة من الأراضى بالقرب من مقر جامعة القاهرة هى التى يقوم عليها المركز القومى للبحوث، وهى التسمية الجديدة التى أطلقتها حكومة الثورة على المؤسسة القديمة، وزادت بأن وضعت تحت العنوان عام ١٩٥٦ كعام تأسيس على الرغم من أن بدء الأمر كان قبل ذلك بكثير . .

ومع هذا فقد تطور المركز القومى للبحوث، وأصابه أيضا التضخم شأن كل مؤسساتنا التى لابد أن تعانى من التضخم بمرور السنوات، وتعيين موظفين جدد فى كل عام، وتكديس الأماكن، وتوزيع عمل الفرد على أربعة أو على عشرة،

وتوزيع الأجر كذلك على أربعة أو عشرة!!

ولأن البحث العلمي ما يزال غريبا على العقلية المصرية المعاصرة بسبب عوامل كثيرة، فقد جرت العادة على أن ينظر إلى المؤسسة التي تتولاه على أنها شيء شبيه أو مناظر للجامعة..

وتغلبت هذه العادة حتى صارت قانونا، وصدر أخيرا قانون بأن تخضع مراكز البحث العلمي ومعاهده جميعا لنفس قانون الجامعات الأشهر المسمى بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

ولا يخفى على أحد أن ترحيب العاملين بالمركز القومي للبحوث والمعاهد البحثية الأخرى بهذه المعاملة لم يكن بالطبع إلا من أجل المزايا المادية (المتواضعة) التي أغدقت في السنوات الأخيرة على هيئات التدريس بالجامعات.

وللأسف الشديد فإن إلحاق مراكز البحث العلمي في المعاملة بالجامعات، يمثل في حد ذاته أكبر دليل على مدى قصور فهمنا حتى هذه اللحظة للمهمة الجليلة التي يمكن للبحث العلمي أن يؤديها لنا بحيث يحولنا من فقراء إلى موسرين في سنوات قليلة، لو أننا أعطيناه بعض الاهتمام الذي نعطيه مثلا للعبة الشعبية الأولى في بلادنا.

□

ولكن يشاء سوء الحظ (الوطني) - إن جاز هذا التعبير - أن نصر على التغافل عن دور البحث العلمي، وأن نجد فيه من النزاعات الورقية والبيروقراطية ماهو كفيل بإضاعة وإهدار وقت العاملين فيه تماما.

ومن العجيب أن المراقبين للأمور عن بعد كانوا يظنون أن الأمر يمكن أن يتدارك عندما يتم تخصيص وزير أو وزير دولة للبحث العلمى، فإذا التاريخ نفسه ينبئنا بأن مؤسسة البحث العلمى لم تعمل فى هدوء وفى نجاح إلا عندما كانت بلا وزير، لأن طبيعة العلم نفسه لا تحتاج إلى تصريحات يومية، وصور لا تنقطع من الصحف، ومؤتمرات مظهرية، وندوات فارغة المضمون، وتظاهرات لا تقدم وإن أخرت!

وحين شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الثالثة فى أكتوبر عام ١٩٩٣، واختيرت الدكتورة فينيس كامل جودة لشغل منصب وزير الدولة للبحث العلمى، برق الأمل فى أن تنجح الوزيرة - التى جاءت من بين العاملين فى المركز القومى للبحوث - فى أن تحقق نهضة ولو محدودة، فإذا بها على مدى السنوات الثلاث الماضية منشغلة تماما وإلى النخاع بما لا ينبغى أن ينشغل به إلا سكرتيرها الخاص أو مدير مكتبها للشئون العامة على أكثر تقدير . .

وهكذا ضاعت فرصة ذهبية من سيدة فاضلة كانت أصلا من المشتغلين بالعلوم، وكانت تعرف بحكم ممارساتها أنه يكفى العالم المتميز من طبقتها أن يجيد البحث والتحديث فى مجال واحد مهما تكن ضآلة شأنه من حيث العبارات الطنانة الرنانة.

فالوزيرة كانت من خيرة المتخصصين فى دراسة الصدأ ومقاومته، وهى دراسة كفيلة بتوفير الملايين من الجنيهات إذا قدمت للجمهور وللشركات وللمؤسسات فى كتاب جيد الإخراج والطباعة والشرح، أو حتى فى برنامج تليفزيونى، ولو أن الوزيرة صرفت كل جهدها فى الوزارة فى الارتفاع بمستوى دراسات وممارسات مقاومة الصدأ فى مصر ووظفت كل نفوذها للارتقاء بهذه الدراسة

بحيث يصبح فى مصر أكبر مركز فى العالم لهذه الدراسة .

لو أن الوزيرة فعلت هذا فقط ، لضربت المثل والقدوة ولفهمت هى نفسها كيف يمكن أن تنمو مؤسسة البحث العلمى فى مجتمع زراعى بيروقراطى يميل إلى القبلية وإلى النمطية وإلى الوظيفة الحكومية ، ولو فعلت هذا على سبيل التجريب لكانت قد وضعت البذرة الأولى فى نهضة علمية متجددة فى القرن الحادى والعشرين . .

ولو أنها فعلت هذا لكان خيرا بكثير من هذه الإنجازات التى تتمناها (على حد تصريحاتها فهى تقول إنها تتمنى وترجو ولم تقل إنها أنجزت) حين تتحدث عن رسم خريطة قومية للدراسات وعن تحقيق التواصل مع بقية الوزارات ، وعن الترحيب بعلماء مصر فى الخارج . . إلى آخر هذه السلسلة من الإنجازات المظهرية التى كان من الممكن أن ينخدع الشعب المصرى بمضمونها النبيل منذ عشرين عاما ولكنه لم ينخدع بها اليوم .

وقد تبلورت أخيرا مأساة البحث العلمى فى مصر فى ذلك الخلاف الطريف بين الجامعة الأم ومراكز البحوث حول نسبة المشرفين من الجانبين على رسائل الدكتوراه والماجستير للباحثين فى المراكز البحثية الذين لابد لهم أن يذهبوا للجامعة ويعودوا منها بالرخصة ! ! رغم أنهم يبحثون فى مراكز البحوث ، ولولا أن مكافآت الإشراف على هذه الرسائل أصبحت معقولة بعض الشىء (ولا نقول مجزية) ما حدث مثل هذا الصراع الطريف فى الغالب .

□

وما الحل؟

نحن فى حاجة سريعة إلى أن يتبنى الرئيس حسنى مبارك بنفسه السعى إلى أن تأخذ بلادنا ما فعلته الهند فى الستينات حين أقامت أربعة معاهد هندية للتكنولوجيا بمساعدة دول العالم المتقدمة، حيث تتولى الجامعات الأمريكية والمعاهد الأمريكية مثلا تأثيث وتجهيز معهد كامل للبحوث فى إحدى مدننا الجديدة، كما تتولى تزويده بكوادر عالية من المدرسين على نحو ما أنجز معهد (كانبور) فى الهند فى الستينات.

ويحدث نفس الشىء مع ألمانيا الغربية ومع اليابان ومع فرنسا أو الصين الشعبية، ولا يخفى على أحد أن علاقات الرئيس مبارك القوية بهذه الحضارات هى فرصة مصر الذهبية لإنشاء معاهد جديدة للتكنولوجيا فى مدننا الجديدة أو فى مدن جديدة للبحوث تقوم إلى جوارها.

ولنذكر أيضا معهد «بومبى» فى الهند الذى أنشأه الاتحاد السوفيتى، ومعهد «مادراس» الذى ساعدت فى إنشائه ألمانيا الاتحادية.

على هذا النحو من الإفادة الكاملة من الجو الكامل للبحث العلمى، يمكن لنا أن ننطلق بمؤسسات بحثية تواكب روح العصر فى تنظيمها وبنائها ، ولا تكون ملحقة بقانون على قانون آخر صدر قبل عشرين عاما هو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢!!!

عند ذاك يمكن لنا أن نفهم حقيقة العلم وحقيقة البحث العلمى، وأن نلمس مردود هذا البحث على ثروة الأمة ومستقبلها. .

أما انشغالنا المستمر بكادرات الموظفين وبصراعات المناصب وبتطبيق اللائحة، فهو بالقطع أسلوب ممتاز وممتاز جدا لإدارة الأعداد الهائلة من البيروقراطيين الذين كان من الممكن أن يكونوا مصدر ثروة لوطنهم لو أنهم عملوا فى ظروف أخرى.

[الوفد: ٥ مارس ١٩٩٧]

تطوير البحث العلمى . . وتشجيع العلماء

إذا أردنا أن يكون للعلم مكانة فى حياتنا تساعدنا على أن نصل به إلى ما وصل الآخرون من أمجاد وفوائد وتقدم وحضارة وسيطرة، فلابد أن نفكر بصورة جدية فى المكانة التى يحتلها العلماء بيننا . .

لابد أن نسأل أنفسنا هل ينال العالم مكانته بعلمه أم بأسباب أخرى؟ هل يستطيع العالم أن يوظف قدراته من أجل العلم نفسه وهو مطمئن إلى أنه سينال بفضل هذا التوظيف مكانة اجتماعية لن ينالها لو انصرف إلى أنشطة أخرى، سواء كانت هذه الأنشطة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية؟

هذا هو السؤال الكفيل بوضع الحقيقة المهمة أمام أعيننا ونحن نتمنى فى هذه الأيام أن نلحق بركب النمور أو بركاب الدول المتقدمة .

وعندى ثلاثة أمثلة بارزة تلقى كثيرا من الضوء على الصورة التى أحب لأهل بلدى أن يتفهموها تماما :

المثل الأول : هو ما فعله نابليون بونابرت حين أسس مدرسة البوليتكنيك، وهى التى تقوم بوظيفة المؤسسة العليا للبحث والتدريب التكنولوجى والعلمى فى فرنسا منذ زمن طويل . .

يقضى نظام البوليتكنيك بأن يمنح المقبولون فيها صفة عسكرية منذ اليوم الأول لالتحاقهم فيها . .

ولكن هذا لا يعنى أنهم يلتزمون بالعمل فى القوات المسلحة الفرنسية ، ولكنه يعنى المكانة المتميزة لهم لمجرد هذا الالتحاق ، وفى وسع هؤلاء بعد تخرجهم أن ينالوا أفضل المناصب المدنية فى فرنسا كلها بما فيها وظائف البنوك والجامعات على سبيل المثال .

وفى اختصار شديد يمكن القول بأن الالتحاق بالبوليتكنيك يؤمن للشاب النابه فرصة عمل متميزة جدا فى المستقبل .

وهكذا فإنه فى مجتمع كالمجتمع الفرنسى يهتم بالمراكز ويقدر الأمجاد الفردية (وهو قريب الشبه بنا إلى حد كبير فى هذه الناحية) يتجه النابهون إلى سباق محموم وتنافس شديد على المستوى القومى كله من أجل اللحاق بالبوليتكنيك .

وهكذا تضمن فرنسا أن تحصل البوليتكنيك على أفضل العناصر من بين الشباب الفرنسى كله ، وهكذا يتخرج هؤلاء بقدراتهم الذهنية العالية وبالتعليم فوق الممتاز ليملئوا الأماكن التى تحتاج إلى كفاءاتهم . .

وهكذا يمضى المجتمع الفرنسى من نجاح إلى نجاح .

قارن هذا بما يحدث فى مصر من تخزين كل الكفاءات فى كلية واحدة ثم القضاء على كل طموحاتهم وقدراتهم فيها ، ثم الدفع بهم بعد استهلاكهم ذهنيا وبدنيا ومعنويا إلى أقصى حد إلى سوق خدمة عامة يتحقق النجاح فيها بفضل عوامل أخرى غير الكفاءة ، ولا يتحقق من نشاطهم فيها أى عائد يكفل لوطنهم أى تقدم ! ! !

المثل الثانى : يتعلق بسيادة المفاهيم المغلوطة والانسياق وراء هذه المفاهيم ، من ذاك أن الإنجليز وأذنابهم أشاعوا فى أثناء احتلالهم للهند أن المسلمين الهنود لا يصلحون لأداء مهنة المحاسبة . .

ومرت سنوات انفصلت فيها الباكستان بأغلبية الهنود المسلمين ، ومرت سنوات أخرى فإذا المحاسبون الباكستانيون يمثلون أبرز المحاسبين فى العالم ، وكانوا يديرون البنك الدولى نفسه فى السبعينات ، فضلا عن أنهم سيطروا تماما على كل وظائف البنوك المهمة فى الشرق الأوسط والخليج العربى . .

وإذن فلم تكن المسألة ولا القضية مرتبطتين بوراثة أو عقيدة ، وإنما كانتا مرتبطتين بإتاحة الفرصة .

ومن الطريف أن كثيرا من أوضاعنا المغلوطة والخاطئة لا تحتاج فى حلها إلا إلى إتاحة الفرصة . .

وخذ - على سبيل المثال - أية مؤسسة فاشلة إنتاجية ، لن تعدم فى داخل هذه المؤسسة من يتولى النهوض بها من العاملين فيها ، ولكننا للأسف نصمم على أن نفرض عليهم من يزيد الفشل ونزعم أننا جربنا كل الوسائل .

ولو أننا أعلنا فى الإعلانات المبوبة عن شغل الوظائف بالأهداف والخطط لتقدم لنا من يحقق الخطط ويرسم الأهداف ، ولكننا للأسف الشديد مانزال - وقد أوشكنا على الدخول فى القرن الحادى والعشرين - نتبع فى اختيار القيادات أكثر الأساليب عقما .

وانظر مثلا إلى شروط التعيين فى وظيفة رئيس هيئة الآثار (أمين المجلس الأعلى للآثار الآن بعد تعديل الوزير للقانون) إن الشروط المعلنة فى صفحات

الاعلانات المبوبة فى صحفنا لا تزيد على أن يكون حاصلا على مؤهل عال مناسب، وأن يكون هذا المؤهل قد مضى عليه أكثر من عشرين عاما (أى أن يكون المؤهل قد تبخر تماما)، وأن يكون المتقدم قد شغل وظيفة رئيس إدارة مركزية (أى وكيل وزارة) وقضى فيها فترة بينية لا تقل عن سنتين.

هذه هى الشروط الأساسية جدا، يليها شرط وهمى هلامى غير قابل للتحديد ولا للمعايرة ينص على أن تكون للمتقدم قدرة على القيام بأعباء الوظيفة، وأن تكون تقاريره السنوية الأخيرة بدرجة ممتاز، وأن يجتاز التدريب وهو تدريب عام وصورى يحضره كل الناس سواء الذى سيشغل وظيفة وكيل وزارة لشئون الطب البيطرى أو الذى سيشغل وظيفة وكيل وزارة فى هيئة التوحيد القياسى أو هيئة المساحة الجيولوجية. وكل هؤلاء يذهبون إلى ما يسمى بمركز إعداد القادة للقطاع الحكومى . . . إلخ.

ومن الطريف أن أحدا لا يستطيع أن يطعن فى اختيارات اللجان التى تتولى شغل الوظائف العليا إلا من باب الأقدميات، فهى الشىء الثابت والموضوعى فى العملية كلها، أو من باب عدم استيفاء الشروط الروتينية كأن يكون قد قضى سنتين إلا يوما بينما المطلوب سنتان على الأقل، أو أن يكون قد نسى أن يودع الشهادة التى تفيد اجتيازه التدريب (والاجتياز فى حد ذاته لا يعنى أكثر من الحضور) . .

وهكذا انشغلت المحكمة الإدارية العليا - بالفعل - طيلة السنوات الماضية فى الفصل فى نزاعات من هذا النوع . . ولكن أحدا لم يطلب منها ولم يتقدم إليها قائلا إنه أكفأ أو إن غيره أفشل . .

ذلك أننا لم نخضع الكفاءة حتى الآن للمناقشة ، فكل الناس عندنا أكفاء ما داموا قد قضوا عشرين عاما مثلا بعد حصولهم على المؤهل العالى المناسب .

وهكذا فإننا لم نعط أية فرصة لأى تميز سوى تاريخ الميلاد وأسبقيته ! !

قارن هذا بما فعلته السوق الحرة فى اكتشاف الكفاءة الباكستانية فى حسابات البنوك ، على الرغم من العقيدة التى كادت تكون ثابتة أو مقدسة وغير قابلة للنقاش ! !

وقد ذكرت مثل هيئة الآثار بالذات لأنها عانت على مدى عشر سنوات من البحث لها عن رئيس من خارجها ، ولم تكن هى وحدها وإنما كانت كل هيئات وزارة الثقافة فى الهم سواء ، ومن الطريف أن فى موظفى وزارة الثقافة من هم أكفأ - بلا جدال - من معظم الذين تواردوا وتوالوا (لأسباب غريبة حقا) على شغل كل كراسى الرئاسات فى هذه الوزارة بالانتداب .

المثل الثالث : مثل صعب بعض الشىء على أفهامنا العامة بحكم تواتر الأوضاع الخاطئة .

فنحن لا نتصور أن يكون دخل العالم المشغول بالتجارب المعملية على الحيوانات من أجل استنباط عقار جديد أو تطويره أكبر من دخل الطبيب أو الجراح الشهير الذى يعالج المرضى بالعقار الذى يكتشفه العالم الأول . .

نحن بحكم أسباب خاطئة وظالمة نظن أن هذا الطبيب أو الجراح يؤدى رسالة أنبل من رسالة العالم ، لأنه يشفى الإنسان الذى هو أغلى شىء فى الوجود . .

ولكننا للأسف الشديد ننسى أن العلم الحقيقى هو ذلك الذى يبذل فيه العالم وقته فى ذلك المعمل، وننسى - بل وربما نجهل - أن الطبيب أو الجراح لا يؤدى للبشرية مهما طال به الزمن نفس القدر من الفائدة الذى يؤديه ذلك العامل فى معمله.

ومن المؤسف أنه فى ظل طغيان مبدأ الفائدة المباشرة، يحظى الجراح أو الطبيب بالأجر العالى والمكانة الرفيعة بينما يظل العالم فى بلادنا منتظرا للحظة التى يأتى فيها صاحب قرار يقدر قيمة العلم والبحث العلمى، وربما تتأخر اللحظة فلا يدركها فى حياته أبدا!!!

ومن العجيب أن قومنا لا يكادون يصدقون أن جوائز نوبل فى الطب مثلا لا تمنح للأطباء الممارسين، وإنما للعلماء المكتشفين..

ومن العجيب أيضا أن الإنجاز العلمى الذى تحقق فى الاستنساخ لم يفتح أعين المثقفين على حقيقة ودور وأهمية وخطورة البحث العلمى، واستغرقت الدهشة من النتيجة كل تفكيرهم..

وإنى لأذكر حديثا مع أحد الزملاء الكبار هو أنجح طبيب فى مصر فى ممارسة تكنيك طبى معين، كما أنه بالطبع صاحب دخل مهول نتيجة نجاحه فى هذا التكنيك..

وقد قال لى ضمن ما قال فى هذا الحديث إنه لو كان دخل العلماء الذين يشرحون الحشرة مجزيا وحافظا للكرامة البشرية فحسب لانصرف تماماً إلى العلم الحقيقى بدلا من هذه الممارسة التى تضعه بين نجوم المجتمع.

وأظن أن هذه هى الحقيقة التى جعلت ستالين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية

يرفع مرتبات العلماء ثلاثة أضعاف مرة واحدة بدون أن يسوق أى مبررات أو يدعى أية تضحيات . .

ولعلى أسارع أيضا إلى أن أعلن أن العلماء السوفيت ظلوا نصف قرن من الزمان لا يعانون من الناحية المادية أبدا، ولم تكن هناك على الإطلاق مشكلة أجور عند هؤلاء . .

وفى هذا المناخ الذى بدأه ستالين صعدوا القمر وسبقوا أمريكا نفسها فى كثير من المجالات حتى انتبه كنيدى ذات صباح .

[الاهرام : ٢١ سبتمبر ١٩٩٧]

تعقيبات

حول إصلاح الجامعات المصرية
تعقيب الاستاذ الدكتور عبدالفتاح إبراهيم
استاذ الهندسة الميكانيكة

اطلعت فى عدد اليوم من جريدة الوفد (٧ سبتمبر ١٩٩٣ ـ الصفحة السابعة) مركز الوفد للدراسات الاستراتيجية حول المتغيرات السياسية والنظام الإدارى ومأزق الجامعة المصرية، دراسة د. محمد الجوادى.

أقول اطلعت على فكر يستحق كل التقدير، فالنظام الجامعى فى حاجة إلى إعادة النظر، فيما يخص وظائف هيئة التدريس ونظام الإدارة.

وها هى بعض الملاحظات التى أرجو أن تنال جزءا من الاهتمام والدراسة:

أولاً: ما دامت الدولة تصرف على الجامعة، فيحق لها تعيين رئيس الجامعة وكبار موظفيها.

وقديماً كان للجامعة مدير ووكيل وسكرتير عام.

واليوم للجامعة رئيس وثلاثة نواب وأمين عام.

وحبذا لو اكتفى برئيس ونائب واحد وأمين واحد كما كنا سابقاً!

ثانياً: فى الكلية الواحدة تجد عميداً ووكيلين وأميناً عاماً، وحبذا لو عدنا للنظام القديم عميد ووكيل واحد وأمين واحد!

ثالثاً : حدث تفتيت رهيب للأقام، وأضرب مثلاً بالقسم الذى أعمل فيه : قسم الهندسة الميكانيكية، كان قسماً واحداً، صار ٤ أقسام لكل قسم رئيس وجهاز إدارى! الكلية كان بها ٥ أقسام، اليوم ١٤ قسماً و١٤ رئيساً! و١٤ جهازاً إدارياً!

هل مبعث هذا حب الرئاسة أم هناك أسباب أخرى نجهلها! وحبذا لو أعيد تجميع هذه الأقسام مرة أخرى كما كنا سابقاً.

رابعاً : الهيكل الجامعى أصابه اضطراب شديد، فالكل أساتذة، وصار مفهوم الأستاذية غير محدد.

وسبق أن أبديت رأياً أعيد سرده، ولو أنه سيقابل بالرفض، ألا وهو فصل الدرجات العلمية عن الدرجات المالية، فتكون الوظائف الجامعية كما يلى :

- محاضر : ويستمر كذلك حتى سن المعاش ويزداد مرتبه سنوياً.

- أستاذ : وهو المحاضر الذى يقوم بأبحاث علمية متميزة، ويتقدم بأبحاثه التى ترسل إلى ٣ أساتذة - اثنين منهم من الخارج - لتقييمها، وبذلك يرقى إلى الأستاذية بعد ورود موافقتهم على ذلك، وله كادر مالى خاص.

- أستاذ كرسى : وهو رئيس القسم وأستاذ الفرع العلمى. هذا بالإضافة إلى المعيدين.

خامساً : إلغاء نظام لجان فحص الإنتاج العلمى الحالية، (وأنا عضو فى إحداها!).

سادساً : إعادة النظر فى الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل وظيفتى أستاذ

وأستاذ كرسى. . وتطبيق هذا النظام الجديد على الأساتذة المساعدين والمدرسين حالياً، بتحويلهم إلى محاضرين. ويخضع أستاذ الكرسى لما ورد فى «رابعاً» من شروط.

سابعاً : أعداد الطلبة فى ازدياد، وبعد عامين سيكون أمامنا حوالى ٦٠,٠٠٠ متقدم للثانوية العامة (بسبب دمج سنة خامسة وسنة سادسة ابتدائى منذ سنوات)، وأمام هذا الطوفان من الطلبة الذين سيلتحقون بالجامعات، يجب الإسراع فى تنفيذ بند ثالثاً، بتجميع الأقسام وإعداد الطالب العام General Mech Eng . مثلاً، وترك التخصص الدقيق للدراسات العليا.

ثامناً : ضرورة إعادة النظر فى أمر الطلاب غير المجتهدين، بفرض مصروفات جامعية عليهم، ورعاية الطلبة المجدين.

تاسعاً : ضرورة تنشيط دور أعضاء هيئة التدريس فى ريادة الطلبة، فالحياة الجامعية «طالب وأستاذ وحياة اجتماعية».

جامعاتنا وخدمة الأدب العربى
تعقيب الاستاذ الدكتور حامد أبو أحمد

أثار الدكتور محمد الجوادى مدرس القلب بطب الزقازيق قضية مهمة بالاهرام الأدبى هى قضية الابحاث التى تكتب فى أقسام اللغات بالجامعات المصرية بلغة التخصص ، وتشمل هذه الأبحاث كل ما يقدم من رسائل ماجستير ودكتوراه ، فضلا عن أبحاث الترقية ، مع أن هذه القاعدة تتناقض مع بديهية مهمة معمول بها فى كل أنحاء العالم ، وينص عليها صراحة القانون الجامعى عندنا وهى أن البحوث ينبغى أن تقدم باللغة القومية لا بلغة التخصص .

ومن العجيب أن تثار هذه القضية من جانب استاذ متخصص فى الطب ، لكننا اذا نظرنا أيضا الى ما يحدث فى مسألة تدريس الطب والهندسة والعلوم بصفة عامة باللغة الانجليزية لأدركنا أن القضية أعمق بكثير واكثر شمولا واتساعا وينبغى النظر اليها من هذا المنظور ، ثم ان هذا المنظور أيضا يجب أن يمتد ليشمل مدارس اللغات التى صارت تمثل أساس التعليم فى بعض المدن الكبرى وأصبح معظم الناس يعتقدون أنهم إذا لم يلحقوا ابناءهم بمدارس اللغات فسوف يخسرون الكثير !! .

وهذه قضايا تحتاج الى مواجهة قوية وصارمة من جانب المثقفين ، لأنه لا يمكن أن يحدث فى أى مكان فى العالم أن تتقدم لغة أجنبية مهما كانت أهميتها

لتحل محل اللغة القومية ، ويكون تقدمها ممتدا بحيث تشمل قطاعا عريضا من التعليم الأساسى ! ولا نستطيع فى هذه العجالة أن نناقش هذه القضايا مجتمعة ، ومن ثم فسوف نقتصر على أقسام اللغات فى الجامعات المصرية ، ولجوئها الى كتابة الرسائل والأبحاث باللغة الأجنبية .

ولاشك أن الذين انتصروا لهذا التيار حتى صار تقليدا متبعا فى الجامعات كان لهم مبراراتهم ، وأهمها أن الطالب عندما يكتب الرسالة باللغة الأجنبية يزيد اتقانه لها ، ولكن هذا الاتقان – أن حدث – توازيه للأسف الشديد خسائر لا حد لها ، لم يحسب حسابها الأساتذة الأجلاء ، من هذه الخسائر ما اشار اليه الدكتور الجوادى من أن كتابة الرسالة أو البحث باللغة الأجنبية تحرم أدبنا القومى « من دراسات أكاديمية ممتازة يبذل فيها اصحابها جهودا ضخمة لأن هذه الدراسات لاترى النور ولا يستفيد منها الا أصحابها فيما نالوا من درجات علمية أو من احاطة بما درسوه » .

وهذه هى نقطة اختلافى مع الدكتور الجوادى لأنه يرى أن المشكلة هى فى عدم نقل هذه الرسائل الى اللغة العربية ، ومن ثم فانى اقول له أن القضية أعمق من ذلك بكثير لأن هناك بالفعل رسائل كتبها عرب أو مصريون بلغات أجنبية ثم ترجمت الى اللغة العربية ، سواء قام بالترجمة صاحب الرسالة نفسه أو شخص آخر من مجال تخصصه ، ولكن هذه الرسائل المترجمة قليلة جدا ، لسبب بسيط وهو أن كتابة الرسالة باللغة الأجنبية تحكمة ظواهر سلبية كثيرة منها أن الرسائل فى الغالب لا تناسب القارئ العربى ، وتحتاج عند ترجمتها الى تعديل جذرى ، ومنها أن كتابتها بلغة أجنبية فى حد ذاتها تحرمها من خصوصية ونصاعة وقوة اللغة الأم ، ومن هنا تاتى الصياغة فى غالب الأحيان ركيكة ومهلهلة ، ولذلك

يحجم الكثيرون عن ترجمة رسائلهم لأن الترجمة سوف تضعهم أمام اختبار من نوع جديد هو اختبار القارئ المثقف أو الناقد ، الذى يمكن أن يشكك فى مستوى تاهيلهم العلمى نفسه .

ومن هذه الظواهر السلبية أيضا أن كتابة الرسائل والأبحاث باللغة الأجنبية لاتحكمه تقاليد عريقة أو تراث واضح يمكن الاستناد اليه عند التقويم ولهذا فان الأجانب لايسمحون ابدا بكتابة الرسائل فى أقسام اللغات بلغة التخصص ، وإنما تتقدم اللغة القومية لتكون لغة الكتابة ، ويكفى اقتناعا بمستوى الطالب ان يكون قد قدم بحثا منهجيا ، وإن يكون قد اطلع « أواستفاد » من عدد كبير من المراجع ، وأن يكون صاحب منهج فى النظر والتحليل .

إننا مطالبون باعادة النظر فى اشياء غدت تمثل ثوابت عندنا مع أنها قائمة على أسس خاطئة .

[الأهرام : ١٩ يونيو ١٩٩٤]

جامعاتنا وتعريب الأبحاث الأجنبية
تعقيب الاستاذة الدكتورة مارى تريز عبد المسيح

على الرغم من أننى أتفق تماما مع كل من د. محمد الجوادى ود. حامد أبو أحمد على ضرورة استخدام اللغة العربية حين التقدم بأبحاث أكاديمية بأقسام اللغات بكليات الآداب، إلا أننى أود أن أنبههما إلى العوائق التى تحول دون ذلك فى وضعنا الحالى.. ! إن لجوء معظم الباحثين إلى كتابة أبحاثهم باللغة الأجنبية يرجع إلى اعتقادهم بأنه الأسلوب الوحيد «فى ظروفنا الأكاديمية والاقتصادية الراهنة» كما يرجع أيضا إلى صعوبة وترجمة الفكر الغربى الحديث لافتقاد المرجعية الفلسفية لدى قطاع كبير من القراء التى تساعد على استقبال هذا الفكر، فأساس المشكلة يكمن فى ضرورة تطوير العقل العربى حتى تختفى الفجوة الثقافية بين اللغة العربية واللغات الأخرى، ومن ثم فأرى أن على هيئات التدريس بأقسام اللغات القيام بواجبين:

أولهما: ترجمة كل ما هو جديد فى اللغات الأخرى مع إعطائهم الحصانة الكافية ضد الاتهامات بالإلحاد والعمالة الأجنبية المغرضة.

الواجب الثانى: هو تقديم الإنتاج الفكرى والإبداعى العربى بترجمته إلى اللغات الأجنبية، وعلى هذا النحو يمكن للباحث فى اللغات الأجنبية أن يقدم جزءا من أبحاثه باللغة الأجنبية لا لمجرد إثبات درجة إتقانه لها، بل ليشارك

بمنظوره فى تحليل الفكر الآخر - غربيا كان أم شرقيا - وإدوارد سعيد خير مثال على ذلك، وليقدم الباحث جزءا متساويا من الأبحاث باللغة العربية ليفيد العقل العربى بما استجد من تطور فى الفكر الآخر.

فلو أردنا للغة العربية أن تحقق حضورا حضاريا فى العالم، فلن يجدى رفض فكر الآخر، بل علينا بفهمه وشرحه، ومن ثم محاورته بالأسس العلمية المتفق عليها ولا خوف من أن يعرضنا استخدام آليات هذا الحوار إلى الوقوع فى براثن ما يسمى بـ «الغزو الثقافى»، بل الخوف من الانكماش الثقافى الذى يتأتى عنه تدمير للذات واللغة والفكر فيسعى صانعو الثقافة فى شتى البلدان إلى إيجاد لغة اتصال مشتركة بين الأمم - دون التقيد بأبجدية محددة - عبر صياغة منهج فكرى مشترك. فقد تبين للجميع السلبيات الناجمة عن محاولة إسباغ صفة العالمية على لغة دون الأخرى، مما يؤدى إلى فرض الهيمنة الفكرية فأية لغة كانت تكتسب صفة العالمية حينما ترقى بمنهجها الفكرى إلى المستوى الذى يكفل لها الحوار مع اللغات الأخرى.

[الأهرام : ١٥ أغسطس ١٩٩٥]

مزيداً من الجامعات !

تعقيب الاستاذ الدكتور محمد عبدالله الشرقاوى
أستاذ فلسفة ومقارنة الأديان بكلية دار العلوم بالقاهرة

نشرت الأهرام مقالاً قيماً للزميل المجتهد الدكتور محمد الجوادى حول إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالى . . دعا فيه إلى زيادة عدد الجامعات فى مصر، لأن ذلك يحقق للوطن أهدافاً استراتيجية ملحة . وإنى أتفق مع ما ذكره سيادته، وأضيف إليه : أن هذه الرغبة فى زيادة عدد الجامعات تكاد تمثل رأياً عاماً لدى الأساتذة والمهتمين بالتعليم الجامعى فى مصر .

ولقد أرسلت - منذ فترة وجيزة - مذكرة مفصلة إلى الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى أقترح عليه عدة نقاط جوهرية لتحديث الجامعات وتطويرها، ومن بين ما اقترحته :

افتتاح جامعات (وليس فروعاً) فى محافظات أسوان وقنا وسوهاج والبحر الأحمر لأسباب تنموية خالصة تتعلق بالظروف المحلية الخاصة جداً بتلك المحافظات، وكذلك تحويل فرعى جامعة القاهرة فى الفيوم وبنى سويف إلى جامعتين مستقلتين لتتفرغ الإدارة للجامعة الأم فى القاهرة، وقد أجاب سيادته على المذكرة إجابة مشجعة ومبشرة .

وإذا كانت الجامعات هى القاطرة التى تقود التنمية والتنوير، فلابد من تحديث جامعاتنا القائمة، ومن افتتاح جامعات جديدة لتستوعب شبابنا حيث تبلغ نسبة الاستيعاب لدينا ١٩٪، بينما هى فى إسرائيل ٣٥٪، وفى أمريكا ٦٤٪، وفى اليابان ٥٣٪ .

[الأهرام : ٢٥ فبراير ١٩٩٨]

لا مانع . . ولكن!

تعقيب الأستاذ الدكتور محمود رجائى المليجى
أستاذ الأشعة التشخيصية بكلية طب جامعة القاهرة

أيد د. محمد عبدالله الشرقاوى فى كلمته «مزيدا من الجامعات» ببريد الأهرام ٢٥/ ٢/ ٩٨ الدكتور محمد الجوادى فى المطالبة بالتوسع فى إنشاء الجامعات، وأفاد بأنه أرسل بهذا الرأى للسيد الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وشعر بالتشجيع.

وأنا أشفق على السيد الوزير حيث سبق لى إرسال خطاب لسيادته عندما أوقف فروع الجامعات الأجنبية أطالبه بمراجعة موقف جامعات أنشئت فى غفلة من الزمن، وأخذت وضعها بطريقة غير مدروسة العواقب كمحاولة لإظهار احصاءات ظاهرها التقدم وباطنها التخريب وأدت إلى تفريخ خريجين هابطى المستوى، بل وأثرت سلبياً على الجامعات القديمة!!!

ولتكن لنا وقفة موضوعية إذا فكرنا فى إنشاء جامعات جديدة ومراعاة الآتى:

١ ـ أن الجامعات ليست مبانى ووظائف إدارية، بل يجب أن يكون هناك عناصر جاهزة من أعضاء هيئة التدريس قبل التفكير فى إنشائها.

٢ ـ أن يكون هيئة التدريس من جامعته خاصة أو غير خاصة وليس منتدباً من

جامعة أخرى، إذ يوجد حالياً أعضاء هيئة تدريس منتدبون لأكثر من جامعة وطبعاً يكون الالتزام ضعيفا!

٣ـ عدم الالتزام بأن تشمل الجامعات كل الكليات ويجب تفادى الكليات العملية ما عدا كلية الزراعة فى الأماكن التى يمكن الاستفادة بها فى منطقتها. . مع مراعاة توافق الكليات العملية مع بيئة المكان.

[الأهرام : ٣ مارس ١٩٩٨]

كيف يمكن تطوير الأداء الجامعى؟

تعقيب الاستاذ الدكتور مفيد شهاب

إيماء إلى ما نشر بجريدتكم الغراء بتاريخ ١١/ ٧/ ١٩٩٩ تحت عنوان «كيف يمكن تطوير الأداء» الجامعى بقلم الدكتور محمد الجوادى بشأن تطوير الأداء الجامعى بالجامعات المصرية .

فقد بعثت إليه بالرسالة التالية :

طالعت باهتمام ماورد فى مقالكم المنشور بجريدة الأخبار بتاريخ ١١/ ٧/ ١٩٩٩ تحت عنوان «كيف يمكن تطوير الأداء الجامعى؟» وأود أن أعبر لكم عن خالص شكرى وعظيم تقديرى على ما تفضلتم به من كلمات رقيقة تجاه شخصى، ونحن لا نبتغى إلا وجه الله وصالح الوطن فى كل ما نفكر فيه أو نقدم على تنفيذه، وإنه مع حرصى التام على استماع آراء الخبراء والاستفادة من التجربة ، فإنه ليسعدنى تلقى المزيد من الأفكار من أجل الارتقاء بمستوى جامعاتنا ، داعياً الله أن يوفقنا فى جهودنا من أجل مصلحة أبنائنا الطلاب بهدف تخريج أجيال صالحة لقيادة المستقبل المشرق لوطننا العزيز .

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

الدكتور مفيد شهاب

[الاخبار : ٢٢يوليو ١٩٩٩]

كتب للمؤلف

فى التراجم

- ◻ الدكتور محمد كامل حسين (الحائز على جائزة مجمع اللغة العربية) ١٩٧٨
- ◻ مشرّفة بين الذرة والذروة (الحائز على جائزة الدولة التشجيعية) ١٩٨٠
- ◻ الدكتور أحمد زكى ١٩٨٤
- ◻ مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل ١٩٨٤
- ◻ سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض ١٩٨٤
- ◻ الدكتور على باشا إبراهيم ١٩٨٥
- ◻ الدكتور سليمان عزمى باشا ١٩٨٦
- ◻ الدكتور نجيب محفوظ باشا ١٩٨٦
- ◻ توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية ١٩٨٨
- ◻ اسماعيل صدقى باشا ١٩٩٨
- ◻ سيد مرعى : شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح ١٩٩٩
- ◻ يرحمهم الله ١٩٨٤
- ◻ مصريون معاصرون ١٩٩٩

أعمال موسوعية

- القاموس الطبى نوبل [بالاشتراك مع أ. د. محمد عبد اللطيف] ١٩٩٨
- البيليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء) ١٩٨٩
- دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث ١٩٨٧
- مجلة الثقافة [١٩٣٩ ـ ١٩٥٢]: تعريف وفهرسة وتوثيق ١٩٩٣
- التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة ١٩٨٦

- الوزراء (طبعتان) ١٩٩٥
- المحافظون ١٩٩٥
- البنيان الوزارى فى مصر [١٨٧٨ ـ ١٩٩٦] ١٩٩٦
- النخبة المصرية الحاكمة [١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠] ٢٠٠٠

دراسات نقدية لكتب المذكرات

- مذكرات وزراء الثورة ١٩٩٤
- مذكرات المرأة المصرية ١٩٩٥
- مذكرات الضباط الأحرار ١٩٩٦
- مذكرات الهواة والمحترفين ١٩٩٧
- محاكمة ثورة يوليو: مذكرات رجال القانون والقضاء ١٩٩٩
- الأمن القومى لمصر: مذكرات قادة المخابرات والمباحث ١٩٩٩
- من أجل السلام: مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية ١٩٩٩
- الطريق إلى النكسة: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ ٢٠٠٠
- النصر الوحيد: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣ ٢٠٠٠

دراسات

- كلمات القرآن التى لانستعملها (طبعتان) ١٩٨٤
- أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى(طبعتان) ١٩٩٠
- من بين سطور حياتنا الأدبية ١٩٨٤

- مستقبلنا فى مصر : دراسات فى الاعلام والبيئة والتنمية والمستقبليات ١٩٨٥
- الصحة والطب والعلاج فى مصر ١٩٨٧
- أزمة الجامعات المصرية ٢٠٠٠

وجدانيات

- أوراق القلب [رسائل وجدانية] ١٩٩٤
- أوهام الحب [دراسة فى عواطف الأنثى] ١٩٩٩

من أدب الرحلات

- رحلات شاب مسلم(طبعتان) ١٩٨٩
- شمس الأصيل فى أمريكا ١٩٩٤

المحتويات

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٣٤٢ / ٢٠٠٠

I.S.B.N 977 - 01 - 7047 - X